وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على التضخم في الدول المتقدمة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد:
– حسناء زبيري

تحت إشراف:
– أ.د. رضا يونس بوعصيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
رضا يونس بوعصيدة	بروفيسور	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على التضخم في الدول المتقدمة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد:
– حسناء زبيري

تحت إشراف:
– أ.د. رضا يونس بوعصيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
رضا يونس بوعصيدة	بروفيسور	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

اهداء

نشكر الله عزوجل الذي منحني الصبر والعطاء بقدرته وأتممت هذا العمل الذي أهدي ثماره

إلى من كان سندا لي في الحياة صاحب الفضل ومصدر الطاقة والرعاية إلى الذي لا يسعني إلى أن أقف أمامه إحتراما وعرفانا وطاعة بعد الله ورسوله أبي الغالي إلى نبع الحنان زهرة العطف ومصدر الإطمئنان إلى أمي الحبيبة. إلى أحبتي من جمعني معهم جدران بيت واحد إخوتي: علي محمد نرجس أحلام

وفاء سلمى إلى من أقضي معهم أجمل أوقاتي أصدقائي: أماني زهرة ريم حازم إلى كل أفراد عائلتي من قريب وبعيد صغيرهم وكبيرهم .إلى دفعة إقتصاد دولي 2023 وإلى كل الأساتذة.

شكر وعرفان

الشكر الله أولاً وأخيراً واحمده حمداً كثيراً على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وأتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل"يونس رضا بوعصيدة" الذي تفضل مشكور بقبول هذا العمل والذي غمرني بنبل أخلاقه وطيبته ورحابة صدره وحسن التوجيه والإرشاد والذي كان بمثابة يد يمنى في انجاز هذه المذكرة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والتجارة بجامعة 20 اوت سكيكدة الذين لم يبخلو علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

وشكري موصول كذلك لكل من السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة للحكم على هذه المذكرة وخصص كل منهم وقت لقراءتها وتقييمها إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلاً.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	/
الإهداء	/
الشكر	/
الملخص	/
فهرس الجداول	/
فهرس الأشكال	/
قائمة المحتويات	/
مقدمة عامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتضخم والحرب الأوكرانية الروسية	
تمهيد	5
المبحث الأول : المفاهيم الاساسية لتضخم	6
المطلب الأول:مفهوم التضخم	6
المطلب الثاني:النظريات المفسرة للتضخم	11
المطلب الثالث: أنواع التضخم	19
المطلب الرابع:اسباب التضخم	23
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للحرب الأوكرانية الروسية	27
المطلب الأول : نشأة الحرب الأوكرانية الروسية وأسبابها	27
أولا:نشأة الحرب الأوكرانية الروسية	27
ثانا:أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا2020	30
المطلب الثاني:آثارالحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد العالمي	31
المطلب الثالث:نتائج الحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد العالمي	32
المطلب الرابع:علاقة الحرب الرؤسية الأوكرانية بالتضخم	37
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	39
المطلب الأول:دراسة1973	39
المطلب الثاني:دراسة1979	40
المطلب الثالث:دراسة2008	40
المبحث الرابع:القيمة العلمية المضافة للدراسة	41
خلاصة الفصل	42

فهرس المحتويات

الفصل الثاني:أثر الحرب الروسية الأوكرانية	
تمهيد	44
المبحث الاول:تأثير الحرب الاوكرانية الروسية على التضخم وقطاعات أخرى	45
المطلب الاول:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على النمو الإقتصادي	45
المطلب الثاني:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على الطاقة	51
المطلب الثالث:تاثير الحرب الرؤسية الاكرانية على اللأمن الغذائي	59
المبحث الثاني:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على اسعار الفائدة	68
المطلب الأول: التضخم وأسعار الفائدة عالميا	68
المطلب الثاني:التضخم العالمي يتراجع ولكن يبقى مرتفعاً	70
المطلب الثالث:تقلبات أسعار الفائدة العالمية	72
المبحث الثالث:طرق وسياسات معالجة التضخم	75
المطلب الأول: تحديات التضخم وسبل التصدي لها	75
المطلب الثاني: سياسات تخفيف التضخم	76
المطلب الثالث: الحلول المقدمة	83
خلاصة الفصل	85
الخاتمة العامة	87
قائمة المراجع	88

قائمة
الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توقعات النمو في تقرير أفاق الإقتصاد العالمي	34
02	النسبة المؤوية لحصة الصادرات العالمية في عام 2021	60
03	مؤشر أسعار الحبوب والبذور، مجلس الحبوب الدولي، أبريل2022	63
04	مؤشر أسعار شحن الحبوب, مجلس الحبوب الدولي, أبريل 2022	63
05	مؤشر أسعار شحن الحبوب, مجلس الحبوب الدولي, أبريل 2022 (دولار/طن)والتغير %	64
06	المعدلات الرئيسية للبنوك المركزية العالمية (مارس 2023)	74

قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	حالات الاتفاق بين التفسير الكينزي للتضخم مع التفسير الكلاسيكي	14
02	تضخم التكاليف الإنتاج	16
03	النظريات المفسرة للتضخم	18
04	ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب والمعادن منذ بداية الحرب الأوكرانية الروسية	36
05	معدل النمو الاقتصادي العالمي في الفترة من 2019 حتى 2021	45
06	توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي	47
07	توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم	48
08	توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي	49
9	توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي	50
10	توقعات التضخم للاسواق الناشئة و الإقتصادات المتقدمة	50
11	التغير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023)	51
12	التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (الربع الأول- 2022 الربع الرابع2023)	52
13	المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام (دولار / برميل) والتغير الشهري(%)	53
14	المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام (دولار/ برميل) والتغير الشهري(%)	54
15	تطور سعر النفط الخام برنت(دولار / برميل) خلال الفترة مايو(2021 مايو2022)	55
16	المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي(دولار / مليون وحدة حرارية) ومؤشر الغاز الطبيعي	56
17	تطور سعر الغاز الطبيعي (دولار / مليون وحدة حرارية)خلال الفترة مايو(2021مايو2022)	56
18	التوقعات المستقبلية في أسعار النفط خام برنت(دولار/برميل)	58
19	التوقعات المستقبلية في أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية)	59
20	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية وأسعار الحبوب (نقطة) ، والتغير الشهري(%)	62
21	تطور سعر القمح (سنت/أمريكي/بوشل)خلال الفترة (مايو2021-مايو2022)	65

22	التوقعات المستقبلية في أسعار القمح (سنت أمريكي/بوشل)	66
23	تصنيف أكبر مصدري القمح في العالم في 2020،(مليون طن).	67
24	أسعار الهيدروكربونات	71
25	أسعار المنتجات الزراعية	71
26	كبح التضخم	78

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد الحرب الأوكرانية الروسية واحدة من النزاعات العسكرية الهامة في العقد الأخير، ويعود هذا الصراع إلى التوترات السياسية والثقافية والإقتصادية بين البلدين، واحدة من النتائج الرئيسية للحرب الأوكرانية الروسية هو تأثيرها على التضخم ويعود هذا الأخير إلى عدة عوامل.

فأولا وقبل كل شيء ينبغي أن نلاحظ أن روسيا تعتبر واحدة من أكبر الموردين للطاقة في العالم حيث تمتلك مصادر وفيرة من النفط والغاز الطبيعي ومن المعروف أن أسعار النفط والغاز لها تأثير كبير على الاقتصاديات العالمية بما في ذلك الدول المتقدمة، وهذا يزيد عبء التضخم في هذه الدول.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي هذه الحرب إلى اضطرابات في الأسواق المالية العالمية مما يؤثر على قيمة العملات وأسعار الفائدة ،ومع سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية يمكن أن يزداد التوتر الإقتصادي في الدول المتقدمة ،حيث تتأثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في هذه الدول وهذا التباطؤ يمكن أن يؤدي في النهاية إلي زيادة مستويات التضخم، وأيضا قد تؤدي هذه الاضطرابات إلى إنقطاعات في إمدادات السلع الأساسية مثل الغذاء والمواد الأولية وقد يتم رفع أسعار هذه السلع بسبب نقص العرض مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات النهائية وزيادة التضخم.

إشكالية الدراسة:

- ماهو تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على التضخم في الدول المتقدمة وماهي العوامل التي تساهم في زيادة التضخم ؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- كيف يؤثر التوتر السياسي والعسكري بين روسيا وأوكرانيا على اسعار النفط والغاز العالمية؟
- ما هي التداعيات الإقتصادية للحرب الأوكرانية الروسية على الدول المتقدمة وكيف يمكن أن تؤثر على التضخم في هذه الدول؟
- ماهو التأثير المباشر للحرب الأوكرانية الروسية على أسعار السلع الأساسية (الغذاء) في الدول المتقدمة؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في تحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يؤدي التوتر العسكري والسياسي بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية .

الفرضية الثانية: قد يتأثر التضخم في الدول المتقدمة نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية والتوترات الجيوسياسية وقد يؤديان إلى انخفاض قوة الشراء وتراجع الاستهلاك في هذه الدول كما يمكن ان يتسبب ارتفاع اسعار الطاقة والسلع الأساسية في زيادة التكاليف والضغوط التضخمية.

الفرضية الثالثة: يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية إلى زيادة التضخم في الدول المتقدمة.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتها لاختيار هذا الموضوع:

- حداثة الموضوع وارتباطه بالتخصص وعدم التطرق إليه.
- الرغبة في الإطلاع على الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به .

أهداف البحث:

- تحليل أثر الحرب الأوكرانية الروسية على التضخم في الدول المتقدمة
- فهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة التضخم في ظل هذه الصراعات.
- معرفة أثر الحرب الأوكرانية الروسية على أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة.
- محاولة التعرف على سياسات يمكن من خلالها معالجة ظاهرة التضخم نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر الحرب الأوكرانية الروسية على التضخم الذي يعتبر موضوعا ذا أهمية كبيرة ،وذلك لأنها تمثل أحداث هامة في التاريخ الحديث وتؤثر بشكل كبير على العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية وواحدة من تلك الجوانب هي التضخم.

حدود الدراسة:

تمثلت الفترة الزمنية للدراسة من 2021 إلى 2023 .

بالنسبة للحدود المكانية فتناول البحث دراسة الدول المتقدمة.

منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي وذلك نظرا التطرق إلى المفهوم النظري التضخم والحرب الأوكرانية الروسية، إضافة إلى توضيح العلاقة بينهما.

صعوبات البحث:

واجهتنا صعوبات كبيرة في إيجاد المراجع نظرا أنه موضوع حديث ولا يزال قيد الدراسة.

صعوبة الترجمة باللغات الأجنبية.

صعوبة الحصول على المراجع باللغة العربية .

هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ،الفصل الأول يتمحور حول الإطار النظري لظاهرة التضخم والحرب الأوكرانية الروسية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول تناول المفهوم النظري لظاهرة التضخم والمبحث الثاني علاقة الحرب الأوكرانية الروسية بالتضخم والمبحث الثالث تطرقت إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة أما في الفصل الثاني،تناولت تأثيرات الحرب الأوكرانية الروسية وقسم إلى ثلاث مباحث حيث تطرقت في

المبحث الأول إلى تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على القطاعات الاقتصادية (الطاقة والغذاء والنمو الاقتصادي) اما المبحث الثاني إلى تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على أسعار للفائدة والمبحث الثالث قمت من خلاله بتقديم سياسات معالجة التضخمو إقتراح بعض الحلول.

الفصل الأول: الإطار النظري لتضخم والحرب الأوكرانية الروسية.

تمهيد

لقد كانت ولا زالت مشكلة التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول التقدمة والنامية على سواء، وقد اصبحت هذه المشكلة من اكثر المشاكل شيوعا في عالمنا المعاصر وذلك لكونه مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في وقتنا الحالي.

ونظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية الاجتماعية بغض النظر عن درجة تفاوتها من بلد لآخر.

وقد جرى الاتفاق على ان التضخم ظاهرة اقتصادية متعددة الأسباب والأبعاد لها العديد من المظاهر والأشكال

وعليه حاولت في هذه الدراسة الى التطرق لماهية التضخم و الحرب الأوكرانية الروسية من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول:المفاهيم الأساسية لتضخم.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للحرب الأوكرانية الروسية.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

المبحث الأول: المفاهيم الاساسية لتضخم

إن التضخم من أكبر المشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد المعاصر، حيث الارتفاع الدائم والمستمر فى الأسعار، ويعاني جميع الأفراد فى هذه الأيام، بل جميع دول العالم غنية كانت أو فقيرة تعاني أيضا بدرجات مختلفة من آثار هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤثر على الأفراد والمجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا

المطلب الأول:مفهوم التضخم.

التضخم مصطلح اقتصادي معاصر لم يعرفه فقهاؤنا القدامى لذا لا نجد له تعريفا عندهم، فالتعريفات التي حددته كلها تعريفات اقتصادية معاصرة، وقد تعددت هذه التعريفات وذلك بسبب تعدد الزوايا التي ينظر إليه منها.

- ✓ عرف البعض التضخم بانه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الأسعار
- ✓ وعرف البعض الآخر التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل فزيادة الدخل يتبعها زيادة في الإنفاق فترتفع الأسعار ويحدث التضخم مادامت كمية السلع ثابتة.
- ✓ عرف فريق ثالث التضخم بأنه الارتفاع أو الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهذا التعريف لم يسلم أيضا من النقد، لأنه لم يحدد المدة ولا النسبة اللازمة لاعتبار الارتفاع حالة تضخمية كما أنه أهمل السبب في ارتفاع الأسعار ؤ ركز على ظاهرة الارتفاع نفسها مع أنها نتيجة للتضخم وليست هي التضخم.[1]
- ✓ و يعرف التضخم طبقا لغالبية الكتاب والمتخصصين، بأنه حالة يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات[2]

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط التي تتحكم في ذلك،من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم
- التعريف المبني على خصائص التضخم

أولا-التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية والتي سادت

[1] خالد أحمد سليمان شبكية :التضخم و أثره على الدين دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2008 ص8-9

[2] أحمد رمضان نعمة الله:التنمية الاقتصادية و مشكلاتها مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستدامة دارالتعليم الجامعي الإسكندرية 2015 ص122

حقبة طويلة من الزمن، وأيضا التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على عاملي الدخل والإنفاق.[1]

-التعريف المبني على النظرية الكمية:

فالتضخم النقدي بناء على هذه النظرية بعني:

(كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدى الى زيادة في المستوى العام الاسعار) هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضى أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى فى السوق هى السبب فى ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الاسعار السائدة.

معنى أنه كما ألقيت فى السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الاسعار . والتي تنم عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الاشياء الأخرى على حالها دون تغير أى أن التضخم يتوافق تماما ويتلازم مع الزيادة في كمية النقد. فالنظرية الكمية النقدية تصلح أساسا يفسر بموجبه نشوء الظواهر الاقتصادية المختلفة.[2]

ومن المعروف أن هذه النظرية تعتبر من النظريات الأولى في تعريف التضخم وهي تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية والتي تتمثل في:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار.
- تتناسب كمية النقود المتداولة تناسبا طرديا مع مستوى الأسعار بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة والعكس .
- تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية .
- تتناسب الكمية النقدية تناسب طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض بمعنى أنه ذا ازدادت كمية النقود المتبادلة فانه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع ونقصه في العرض عليها.

تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. [3]

-التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:

[1] غازي عناية،تمويل التنمية الإقتصادية بالتضخم المالي، بيروت دار الجبل 1999 ص24

[2] غازي حسين عناية التضخم المالي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 200 ص14

[3] حسين عمر مبادئ علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي القاهرة 1991، ص 461

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل، والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية أساسا صالحا لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها فتقضى هذه النظرية فى تحديدها لمعنى التضخم: « بأنه الزيادة في معدل الانفاق والدخل ». فازدياد الانفاق النقدى ومن ثم الدخل النقدى يسبب ارتفاع الاسعار، وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن انخفاض الانفاق النقدى يترتب عليه انخفاض الاسعار.[1]

وقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج. وحتى تكون لرفع مستويات الأجور أثر في رفع الأسعار يجب توفر شرطان هما:

- رد فعل المشروعات والمنتجين إزاء الزيادة في الأجور بأن لا تحمل هذه الزيادة في نفقات الإنتاج أو إنقاصها من الأرباح
- أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.[2]

-التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة، ما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من است تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه: "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها للحكم بصحة هذا التحليل، واعتبار الأ المرتفعة بسبب الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاعا تضخميا، ومن بين هؤلاء العالم أباليرنر(Abadener) حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار مسائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من أثاره، مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضحميا، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج.

ويفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع فائض إيجابي في الطلب والعكس صحيح، وكلما كان ذلك الفائض كبيرا (فائض الطلب أو فائض العرض) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار ومن المفكرين الاقتصاديين كذلك الدين نادوا نظرية العرض

[1] غازي حسين عناية مرجع سابق ص 17

[2] فؤاد هاشم إقتصاديات النقود و التوازن النقدي القاهرة دار النهضة العربية 1969 ص 167

والطلب واعتبروها أساسا صالحا في غليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها العالم بيرو والعالم فيمن ولرير وكبير، حيث:

- ✓ يعرف بيرو التضخم:" بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات".

ويُعرف فيمن التضخم:" بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعمله بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

- ✓ و يُعرفه ليرنر:" بأنه زيادة الطلب على العرض".
- ✓ أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو "هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"

بالرغم من هذا فإن هذه النظرية هي الأخرى لم تسلّم من الانتقادات الموجهة إليها حول بعض العموض الموجود في تفسيراتها ومن بين هذه الانتقادات:

أ) – متى يكون هناك فائض في الطلب إيجابي، أو سلبي ؟،وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى تحكم بوجود فائض في الطلب ؟.

ب)– كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع فيه دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل يحكم هذا بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار ؟.

ج)– كذلك ما المقصود بارتفاع الأسعار ؟، وهل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع أو أسواق العوامل أو كلا السوقين ؟.

وبالنظر إلى التعاريف السابقة للتضحم فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول. ويمكن الآن الانتقال إلى بحث المعيار الثاني في التعريف بالتضخم المبني على خصائصه.[1]

ثانيا–التعريف المبني على خصائص التضخم.

يستند أصحاب هذا المعيار في تحليلهم لمعنى التضخم على الخصائص والآثار الناتجة عنه ومن بين الاقتصاديين الذين ركزوا على هذا المعيار:

- ✓ روب ينس الذي عرفه بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار.

[1] سعيد فتنهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية،ورقلة الجزائر 2005–2006

- ✓ فلامان يعرفه بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.
- ✓ كلوزو يعرفه بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع .

ما زاد قبول هذا المعيار في تعريف التضخم لدى الاقتصاديين هو تفشي هذا النوع من التضخم وسرعة ملاحظته من طرف العامة للأفراد في مظهره الأساسي المتمثل في ارتفاع الأسعار الدائم والمستمر، ويرد على أصحاب هذه النظرية (نظرية ارتفاع الأسعار) بجملة من الانتقادات أهمها:

- متى يكون ارتفاع الأسعار مؤقتا أو مستمرا، والمدة الزمنية اللازمة لسريان هذا الارتفاع حتى نحكم أن هناك تضخم خلال هذه الفترة؛
- درجة ونسبة هذا الارتفاع، أي متى يمكن اعتبار المعدل الذي يصل إليه ارتفاع الأسعار بأنه معدل تضخمي؛
- الأسعار قد لا ترتفع بالنسبة لجميع السلع، بل قد تنخفض أسعار سلع معينة وتحافظ الأخرى على أسعارها مما يصعب الحكم على أن الأسعار قد ارتفعت أم لا.[1]

وبالنسبة لثبات الاسعار، وعدم ارتفاعها، أو انخفاضها فهذا أمر يعوزه الوضوح . فليس هناك نسبة للثبات معترف، ومتفق عليها لدى جميع الاقتصاديين . وأما أهم ما يرد على هذه النظرية انها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية، وتفسيره، وتبيان المقصود منها.

فليس كل ارتفاع في الاسعار يعتبر تضخما كما أنه ليس كل زيادة في التداول النقدى تضخما، ولو أن هذه الزيادة قد تكون سببا في احداث التضخم أحيانا.

وكذلك فان ارتفاع بعض الاسعار لا يعتبر تضخما كالتي تصاحب عمليات التصنيع، والتنمية فى بعض البلدان، وبينها التأميم وكذلك فان الارتفاعات المعقولة والمعتدلة له فى الاسعار قد لا تعتبر تضخما.

التعريف الافضل هو الذي يجمع بين كل هذه المعايير . فيمكن تعريف التضخم اذن بأنه كل زيادة في التداول النقدى يترتب عليه زيادة في الطلب الكلى الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات فى فترة زمنية معينة تؤدى الى زيادة في المستوى العام.

[1] حلقوم الحاج دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الاسهم الرياض سطيف،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،جامعة فرحات عباس سطيف 2009 2010 .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تذخر الأدبيات والكتابات الاقتصادية المتخصصة بتعدد مصادر وأسباب التضخم، ولكن يمكن القول أنه يوجد شبه اتفاق على وجود ثلاث مصادر أو نظريات تفسيرية لهذه الظاهرة المركبة هي مصادر تضخم الطلب، ومصادر تضخم العرض، ومصادر هيكلية ومؤسساتية.

سوف نتناول تلك النظريات والتفسيرات الثلاث على التوالي:

تضخم الطلب:طبقا لوجهة النظر هذه، يفسر التضخم بما يعرف بفائض الطلب الكلي، ويتزعم هذا الاتجاه في تفسير التضخم مدرستان في الفكر الاقتصادي هما المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية، هذا مع ملاحظة وجود تيارات مختلفة داخل كل مدرسة. فهناك مثلاً المدرسة النقدية الكلاسيكية (مدرسة كمبردج)، والمدرسة النقدية الحديثة (النقوديون).

أ- **المدرسة الكلاسيكية:** وتفسر هذه المدرسة التضخم طبقاً للمتساوية البديهية المعروفة بمعادلةFisher

أي بالعلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وإذا أخذنا في الاعتبار، المفاهيم الخاصة بالنظريات الكلاسيكية، وخاصة فيما يتعلق بفرض وجود الاقتصاد في حالة التوظف الكامل، والتأكيد على وظيفة النقود كوسيط للتبادل" وليس مستودعاً للقيمة، فإنه يمكن تفسير العلاقة التناسبية الطربية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. وكنتيجة لافتراض ثبات سرعة دوران النقود وثبات حجم الإنتاج الكلي (فرض التوظف الكامل) فإنه يمكن الوصول إلى الإستنتاج الآتي: تؤدي زيادة كمية النقود في ظل هذه الافتراضات إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. تلك المتساوية البديهية، قد عرفت فيما بعد تطويرها على يد الفريد مارشال بمعادلة" كمبردج. وقد افترضت الصياغة الجديدة عدة فروض، تحولت بمقتضاها تلك المتساوية البديهية (عرض وطلب) إلى نظرية طبقاً لهذه النظرية، يفترض أن الأفراد في المجتمع يحتفظون بنسبة ثابتة من دخولهم في صورة نقدية (سيولة) تعادل مقلوب سرعة دوران النقود. ويلاحظ أن تطوير معادلة فيشر وتحويلها إلى نظرية طلب على النقود (معادلة كمبردج) لم يغير كثيرا في طبيعة العلاقة السببية المباشرة بين زيادة كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فكلاهما يضر التضخم بزيارة زاد كمية النقود.[1]

وينتقد التفسير الكلاسيكي للتضخم على أساس أن العلاقة التناسبية الكلاسيكية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، تستند حقيقة إلى مجموعة كبيرة من الافتراضات المتشددة، مثل فرض ثبات سرعة دوران النقود، وثبات الحجم الكلي للمعاملات. فمن المعروف أن النقود لا تطلب فقط في المجتمع للقيام بالمعاملات. وبالتالي فإنه ليس صحيحاً افتراض ثبات عدد مرات استعمال الوحدة النقدية في مثل هذه الظروف. إذ يوجد كثير من العوامل من

[1] أحمد رمضان نعمة الله،مرخع سبق ذكره،ص126

شأنها أن تغير سرعة دوران النقود بالزيادة أو النقصان. فعلى الرغم من افتراضات ثبات كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يمكن أن يرتفع أو ينخفض نتيجة توقع الأفراد حدوث ارتفاع في الأسعار في المستقبل.

من ناحية أخرى، تفتقد هذه النظرية في تفسيرها للتضخم لبعض المصداقية، نتيجة افتراض أن حجم المبادلات (الإنتاج الكلي الحقيقي) ثابت، أي فرض التوظف الكامل، حيث لا يمكن أن تكون تلك الحالة إلا استثنائية. فإذا فرض وكان الاقتصاد القومي يعمل دون مستوى التوظف الكامل، فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، بل تؤثر بدرجة كبيرة على حجم الإنتاج الكلي بالزيادة. لقد زادت مثلاً كمية النقود في الاقتصاد الأمريكي في الفترة (1929 – 1970) لأكثر من 6 أمثال، بينما لم يرتفع المستوى العام للأسعار فيه لأكثر من الضعف.

وهكذا فإن الحالة التي تكون سائدة أثناء إنفاق النقود في الاقتصاد القومي، هي التي تحدد الصفة التضخمية ناتجة عن زيادة كمية النقود. ففي فترات انخفاض العمالة ومستوى التوظف في الاقتصاد القومي في ظل ظروف معينة، يمكن أن تؤدي زيادة كمية النقود، وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، إلى حدوث توسع في الإنتاج الكلي وزيادة التوظف دون زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن القول بأنه لا توجد خاصية ذاتية لعرض النقود بمعنى أنه لا يمكن اعتبار زيادة كمية النقود بمثابة السبب للتضخم، إلا إذا افترضنا أن عرض النقود "ذاتي الحركة"، وبصفة الرئيسي كاملة مستقلاً عن الطلب عليها. وطالما أن النقود لا توجد لذاتها، فإنه طبقاً الوجهة النظر هذه، سوف لا يكون هناك فائض عرض نقدي، والدليل على ذلك أنه عند قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح الائتمان وزيادة عرض النقود، فإن ذلك يكون استجابة لطلب الاقتصاد القومي، مثل حالات توسع نشاط القطاع الخاص.[1]

ب – النظرية النقدية الحديثة: كما سبق وأن ذكرنا فقد أعيدت صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في صورة جديدة بواسطة الاقتصادي المشهور ميلتون فريدمان". وطبقاً للنظرية الحديثة يتم الربط بين تصيب الوحدة المنتجة من السلع والخدمات من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النفود من تغيرات. وبدون الحاجة إلى مزيد من التفصيلات الخاصة بتحليل التعرية النقدية الحديثة وتفسيرها التضخم، فإنه يمكن القول إجمالاً، بأن المحدد الرئيسي للمستوى العام[2] للأسعار، طبقاً لوجهة النظر هذه هو التغير في النسبة بين كمية النقود والتغير في الإنتاج الحقيقي، والتغير في سرعة دوران النقود أو(مقلوبها)، والذي تعبر عنه نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم. وطبقاً لفرض استقرار الطلب على النقود واستقلال السلطات النقدية فإن التغير في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل، سوف يتحدد بنمو نصيب الوحدة المنتجة من النقود ومما سبق يتضح أن نفس الانتقادات التي وجهت إلى

[1] أحمد رمضان نعمة الله، نفس المرجع،ص128

[2] غازي حسين عناية مرجع سابق

تفسير التضخم طبقاً لنظرية كمية النقود لا تختلف عن الانتقادات التي توجه إلى تفسير النظرية الحديثة (النقوديون الجدد) للتضخم ولعل هذا ما يفسر تشكيك الكثير من الاقتصاديين في صحة المبدأ القائل بأن التضخم هو مجرد "ظاهرة نقدية".

ج – المدرسة الكينزية: تختلف الافتراضات، التي يقوم عليها التفسير الكينزي للتضخم، بل وتتناقض مع تلك التي استند إليها تفسير النقوديون للتضخم، سواء التقليديون منهم أم الجدد ويدور جوهر هذه الاختلافات حول" فرض التوظف الكامل"، ومفهوم الطلب على النقود وكذلك الأهمية النسبية المدى فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في مكافحة التضخم.

فطبقاً للتحليل الكينزي، يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي الحقيقي بتفاعل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك للوصول إلى ما يعرف بمستوى الطلب الكلي الفعال وضع افتراضات ثبات العرض الكلى (في الفترة القصيرة)، فإن حدوث تغير في الطلب الكلى الناتج من تغيرات فى مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الإنفاق الخاص (وليس بالضرورة زيادة كمية النقود)، سوف يؤدي إلى ظهور فائض في الطلب الكلي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تغيرات كل من المستوى العام الأسعار ومستوى الإنتاج الكلي، تبعاً لظروف تشغيل الاقتصاد القومي ومرونة العرض الكلي به. فطبقاً للتحليل الكينزي فإن وجود فائض الطلب الكلي يمكن أن ينتهي بأحد احتمالين: الحالة العادية والحالة الاستثنائية.

- **الإحتمال الأول (الحالة العادية):**

يرى كينز أنه في الظروف العادية غالباً ما يوجد الاقتصاد في عدالة دون مستوى التوظف الكامل، بمعنى وجود موارد إنتاجية عاطلة لم تستل بعد، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) أو زيادة كمية النقود سوف يترتب عليه زيادة أكبر في البداية في الإنتاج الكلي الحقيقي مع حدوث ارتفاع بنسبة أقل في المستوى العام للأسعار، في منها القول بأن التضخم ليس لظاهرة نقدية بحتة، فقد يحدث مثل هذا الارتفاع لمستوى الأسعار بسبب بعض الجمود في الجهاز الإنتاجي وعدم استعانته لزيادة الطلب الكلي بدرجة كبيرة. كذلك توجد حالات الجمود التي تسود الأسواق، مما يقلل من الاستجابة السريعة لزيادة الطلب الكلي في شكل يمكن ارتفاع كبير في المستوى العام

- **الإحتمال الثاني (الظروف الإستثنائية):**

إن الاقتصاد القومي يوجد عند مستوى التوظف الكامل (حالية كلاسيكية عامة، وحالة كينزية استثنائية)، لذلك تؤدي زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الكلي، إلى وجود فائض طلب ينعكس كلياً على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وعند هذا الوضع الاستثنائي فقط يتفق التفسير الكينزي للتضخم مع التفسير الكلاسيكي كما يوضح ذلك الشكل رقم1[1]

[1] أحمد رمضان نعمة الله،نفس المرجع،ص130-131

الشكل رقم 01:حالات الاتفاق بين التفسير الكينزي للتضخم مع التفسير الكلاسيكي.

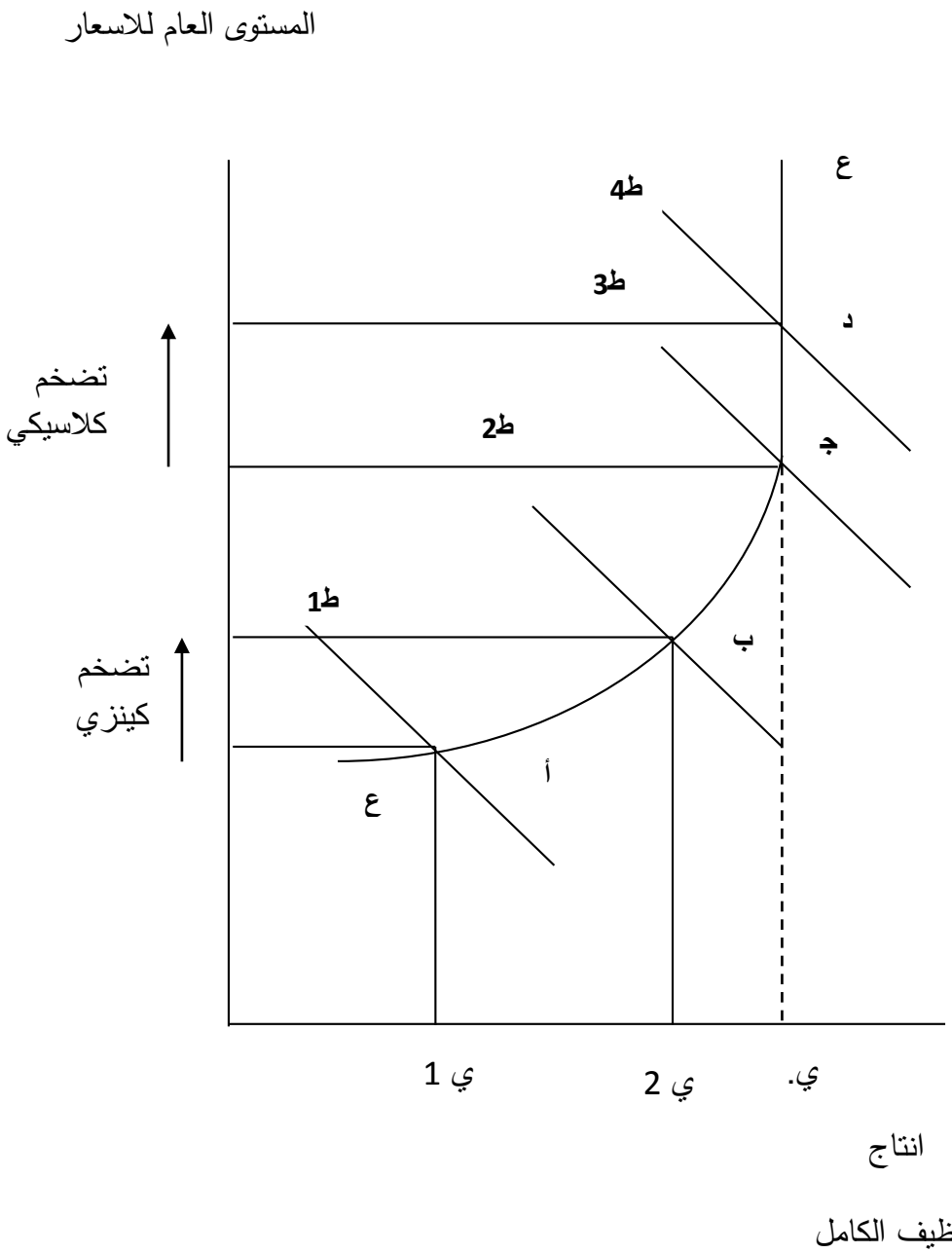

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله التنمية الاقتصادية ومشكلاتها دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015 ص132

من الشكل رقم 1 يمكن التفرقة بين ثلاث حالات التضخم

1- حالة زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الأسعار: يلاحظ من الشكل 1 أن زيادة الإنفاق الكلي، انتقال منحنى الطلب الكلي ط1 ط1 الي جهة اليمين ليصبح 2ط ط2 في المنطقة أ ب على منحنى العرض الكلي سوف تنعكس زيادة الطلب الكلي في شكل زيادة في الإنتاج الكلي الحقيقي من ي1 إلى ي2 دون أن تحدث زيادة كبيرة في المستوى العام الأسعار حيث يزيد الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الأسعار.

2- حالة زيادة الأسعار بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج: ويختلف التأثير النسبي لهذه الزيادة على كل من الإنتاج والأسعار، تبعاً لمدى الاقتراب من الحالة التوظف الكامل. ففي البداية يكون الأثر الكلي لهذه الزيادة منعكساً بدرجة أكبر على شكل زيادة في الإنتاج الحقيقي، ثم عند الاقتراب من حالة التوظف الكلي تنعكس زيادة الطلب الكلي بدرجة أكبر على زيادة الأسعار منها على زيادة الإنتاج وتمثل مرحلة التضخم الكينزي.

3- حالة التضخم الكلاسيكي أو عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة كبيرة في الأسعار ويتوقف تماماً التوسع في الإنتاج. ويمكن القول في هذه الحالة بأن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

تضخم التكاليف: يوجد هناك تفسيرات أخرى للتضخم ترتكز على جانب العرض في الفترة القصيرة ونقص العرض يمكن أن يحدث بسبب زيادة التكاليف (أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي). ويتمثل ذلك بيانياً كما في الشكل رقم (2) في انتقال منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار. ومع فرض بقاء ظروف الطلب الكلي ثابتة، فإن هذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن أهم أسباب نقص العرض الكلي هو ارتفاع تكاليف الإنتاج الأجرية وغير الأجرية. إن حدوث زيادات مستمرة في معدلات الأجور بشكل لا تبرره زيادات في الإنتاجية، سوف يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار للمحافظة على هوامش ربحية معينة، وعند تكرار هذه الزيادات في الأجور نجد أن الاقتصاد يمكن أن يدخل في عدة حلقات متتابعة من زيادات الأجور وزيادات الأسعار تنتهي بظهور ما يعرف بالتضخم الحلزوني.[1]

كذلك فإن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وبعض المواد الإستراتيجية كالطاقة، سوف يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي نقص العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار ويشابه هذا الأمر ما توصلنا إليه عند ارتفاع مستوى الأجور ونقصان العرض وهو ما صور في الشكل رقم (2) .[2]

[1] أحمد رمضان نعمة الله، نفس المرجع،ص133

[2] مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، الدار الجامعية ، 1985 ،ص576 .

الشكل رقم 02: تضخم التكاليف الإنتاج.

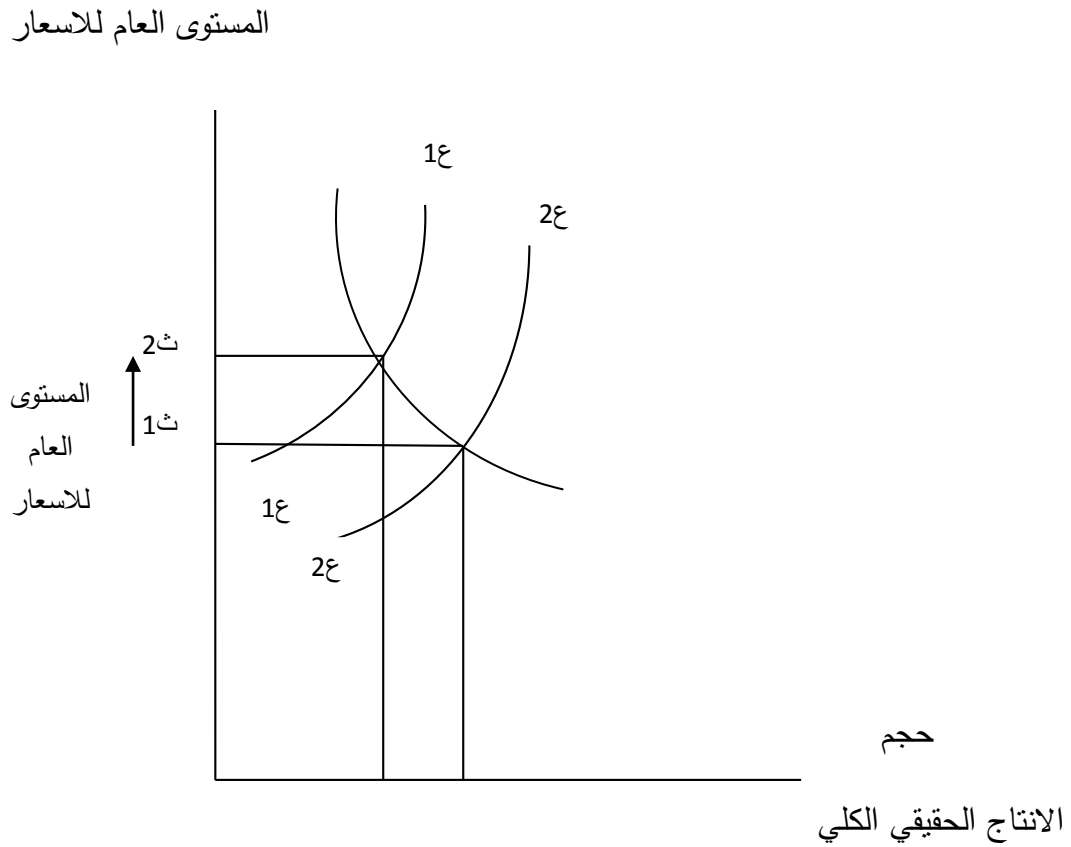

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله التنمية الاقتصادية ومشكلاتها دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015ص135.

– التضخم الهيكلي: يحصل التضخم من وجهة نظر هذه النظرية إلى حدوث اختلالات في هيكل كل من الطلب أو العرض أو هما معاً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء.

–النظرية الهيكلية للطلب: في ظل هذه النظرية يحدث التضخم نتيجة لحدوث اختلالات جانب الطلب دون أن يقابله تغيرات مماثلة في جانب العرض، فبإحلال السلع الجديدة محل السلع التقليدية ونتيجة لزيادة الدخول وبفضل أثر التقليد والمحاكاة يزيد الطلب على السلع بدرجة تفوق المعروض منها، هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نتيجة لتنافس السلع التقليدية والسلع الحديثة على الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج[1] وبالتالي تكاليف الإنتاج. ولذلك فان الأثر النهائي للتغير في هيكل الطلب هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، هذا الأخير يستمر في الارتفاع مع استمرار حدوث تغيرات في هيكل الطلب.[2]

– النظرية الهيكلية للعرض: يرجع سبب حدوث التضخم من وجهة نظر هذه النظرية إلى حدوث اختلالات هيكلية في جانب العرض في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

[1] أحمد رمضان نعمة الله،مرجع سابق،ص135

[2] دراسات العدد الإقتصادي (1112-4652)المجلد 15 العدد 02 جوان 2018 جامعة الأغواط

بالنسبة للدول المتقدمة: يعزى التضخم الهيكلي في هذه الدول إلى ظهور الشركات العملاقة ذات القوى الاحتكارية، والتي يتركز هدفها في تعظيم أرباحها وثرواتها من خلال عدة وسائل أهمها:[1]

- التحكم في أسعار بيع منتجاتها داخل بلد المنشأ أو خارجه (حالة الشركات المتعددة الجنسيات)، وعادة ما تبالغ في تسعير منتجاتها مما يخلق ضغوطا تضخمية بصفة دائمة.
- التحكم في أسعار المدخلات من خلال احتكارها لقنوات الشراء على نطاق واسع، ولذلك فهي تتوفر على قدرة كبيرة تمكنها من التحكم في أجور العمال.
- التحكم في سلوك المستهلكين بطريقة غير مباشرة من خلال قدراتها التسويقية المتطورة كاستخدام الأساليب الدعائية الجاذبة لتوجيه أذواق المستهلكين نحو منتجاتها .

بالنسبة للدول النامية: برتبط ظهور التضخم الهيكلي في هذه الدول بعدة أسباب ترتبط[2] بطبيعة اقتصاديات هذه الدول ورغبتها في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية، فطبيعة عمليات التنمية في هذه الدول ونوعية الاستثمارات اللازمة لتحقيقها (مشروعات البنية الأساسية، وضعف أداء المشروعات الإنتاجية القطاع الزراعي مثلا)، وتأخر ظهور سلع هذه المشروعات، ناهيك عن الطبيعة الهيكلية لهذه الاقتصاديات التي تخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بالإضافة إلى جمود الجهاز المالي للحكومة انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج الإجمالي)، والفجوة الغذائية في هذه الدول وتبعيتها الدائمة للدول المتقدمة ... الخ كلها عوامل من شأنها التأثير على النشاط الاقتصادي بهذه الدول وبالتالي إحداث ضغوط تضخمية في صورة ارتفاع مستمر للأسعار.

[1] صبحي قريصة النقود و البنوك دار النهضة العربية بيروت لبنان1984 ص 250

شكل رقم3: النظريات المفسرة للتضخم.

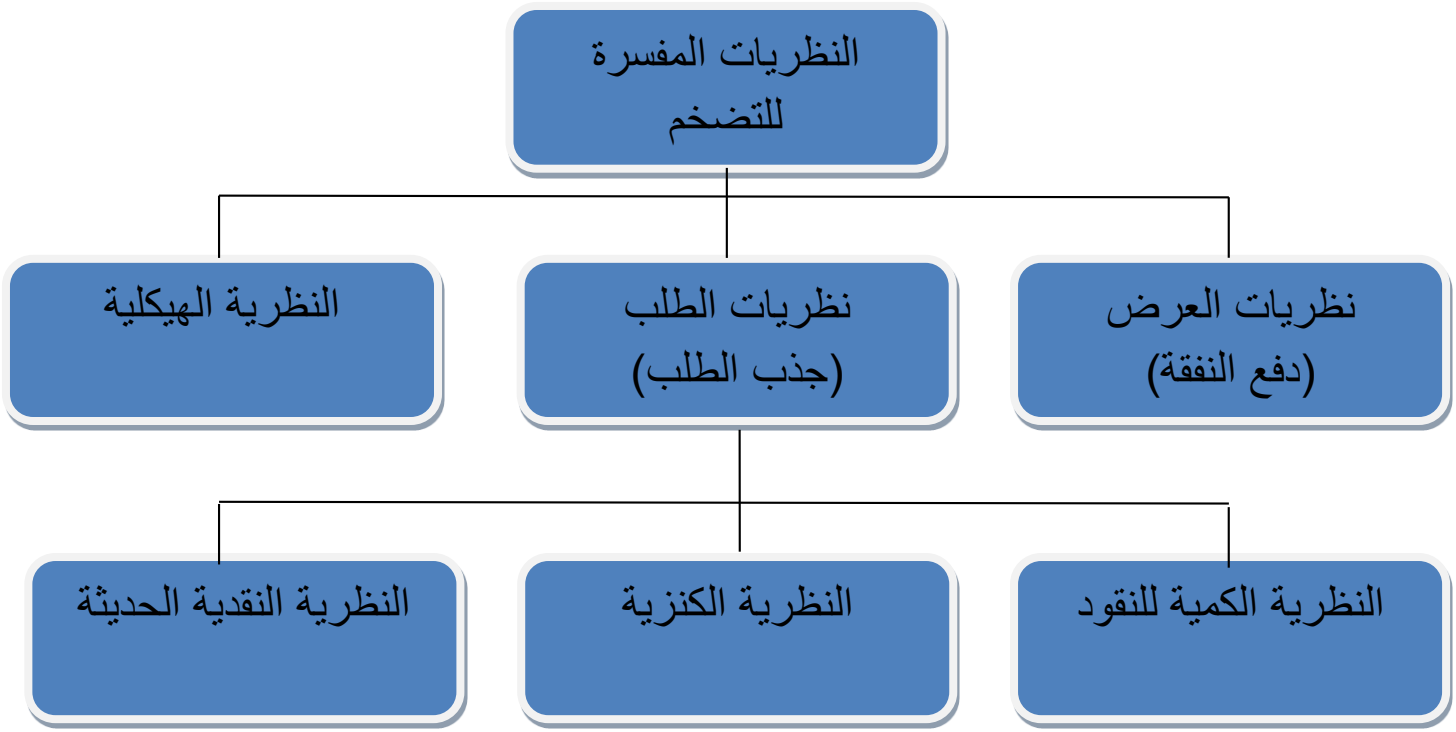

المصدر:من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى الى وجود أنواع متعددة لها،فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها.وتستند هذه الأنواع الى معايير التالية:

- ✓ تحكم الدولة في جهاز الأثمان.
- ✓ تعدد القطاعات الإقتصادية.
- ✓ مدى حدة الضغط التضخمي.
- ✓ الظواهر الجغرافية والطبيعية.
- ✓ مصدر الضغط التضخمي.
- ✓ التضخم النقدي باعتبار توقع حدوثه.[1]

اولا- تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تعتبر الأجهزة الحكومية من خلال سياساتها واجراءاتها التشريعية عاملا هاما في تحديد بعض الاتجاهات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ومن خلال تدخل الدولة يمكن أن تذكر ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

(أ)التضخم الطليق"المكشوف"الظاهر.

(ب)التضخم المقيد"المكبوت".

(ج)التضخم الكامن"الخفي".

أ-**التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر**: يمتاز هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار وذلك إذا توفرت شروط أهمها رفع الأجور، والنفقات والزيادة في المداخيل النقدية

وهذا بدون تدخل من قبل الحكومة للحد من هذه الارتفاعات من الأسعار، ونظرا للتداخل القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض (المدخلات – المخرجات) يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية، وتعم الاقتصاد بكله، إضافة إلى العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين فرفع أجور العمال أو مطالبتهم برفعها يؤدي بالمستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم وذلك للمحافظة على مداخلهم وتغطية تكاليف الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية، مما يسمح للمنتجين بزيادة طاقاتهم الإنتاجية وتوسع في الإنتاج موفرين بذلك أرباحا أكثر ويدفع العمال بدورهم إلى المطالبة بزيادة الأجور. [2]

إن الرفع في الأسعار في قطاع ما قد يدفع المنتجين في القطاعات الأخرى كالقطاعات الزراعية، وانتاج المواد الأولية إلى رفع أسعار منتجاتهم، وذلك يؤدي إلى تراكم الارتفاعات السعرية، ويصبح الارتفاع في الأسعار عاما، ومن ثمة تنخفض القيمة النقدية للنقود المتداولة، بسبب انخفاض قوتها الشرائية ويسلك الأفراد (بائعين ومشترين) من خلال دوافعهم النفسية سلوكيات اندفاعية، بحيث يقومون بالتخلص من النقود التي في حوزتهم، لفقدانها قيمتها،

[1] غازي حسين عناية مرجع سابق ص 56

[2] مرجع نفسه،ص56

وانخفاض قوتها الشرائية، فيلقي المشترون بنقودهم في السوق للحصول على السلع عوض الاحتفاظ بنقود فقدت وظيفة اختزان القيم، تؤدي هذه السلوكيات من قبل الأفراد إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقد، مما يؤدي بالبائعين الإحجام عن عرض سلعهم بالإضافة إلى بعض السلوكيات الأخرى الضارة، والمساعدة في الاتجاهات التضخمية مثل شراء المعادن النفيسة لاكتنازها، شراء الأراضي، وتوظيف الأموال في عمليات غير مربحة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار بسبب نقص المدخرات.

ب – التضخم المكبوت (المقيد): يتسم هذا النوع من التضخم بتدخل الدولة من خلال تحكمها في سياسة الأسعار وحركة الأثمان، فتحدد الدولة بواسطة أدواتها المختلفة مستويات معينة للأسعار، ماتعة تعديلها، حيث تظل معدلات الارتفاع في الأسعار أقل من معدلات الارتفاع في التداول النقدي، ويجب الإشارة أن الدولة بتدخلها هذا لم تقصد القضاء على التضخم بل تسعى بذلك لمنع استمرارية الارتفاع في الأسعار والحد من حركة الاتجاهات التضخمية ومنع انتشار آثاره على الاقتصاد ككل.

ج–التضخم الكامن: يتصف هذا النوع من التضخم بالارتفاع الملحوظ في المداخيل النقدية دون أن يكون هناك مقابل من السلع والخدمات الإنفاق هذه المداخيل ذلك للإجراءات المختلفة التي تضعها الدولة التي تحول دون إنفاق هذه المداخيل، ومن ثمة يكون التضخم ويرجع كامنا.

ولعل أقصد مثال عن ذلك ظروف الحرب، حيث ينخفض الإنتاج المدني لصالح الإنتاج العربي، ويكون المعروض من السلع والخدمات البلاء وتقوم الدولة بقلق أوجه الإتفاق أمامها وذلك عن طريق تقنين الحصص الاستهلاكية للأفراد، وبالرغم من أن تدخل الدولة يبقي التضخم كامنا إلا أنه يشجع على ظهور الأسواق السوداء.

ثانيا– معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

حسب هذا المعيار يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية، فالتضخم الذي يظهر في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يظهر في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في القطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، فبالنسبة لسوق السلع يمكن التمييز بين نوعين من التضخم.

التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يترتب عنه أرباح قدرية في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار. أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق الإنتاج يمكن التفريق بين نوعين آخرين من التضخم:

1– التضخم الريحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعة السلع والاستهلاك والاستثمار.[1]

[1] مرجع نفسه ص61

2- التضخم الدخلي: ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج ومن ضمن النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.[1]

ثالثا- معيار حدة الضغط التضخمي:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته الى:

- التضخم الجامح: يعتبر من أصعب أنواع التضخم من حيث الأضرار التي يسببها، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف وتترك آثار ضارة وكبيرة على الاقتصاد القومي، يصعب على السلطات معالجتها، وتفقد النقود قيمتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، وقد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله وحدث هذا النوع من التضخم في الكثير من البلدان في البرازيل سنة 1983 ارتفعت الأسعار 61650%، حيث كان ما قيمته 100 كريزا دوس من السلع بتاريخ 01 جانفي يتطلب 1750 كريزا دوس بتاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة، تمثل هذه الحالة ارتفاع في الأسعار تقدر بـ 04% في الشهر أو 60.78% في اليوم، ومن حيث انخفاض قيمة النقود لهذا البلد يكون قياسه أكثر دلالة، حيث يمثل انخفاض القيمة الشرائية للعملة بـ 94.3

وما حدث كذلك في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر أكبر مثال، فانهار النظام النقدي تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب، وتسديد الديون وأعباء التشييد، حيث كان سنة 1923 واحد دولار يقابل 4000 مليار مارك، بعدما كان سنة 1913 04 مارك تقابل واحد دولار ومن الواضح أنه هناك عوامل كثيرة تتضافر نحو تحقيق هذه النتائج أهمها:

- الحركة المتزايدة غير المولودة في الأجور.
- الإصدار النقدي دون تغطية المعبر عنها بالزيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

- تضخم غير الجامع (المتوسط): وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الاسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح . بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومى وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته والحد من آثاره بحيث لا يصل الامر الى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.[2]

رابعا- معيار الظواهر الجغرافية والطبيعية:

ترتبط بعض أنواع التضخم بحدوث الظواهر الطبيعية والاستثنائية التي ليست لها صفة الدوام، والتي تحصل بصورة عرضية مثل الزلازل والبراكين وانتشار الأوبئة والأمراض، أولظروف سياسية مثل حدوث الثورات والحروب، كل هذه الأسباب غير الاعتيادية تكون محفزا جيدا لظهور بوادر تضخمية، ففي ظروف الحرب يلاحظ تزايد في الإنفاق العام من طرف الحكومة، حيث يتم التركيز على المشاريع العربية على حساب المشاريع المدنية، مما يؤدي إلى

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص66
[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص584

انخفاض السلع الاستهلاكية والغذائية في الأسواق، ومن ثمة ترتفع الأسعار، كما تتميز هذه الفترة (فترة الحرب) بقلة اليد العاملة وضعف الإنتاج وتسيطر الأفكار الوطنية والتضامنية لدى الأفراد تضامنا مع الحكومات واجراءاتها بما فيهم الطبقة العاملة، وقد تصل درجة التضامن بين الأفراد والسلطة إلى حد تجميد الأجور، إن ارتفاع الأسعار في ظل هذه الظروف يطلق عليه بالتضخم الاستثنائي وماعدا ارتفاع الأسعار الناتج عن الظواهر الطبيعية والاستثنائية أو السياسية فإن التضخم الذي يحصل فهو تضخم دوري (حركي)، يرتبط مباشرة بالدورات الاقتصادية.

خامسا– معيار التضخم النقدي باعتبار توقع حدوثه:

ينقسم التضخم النقدي باعتبار توقع حدوثه إلى نوعين:

– التضخم النقدي المتوقع: وهو تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة لا تزيد على ما كان متوقعاً على نطاق واسع. وبيان ذلك أن المؤسسات الاقتصادية في الدول تسعى من خلال معطيات الوضع الاقتصادي الحالي إلى التنبؤ بنسب التضخم في المستقبل، ولهذه التوقعات دور مهم في معالجة التضخم والإصلاح الاقتصادي والتقليل من الأضرار الناتجة عنه. فإذا وافقت نسبة التضخم ما كان متوقعاً أو كانت دونه فإنه يصنف ضمن التضخم النقدي المتوقع. وهذا في الواقع قليل لأن التضخم المتوقع يأتي في الغالب يغتة ولا يمكن التنبؤ به بدقة.

– التضخم النقدي غير المتوقع: وهو الزيادة في المستوى العام للأسعار زيادة مفاجئة أعلى من النسبة المتوقعة عند أكثر الناس، وغالبا ما يحدث من حالات التضخم النقدي يندرج تحت هذا النوع، وذلك لأن استشراف نسبة التضخم والتنبؤ بذلك أمر يكتنفه الكثير من المخاطر وهو في غاية الصعوبة، لكثرة العوامل المؤثرة في معدل التضخم ونسبته، ولصعوبة التحكم بها والسيطرة عليها. ويتبين ذلك بمعرفة أن توقع نسبة التضخم النقدي إما أن يكون بناء على الوضع الاقتصادي الماضي أو بالنظر إلى المستقبل، وفي كلا الأمرين إشكال أما النظر في توقع نسبة التضخم إلى الماضي فمعلوم أن المعطيات والعوامل التي في الماضي قد لا تدوم فيختلف الأمر وتتبدل الحال وأما النظر إلى المستقبل فهو ضرب من التخمين الذي لا يبنى على مقدمات صحيحة الكونها قد تتغير أو يطرأ ما لم يكن في الحسبان، ولهذا يفضل كثير من الاقتصاديين قصر التوقعات على مددغير طويلة تجنباً للخطأ.[1]

سادسا– معيار مصدر الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى:

– تضخم الطلب: وهو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، ويرتبط هذا النوع بالتفسير السائد في التحليل الاقتصادي على أن التضخم ينشأ من تغير مراكز النشاط الحقيقية والأساسية في الاقتصاد أي العرض والطلب الكليين على السلع والخدمات وان كان يركز أساسا على

[1] حلقوم الحاج دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الاسهم الرياض سطيف،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،جامعة فرحات عباس سطيف 2009 2010 ص13

تغييرات الطلب الكلي كعنصر أساسي للتغير في الأسعار. فالتضخم يحدث عندما يكون هناك فائض إيجابي في الطلب على السلع والخدمات، أي جملة إنفاق المشروعات الأفراد الحكومة على ما هو معروض من هذه السلع والخدمات، سواء كان عدم التوازن كلى أو قطاعي، أي بدأ في أحد القطاعات الاقتصاد ثم عمم بعد ذلك في القطاعات الأخرى، بحيث ينتج عن عدم توازن العرض الطلب ارتفاع عام في الأسعار، فعندما لا يمكن للعرض من مواجهة الطلب المتزايد وذلك نظرا لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج (مرحلة التشغيل الكامل)، يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار، ويرتكز التحليل الاقتصادي عن طريق الطلب على العلاقة بين النظرية الكمية (النظرية النقدية) والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية (العرض والطلب على السلع)، فتعلم أنه طبقا للنظرية الكمية للنفود يرتبط مستوى الأسعار بكمية النقود المتداولة، حيث أن التضخم يحدث عندما تزيد كمية النقود المتداولة وتكون هذه الزيادة متناسبة مع الزيادة في الأسعار، وتستقر الأسعار عندما تتوقف الزيادة في كمية النقود.

ولما كانت لكمية النقود التأثير المباشر على الأسعار أي أن التوازن النقدي هو المؤشر الرئيس في تحيد الأسعار وهذا التوازن هو الآخر يحدد من العلاقة بين العرض والطلب على النقود والذي يعكسهما سعر الفائدة النقدية (الأسعار المطلقة)، ومن هنا تظهر العلاقة بين المتوازن الاقتصادي العام الذي تحكمه الأسعار النسبية والتوازن النقدي الذي يتحدد من خلال الأسعار المطلقة (تكلفة الاقتراض من البنوك). إن تحليلنا لهذا النوع من التضخم يقودنا لفهم العلاقة بين الأسعار التي تحكم سوق السلع والخدمات والأسعار التي تحكم سوق النقد.

– التضخم بفعل جذب التكاليف: يعرف بتضخم النفقات ويحدث نتيجة الاختلال بين ما نشره عوامل الإنتاج وبين ما تستنفده هذه العوامل من النفقات وتكاليف. فالارتفاع في الأسعار فيه لا يرجع إلى تغيرات فائض الطلب وإنما إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع، والتي بدورها تسبب تغيرات في عوامل الإنتاج والتكاليف نحو الارتفاع فتدفع الأسعار نحو الارتفاع.[1]

المطلب الرابع:اسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضحم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

– زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن

[1] مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ص 66

السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة.[1]

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.[2]

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي فترداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل إحداث حالة إنكماشية (الحفاض أغلب الأسعار والتكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الخد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، كما سنتحدث بأكر تفصيل في الوحدات اللاحقة.

ومن بين الاقتصاديين الذين يؤيدون فكرة أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب البلجيكي، ونجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيو كلاسيكية تأخذ نفس الرأي. أما الفكر الكيري فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلى، ولا يرى في ذلك مشكلا كبير الخطورة إلا إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل، لأنه في الحالة الأخرى وبواسطة إعادة تشغيل عوامل الإنتاج بطريقة فعالة ورفع معدل الربح يمكن تلبية الطلب الزائد.

- إنخفاض العرض الكلي:

لقد ساهم اقتصادي كمبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلبة، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار، وإن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسير كاملا في جميع الفترات لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لاخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلى هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور

[1] صبحي نادرس قريصة،مدحت محمود العقاد النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت دار النهضة العربية، 1983، إقتصادية ص250
[2] مروان عطوان مقاييس، إقتصادية النظريات النقدية دار النعث للطباعة و النشر، 1989 ص180

الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضا كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سيد العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.
- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة ... إلخ

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهد والاستعمال غير العقلان من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم. وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب الجفاف قلة العملات الأجنبية وغيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية.[1]

3- إرتفاع التكاليف الإنتاجية:

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، تؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، إذ تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل.

وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها،

[1] سعيد فتنهات، مرجع سبق ذكره،.ص32

وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج، مما يُسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد.[1]

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف، كما حدث إبان حرب 1973م، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973-1978م)

ومما لا شك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجته، من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به ومعالجته .

4- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يُسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، كما حدث بعد سنة 1973م فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط كما أسلفنا ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها. ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في اثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.[2]

[1] سعيد فتنهات، مرجع نفسه،ص32
[2] مرجع نفسه،ص33

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للحرب الأوكرانية الروسية.

الحرب الروسية الأوكرانية هي صراع عسكري بين روسيا وأوكرانيا حيث أن هذه الحرب تنشأ عن عدة أسباب، بما في ذلك التوترات العرقية والقومية بين أوكراني وروسيا، والصراع الجيوسياسي بين روسيا والغرب، والاضطرابات السياسية في أوكرانياواحدة من العواقب المحتملة لهذا الصراع هي تأثيره على التضخم وهذا ما سنتطرق اليه فيمايلي.

المطلب الأول: نشأة الحرب الأوكرانية الروسية وأسبابها.

أولا–نشأة الحرب الأوكرانية الروسية:

إن الهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 فيفري 2022 ليس بالمفاجأة ولا بالأزمة الطارئة، فما حدث في أوكرانيا ومختلف تداعياته ليس وليد اللحظة بل له خلفيات يمكن تتبعها من خلال علاقة روسيا التاريخية بأوكرانيا من جهة وعلاقتها بالغرب من جهة أخرى، وأيضا العقيدة الأمنية الروسية خاصة منذ قدوم الرئيس" فلاديمير بوتين Vladimir Poutine" .

- الواقع التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية معقد لآلاف السنين، فالجذور المشتركة بينهما تعود إلى الدولة السلافية الأولى" كييف روس "Rus' de Kiev التي أسسها الفايكينغ في القرن التاسع والتي بلغت أوج ازدهارها في عهد الأمير باروسلاف .
- " Laroslav le Sage بحلول القرن الحادي عشر ميلادي .تراجعت الدولة مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، وخلال القرن السابع عشر ومع تطور روسيا كانت أوكرانيا جزءا من الإمبراطورية الروسية.[1]
- يمتد تاريخ التوترات بين روسيا وأوكرانيا لأوائل القرن العشرين، وقد اشتد بشكل خاص في 1991 أين حصلت أوكرانيا على استقلالها تزامنا مع الخيار الاتحاد السوفييتي وصولا إلى 2022 أين اتخذت روسيا قرار الغزو.
- تشير فيما يلي إلى أهم المحطات التاريخية المفصلية في مسار العلاقات الروسية الأوكرانية[2]:

✓ 1918 أنتهت الثورة البلشفية عام 1917 الحكم القيصري في روسيا وتم الإعلان عن مجلس وطني في أوكرانيا بعد الخيار الإمبراطورية الروسية، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن روسيا بعد انتهاء الحرب الأهلية التي

[1] روسيا و أوكرانيا تاريخ متشابك وقرون من الصراعات و الحروب (2022/5/14) نقلا عن https://www.bbc.com/arabic/world-60683368

[2] روسيا و أوكرانيا ما هي أسباب النزاع (2022/5/14) ، نقلا عن https://www.almayadeen.net/news/politics/

تلت الثورة البلشفية وحظي استقلالها وسيادتها باعتراف دولي في معاهدة" بريست لينوفسكBrest Litovsk، وهي معاهدة سلام وقعت بين الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا ودول المحور.

- ✓ 1921 استولى الجيش الأحمر على ثلثي الأراضي الأوكرانية وأعلن عن إقامة جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية، وأصبح الثلث الأخير من الأراضي الأوكرانية الواقع غربا تحت السيطرة البولندية.
- ✓ 1945 ضم الاتحاد السوفييتي أراضي غرب أوكرانيا بشكل نهائي بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.
- ✓ 1991أعيد إحياء العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا، ، فبعد إجراء الاستفتاء أعلنت أوكرانيا استقلالها تزامنا مع تفكك الاتحاد السوفييتي، ووقعت إلى جانب روسيا وبيلاروسيا" كومنولث الدول المستقلة " CIS اتفاقية تعترف بحل الاتحاد السوفييتي، وقد احتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون كبير من ا الأسلحة النووية التي امتلكها الاتحاد.
- ✓ 1994وقعت روسيا الاتحادية وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا " مذكرة بودابست "والتي بموجبها وافقت تلك الأخيرة على التخلي على ترسانتها النووية مقابل التزام موسكو باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها.[1]
- ✓ 1997وقعت روسيا وأوكرانيا معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة المعاهدة الكبيرة أو العقد الكبير، واعترفت موسكو بهذا الاتفاق بحدود أوكرانيا الرسمية بما في ذلك شبه جزيرة القرم .
- ✓ 2003وقعت أول أزمة دبلوماسية بين الدولتين أين أقدمت روسيا على بناء سد في مضيق كيرتش Kertch والذي اعتبرته أوكرانيا محاولة من جانب روسيا لإعادة رسم الحدود الوطنية، توقف بناء السد بعد لقاء الرئيسين غير أن الشقوق بدأت تظهر في العلاقة بين الدولتين.
- ✓ 2004تصاعدت التوترات بين الجانبين خلال الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، فمع الجولة الثانية للانتخابات اندلعت الثورة البرتقالية عندما تم الإعلان عن فوز فيكتور يانكوفيتش Viktor Ianoukovytch المرشح المؤيد لروسيا، على منافسه زعيم المعارضة آنذاك" فيكتور يوشينكو Viktor Iouchtchenko صاحب التوجه الغربي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الاتحاد الأوروبي، تم الإعلان عن تزوير الانتخابات وخرجت الجماهير الأوكرانية في اعتصام في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف حاملة للأعلام البرتقالية كمساندة

[1] العلاقات الأوكرانية الروسيا"،(2022/5/14)، نقلا عنhttps://arabicpost.net

للمترشح" فيكتور يوشينكو Viktor Iouchtchenko الذي أصبح رئيسا للبلاد ردت روسيا بقطع شحنات الغاز إلى أوكرانيا، في 2006 و 2009وأوقفت أيضا امدادات الغاز نحو الاتحاد الأوروبي . في حين أعلن الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش"George W. Bush " منذ 2008عن دعمه لفكرة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري.

- ✓ 2014أطاح المتظاهرون في أوكرانيا بالرئيس" فيكتور يانكوفيتش " Viktor Ianoukovytch الذي فاز بانتخابات) 2010 بعد فشل" فيكتور يوشينكو " Viktor Iouchtchenko في تحقيق النمو الاقتصادي عكس التوقعات التي وضعت في شخصه (بعد احتجاجات حاشدة على تقاربه مع موسكو وقراره تعليق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروى في نوفمبر 2013.

اعتبرت روسيا السلطة الجديدة في كييف تمرداً مسلحاً، في حين وجدت دعما متواصلا من أوروبا الغربية والولايات المتحدةالأمريكية، أعلنت الأقاليم الشرقية في أوكرانيا شبه جزرة القرم وإقليم دونباس وغيرهما عدم اعترافها بالحكومة المركزية في كيف في نفس العام من شهل أفريل دخلت القوات الروسية إلى شبه جزيرة القرم وأعلنت ضم الإقليم رسميا إليها بعد إعلان الحكومة الانفصال عن أوكرانيا مطالبة بالانضمام إلى موسكو التي دعمت أيضا متمردين موالين لها لاحتلال أجزاء من شرق البلاد، رفعت أوكرانيا عدة دعاوى قضائية دولية ضد روسيا، وعلقت جميع أنواع التعاون العسكري والصادرات العسكرية. فرضت العديد من البلدان والمنظمات الدولية عقوبات على روسيا وضد المواطنين الأوكرانيين المتورطين والمسؤولين عن التصعيد. في منتصف عام وحتى عام 2015 وقعت روسيا وأوكرانيا سلسلة من الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات مينسك "التي سعت لتأمين وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا، كما وضعت الاتفاقيات خريطة طريق للانتخابات في لوهانسك ودونيتسك وخطة لإعادة دمج هذه المناطق في بقية أوكرانيا.[1]

ما أعقب حرب الاستنزاف في دونباس في 2015 سنوات متتالية من الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا، وشهدت العلاقات توترا متصاعدا حيث عبرت الحكومة الأوكرانية خلال عامي2016 و 2017في تصريحات لوزارة الخارجية عن غياب العلاقات الدبلوماسية مع روسيا.

- ✓ 2019 انتخب الممثل الكوميدي السابق فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelensky بأغلبية كبيرة

رئيساً لأوكرانيا على وعد بإحلال السلام مع روسيا وإعادة دونباس إلى البلاد، حيث وافق على إجراء انتخابات محلية في شرق أوكرانيا ضمن اتفاقات مع روسيا ومراقبين أوروبيين وانفصاليين من المنطقة، والتي وصفها القوميون الأوكرانيون بالاستسلام الروسي لأوكرانيا.

[1] العابد نائلة، مجلة المعيار،تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلد 27 عدد1(رت 70) السنة 2023

✓ بين عامي2021 و2022 سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتينVladimir Poutine إلى منع استقطاب أوكرانيا نحو الولايات المتحدة وحلفائها مطالبا بضمانات أمنية وحلول لملفات أساسية بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي وقضية خط غاز السيل الشمالي لقد بدأت روسيا في حشد القوات العسكرية على الحدود الغربية بداية من منتصف 2021 وتزامنا مع الحشد العسكري الأمريكي الأوروبي في أوكرانيا أين تم تقديم 450 مليون دولار كمساعدات، كما شاركت كييف في المناورات الأمريكية وسمحت بنشر الصواريخ الأمريكية على أراضيها بالإضافة إلى استقبال آلاف الجنود وهو ما لم يكن مبررا حسب الرئيس الروسي الذي لوح بدوره باستخدام الأداة العسكرية عبر مناورات عسكرية في 19 فيفري 2022 ليعلن رسميا في 21 فيفري الاعتراف باستقلال جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، يليها دخول القوات العسكرية الروسية أوكرانيا في هجوم واسع في 24 فيفري وتنوه في هذا الصدد إلى أن التصعيد الروسي بإعلان العمليات العسكرية لم يأت من فراغ وإنما كان تماشيا التطورات السياسية الأخيرة في كل من روسيا وأوكرانيا، وأيضا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (مثلا أزمة الطاقة في أوروبا وتغيير القيادات في بعض الدول الأوروبية، الأوضاع الاقتصادية المتردية التي خلفها وباء كوفيد 19، مخلفات الانسحاب العسكري أفغانستان والوضع السياسي الداخلي[1]...)

ثانيا– أسباب الحرب الروسية على أوكرانية 2022 :

الحرب التي بدأت في 24 فيفري2022 ، بعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا لديها العديد من الأسباب المتشابكة مع بعضها فمنذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين موسكو وكيف وسط اتهامات إلى روسيا بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، بينما توجه جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان، المعلنتان من طرف واحد، اتهامات إلى السلطات الأوكرانية بالحشد العسكري على خط التماس في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، كما تطالب روسيا بعدمانضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي خوفا من نشر صواريخ أمريكية على الأراضي الأوكرانية ،و بالنسبة لروسيا، فان أوكرانيا يفترض أن تبقى على الحياد في معركتها مع خصومها الدوليين، لأن تصبح واجهة لتهديد روسيا .[2]

– ففي 30 نوفمبر2021 ، أعلن الرئيس الروسي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا وخاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا وبولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروسي بأن أوكرانيا وحلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنضم أوكرانيا إلى الناتو وليس لروسيا حق النقض .[3]

[1] منى سليمان، مرخع نفسه

[2] رامي القليوبي 27 جانفي2022 ,ما تريد معرفته عن الأزمة بين روسيا و أوكرانيا، تاريخ الاسترداد 06 أفريل 2022، من موقع العربيalaraby.co.uk/politics

[3] صندوق النقد الدولي سبتمبر،2022 أزمة فوق أزمة، تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر2022 ، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022 imf.org/external/pubs/fr/ar

إن التوتر الدائم بين روسيا وأوكرانيا ومحاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل سيل الشمال 1 وسيل الشمال2 الذي يمر عبر بحر البلطيق ويبلغ طوله 1200 كم، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات وأخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الدول الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحا استراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها وكذلك لرغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي وتحول مشروع سيل 2 إلى ساحة للصراع بين موسكو وواشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين الولايات المتحدة وألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة استراتيجية في هذا السيل، وفي ظل تلك الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية على روسيا وتقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقرع طبول الحرب من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية، قانونية وملزمة وفورية .

و إيزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الإستراتيجي، أعلن الرئيس الروسي بوتين فجر24 فيفري 2022 في بيان بثه التلفزيون" اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا .

المطلب الثاني:آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

نظرا للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب او فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري2022 ، توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد 7بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية وذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أسول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذا تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتم وضع حد أقصى لإبداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات عن عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية .[1]

وبالإضافة إلى العقوبات المالية فرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية والتي تتمثل

[1] شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية ،انتشار النووي نموذجا ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، العراق جامعة النهرين، 2012.

أهمها في:

– منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية .

– فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصليح العسكري وتكرير النفط.

– تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية.

– في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم 2 الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

و نظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا وسيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد روسي في عام 2022 وفي حالة استمرار الحرب والعقوبات المفروضة بسببها، فمن المتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروسي مرة أخرى في سنة 2023 .

أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فان الحرب في أوكرانيا الحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فان الخسائر الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مطلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها وكثير من الطرق تضررت أو دمرت، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعالي وإعادة الإعمار وفي هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1,4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع.[1]

ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوة الدولي يوم 9 مارس 2022 على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الدب الأثر الاقتصادي المحربي، ففي على تعليم أجواء عدم اليقين على الأفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عوافيا المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني.

المطلب الثالث: نتائج الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات الداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل.

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات السامية وهجرة ونزوح اللاحنين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جانحة كوفيد19 وقد أدت الآثار المباشرة[2]

[1] صندوق النقد الدولي، 05 مارس2022 ,بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، تاريخ الاسترداد 06 أفريل2022 ، منhttps://www.imf.org/ar/news/articles/2022/03/05

[2] مجلة معهد العلوم الاقتصادية،الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها عل الاقتصاد العالمي، المجلد 25، العدد02،السنة 2022، بتاريخ (05.12.2022)

لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل.

إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح و 20 % للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و 11للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على مبادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب(OECD library, 2022) ، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي[1]:

- ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي

بدوره إلى تاكل قيمة الدخول وإسعاف الطلب.

- الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.
- تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم البين سيقضيان إلى إضعاف أسعار

الأصول.

وبما أن روسيا وأوكرانها من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة وخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغة سعر القمح) صندوق النقد الدولي، (2022، فوقف صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية ولكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر والجوع، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة يجعل هذه الاسطرابات طويلة الأسد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط .[2]

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من الله " في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في في 3,2% في عام 2022 ثم 2.7 % عام 2023 وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحو سير الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من

[1] أندرز أسلند .(2021) .التحرر الاقتصادي في روسيا 25ديسمبر، 2021 ,تاريخ الاسترداد 2 مارس،2022 ، من بي بي سي : 59772108-bbc.com/arabic/world

[2]

عام2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام2022 ، كما تشير التنبوات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من% 4.7 في 2021 إلى % 80 في2022 وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة، ولقد ارتفع التضخم بسورة حادة في كنه من البلدان المزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعاقي من جائحة كورونا. [1]

وحتى توضح مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي تضع الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: توقعات النمو في تقرير أفاق الإقتصاد العالمي.

(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغيير %)

البلدان	2021	2022	2023
الاقتصاد العالمي	6	3,2	2,7
الإقتصاديات المتقدمة	5,2	2,4	1,1
الولايات المتحدة	5,7	1,6	1,0
منطقة اليورو	5,2	3,1	0,5
اقتضادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	6,6	3,7	3,7
روسيا	4,7	3,4-	2,3-
الصين	8,1	3,2	4,4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022

من الجدول يتضح جليا أن التوقعات تشير إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في الوقت الذي كانت تنصب فيه المجهودات الرامية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد19 وبالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب، حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة معظم اللاجئين البالغ عددهم .ما نسمه وقد تواجه الحكومات الأوروبية كانت سعود على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانية الدفاع، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى منجد هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة والحد

[1] مرجع نفسه

من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة .

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الممكن أن تشيد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو، ومن المحتمل أيضا أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إعداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل :لبنان وسوريا وتونس واليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، خاصة القمع، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب وزيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وستكون لانخفاض علة المحاصيل والدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا والذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس والأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها.

أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لعام وهو 5,5 % ومع هذا فانه يوجد تحدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير.

هناك أيضا بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع وهيكل أسواق الطاقة، والتجزئة المحتملة لأنظمة الدفع والتغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص واقتصاديات الحجم(OECD library 2022) ، وقد تؤدي الحرب على أوكرانيا إلى تجزة الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطية خاصة بها وهذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحديا خطيرا يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية والاقتصادية .[1]

في غياب تقديرات حقيقية لتأثير العقوبات المفروضة على روسيا فإن كل دول العالم ستتعرض لمخاطر اقتصادية بما فيها أمريكا والدول الأوروبية وستدفع النظام الاقتصادي العالمي إلى حالة من عدم الاستقرار ضمن مجالات أساسية الحبوب والقمح، النفط والغاز الطبيعي، الشركات والاستثمارات، السندات والعمولات.

[1] صندوق النقد الدولي، سبتمبر،2022 أزمة فوق أزمة، تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر 2022 ، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2022

يمكن رصد أهم الآثار الاقتصادية في النقاط التالية:

- أزمة في امدادات مصادر الطاقة :زيادة العقوبات على روسيا سيؤدي إلى نقص في المعروض من النفط والغاز مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة وقد يتعذر السيطرة على الارتفاع في الأمد الطويل (ارتفاع أسعار الغذاء، زيادة أسعار الفائدة وزيادة تكاليف القروض، تراكم الديون وانتشار الفقر والجوع ....)
- تضخم مالي :تنعكس أزمة الطاقة على سائر القطاعات خاصة وأن روسيا وأوكرانيا من الدول المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية كالقمح والذرة والمعادن وإذا استمرت أسعارها في الارتفاع ستنذر بتضخم عال خصوصا مع اندفاع الدول لشراء المواد وتخزينها.
- انكماش نمو الاقتصاد العالمي :بسبب نقص إمدادات الطاقة وتقليل حجم الاستثمارات الدولية الناتج عن الفوضى في الاقتصاد فضلا عن ذلك تتعطل سلاسل التوريد التجاري البرية والبحرية هذا الوضع سوف يضعف النمو الاقتصادي.
- انقسام في النظام المالي :في حالة عزل روسيا وبنوكها الداخلية من نظام المدفوعات المالية العالمية يمكن أن يقسم العالم إلى نصفين عبر تطوير روسيا لنظام بديل خاصة وأن لروسيا شركاء اقتصاديين لهم مكانة في النظام الاقتصادي وتخطط الصين وروسيا لإنشاء بديل لنظام سويفت.[1]

الشكل رقم04: ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب والمعادن منذ بداية الحرب الأوكرانية الروسية.

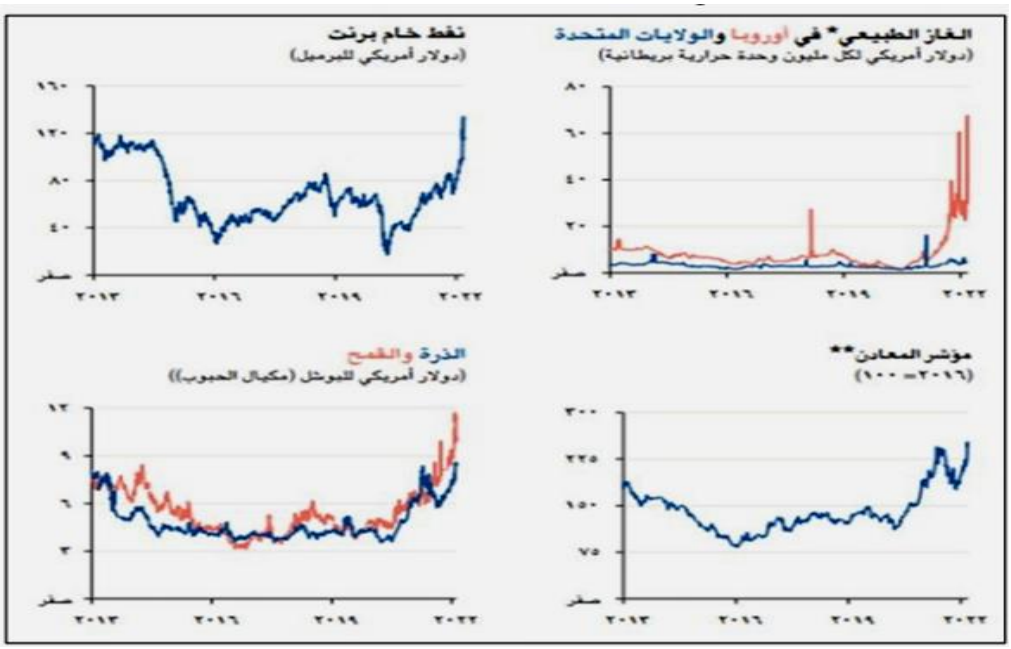

المصدر: الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم(2022/6/15)، نقلا عن : https://www.inf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog

[1] الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم(2022/6/15)، نقلا عن : https://www.inf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog

أعادت الأحداث في أوكرانيا تأكيد الأهمية الدائمة للمنظور الواقعي في السياسة الدولية:

أكده" ستيفن وولت " Stephen Walt بأن ما يحدث في أوكرانيا يدعم ويؤكد القدرة التفسيرية المتفوقة للواقعية

مقارنة بباقي النظريات الأخرى على غرار الليبرالية[1]، مقدما عددا من الحجج على ذلك:

يتفق الواقعيون أن العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة بمكنها حماية الدول من بعضها البعض، ما يجعل الدول قلقة بشأن امكانية تعرضها لاعتداء خطير قد يهددها في وقت ما في المستقبل . هذا الوضع يجبرها – وخاصة القوى العظمى – على القلق بشأن أمنها والتنافس على القوة، تدفع هذه المخاوف الدول عندما تعتقد أن مصالحها الأمنية معرضة للخطر للتصرف بكل الطرق والإدانة الأخلاقية لن تمنعها من هذا السلوك ،)نفهم من هذا أن الواقعية لا تدعو للحرب كخيار وحيد أو مرغوب فيه، بل إن اللجوء إليها شر لابد منه بحكم قانون الصراع الذي يحكم ويضبط سلوكات الدول توضح الحرب في أوكرانيا مفهوما آخر وهو المعضلة الأمنية، تنشأ المعضلة لأن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة تعزيز أمنها غالبا ما تجعل الآخرين أقل أمانا فتشعر الدولة" أ "بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو لزيادة تسلحها؛ ما يؤدي إلى انزعاج وتحسس الدولة" ب "من هذه الخطوة التي تعتبرها كتهديد لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج ،الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلا الدولتين من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة دول في أوروبا الشرقية في الانضمام إلى حلف الناتو أو أقرب ما يمكن إليه، نظرا لمخاوفها طويلة المدى بشأن روسي، ويمكن تفهم سلوك هذه الأخيرة بسبب توسع حلف الناتو وتأسيس منظمة التعاون للدفاع عن الشمال وبالتالي الشك في سلوكات الغرب ونواياهم مما دفع ما للتحرك عسكريا.

المطلب الرابع: علاقة الحرب الأكرانية والروسية بالتضخم

الحرب الروسية ـ الأوكرانية لها آثار اقتصادية متعددة المحاور

ربما كان التضخم أوضح هذه المحاور حيث يعبر عن أي ارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة بمصطلح التضخم inflation ويعبر عن هذا المصطلح رقميا بمعدلات خلال فترة زمنية محددة، كالشهر والعام.

يعاني العالم غلاء في الأسعار، وزادته أحداث الاجتياح، زادت من أسعار النفط وغير النفط، والطعام خاصة .ذلك أن الحروب والنزاعات الكبيرة تسبب درجة من الاضطرابات والآثار السلبية في الإمدادات والقدرات الإنتاجية

[1] Stephen Walt," an international relations theory guide to the war in Ukraine " ,(20/05/2022); https://foreignpolicy.com/2022/03/08/an-international-relations-theory-guide-to-ukraines war

والتصديرية في السلع، وما يتبع ذلك من تدافع وتزاحم مسبب للتضخم .وللتدافع عدة صور وقوة التأثير في السلع تختلف حسب طبيعة كل سلعة[1].

لماذا تسبب الاجتياح الروسي في ارتفاع أسعار النفط؟ لأن الاجتياح تسبب في مشكلات قوية تواجه مصادر العرض والتصدير، خاصة في مناطق النزاع، وهي مصادر نفطية كبيرة .لكنه في المقابل تسبب في زيادة الطلب على نفط دول الخليج خاصة، نظرا لإمكاناتها وموقعها، وذلك من فضل الله.

تسبب الاجتياح في موجات تدافع نحو الأصول المالية الأكثر أمانا، ولو على حساب العوائد والتضخم .وهذا أمر طبيعي فزيادة الأمان لها ثمن .ومن الثمن ترك أصول أعلى عوائد، لكنها أقل أمانا.

من الأضرار انقطاع ولو جزئي في تدفق الحبوب خاصة وأطعمة أخرى عامة .روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المصدرة للأطعمة، وخاصة الحبوب .بل هي الأولى في تصدير بعض الحبوب .والانقطاع سيترجم إلى غلاء في أسعار الطعام طبعا .وارتفاع الأسعار فيها عبر نسب التضخم فيها.

لمواجهة الغلاء، تتبنى الدول سياسات تستهدف خفض معدلات التضخم .وهذا الاستهداف قد ينجح بخفض المستوى العام للأسعار وقد ينجح بمنع أو تقليل ارتفاعه مجددا ارتفاعا بينا .وهناك موضوع آخر مستقل وهو تعويض الغلاء، من خلال وسائل تعويض مادي، تخفف عن البعض آثار الغلاء.

سياسات مكافحة التضخم أو احتواء الغلاء ليست بالضرورة أنها من دون آثار جانبية غير مرغوب بها .وهنا تدخل مسألة الموازنة بين المنافع والأضرار، ومحاولة تقليل الأضرار بقدر ما يمكن.

تعتمد جهود الحكومات في احتواء التضخم تقليديا على التأثير في سياسات المالية العامة" بالأخص سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي "والسياسات النقدية .وهناك على المستوى العالمي مزيد اهتمام بسياسات ضبط الأجور ورقابة الأسعار أو التسعير وتشجيع المنافسة ومكافحة الممارسات غير المشروعة.

أما من جهة تعويض الغلاء، فتهتم دول كثيرة بتعويض الفقراء وذوي الدخول المنخفضة بمخصصات مادية نقدية وعينية لتحسين مستوى معيشتهم .والدارسون في أمريكا يتذكرون طوابع الطعام food stamps التي تصرف للفقراء والمساكين، التي تتيح لهم الحصول على أطعمة، تتحمل السلطات قيمتها.

من الوسائل دعم المخصصات المتدنية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ولتقليل سوء الفهم، السياسات الأخيرة لا تهدف إلى احتواء التضخم، بل التركيز على مساعدة العائلات المحتاجة في مواجهة الغلاء .وتنفيذها يتطلب تنظيمات وقدرات بشرية، حتى لا يساء التطبيق.

زيادة العرض من السلع عامة تأخذ وقتا، لكنها ستعمل على توسيع طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

[1] صالح سلطان، الحرب الروسية الأوكرانية وآثار التضخم ،28 فبراير ،2022 نقلا www.alarabiya.com

ماذا بشأن سياسات النقود؟ تأثيرها محدود في الدول التي تطبق سياسة أسعار صرف ثابتة، مثل بلادنا، حيث سعر صرف الريال بالدولار ثابت على مدى أكثر من 30 عاما .وغالبا ما تكون تأثيراتها من خلال تكاليف التمويل الممنوح للمنشآت والأفراد.

محليا، اقترح البعض رفع قيمة الريال .الرفع يعمل على خفض التضخم المستورد، لكن له تأثيرات سلبية في قطاعات اقتصادية كثيرة، وخاصة على المدى البعيد، كما أن إيرادات الحكومة ستتأثر سلبا، لأن أهم سلعة تصديرية لدينا النفط، وهو مسعر ويباع بالدولار .والتفصيل في هذا يطيل المقال.

تشجيع المنافسة، ومحاربة الممارسات التجارية غير المشروعة، في أطر منع استخدام النفوذ لتعطيل قوة السوق، كما على الحكومات العمل على تصحيح التشوهات التي تصيب السوق من جراء الأحداث الأخيرة، وفق أنظمة وتنظيمات قوية.

تطوير أنظمة مواصلات عامة عالية الكفاءة يساعد على خفض التكلفة على الجميع من بائعين ومشترين.

بغرض زيادة العرض العقاري، ينبغي التوسع في تضافر جهود القطاعين العام والخاص في بحث وتذليل عقبات الاستثمار العقاري، وتكلفة تملك السكن، وخاصة لذوي الدخل الأقل من المتوسط وفي هذا يعمل على التوسع في سياسات وبرامج خفض تكلفة التملك السكني ،لكن تدر هذه السياسات إلى طلب مزيد سكن ومزيد تمويل حكومي وهذا بدوره يسهم في زيادة التضخم، أو على الأقل سيعاكس جهودا أخرى في خفضه حاليا وفي المستقبل القريب أما على المدى البعيد، فإن التوسع، والتطوير في البرامج، وزيادة العرض من المساكن، تعمل على الحد من التضخم المستقبلي.

ماذا بشأن خفض الإنفاق الحكومي الجاري؟ له آثار معاكسة للتضخم .لكن له آثار معيشية واجتماعية قوية غير مرغوب بها، والأحسن للدول أن تعمل على ترشيد الإنفاق، وإصلاح إدارة المال العام وهذا ما تركز عليه رؤية 2030.

ماذا بشأن خفض الإنفاق الحكومي الاستثماري؟ حدوث ذلك مستبعد، بل نرى العكس في بلادنا لماذارغم أن هذا الخفض يساعد على محاربة التضخم في الأجل القصير، لكن له أضرار كبيرة على النمو الاقتصادي وعلى توسيع طاقة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط في المدى البعيد ولذا لا ينصح به[1].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة فيما يلي:

المطلب الأول: دراسة 1973

[1] صالح سلطان، مرجع نفسه

Charlen vince choc petrolier:1973 et 1979 rusumer ,cause,consequance 01 decombre 2022 , lintenaute.com

نتطرق في هذه الدراسة الى اشكالية ما هي خدمة النفط وما هي اسباب اول صدمة نفطية عام 1973 وما هي عواقب اول صدمة نفطية في العالم حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان نتائج اول والتي كان فرنسا كما اضطرت هذه الدراسة النتائج والعواقب التالية صدمة النفطية الاولى نهاية فتره فتره الازدهار ومهمة نظر اقتصاديه ادت الصدمة النفطية الاولى الى انهيار النمو وزيادة البطالة ولكن سرعان ما نفذت الحكومات المتعاقدة الاستثمارات اللازمة جميع مصادر الطاقة

استبدال محطات الطاقة التي تستخدم النفط من من اجل توفير الكهرباء للسكان والشركات

المطلب الثاني: دراسة 1979

Les chocs petroliers 1973 ;1979

www.la finance pourious.com .mis a jour le 19 mai 2022

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الصدمة النفطية 1979 والى عواقب هذه الصدمة واهم النتائج النفطية الثانية

اسعار النفط وتعطل الانتاج ككل ارتفاع في معدلات التضخم التباطؤ الانتاج وزيادة البطالة وادى الصدمة النفطائيه في السبعينات ايضا الى انخفاض اعتماد الدول الغربيه على الطاقة واهم نتائج الصدمة النفطية1979

تسببت هذه الصدمة في زيادة جديدة في تكلفه الطاقة في الدول الصناعية مما شجعها مره اخرى على ايجاد مصادر اخرى للطاقة وتحسين كفاءة الطاقة في المنشات في الدول المنتجه تترجم الزيادة في سعر البرميل الى عائده كبيره مما يجعل من الممكن تحديث البنى التحتية مع ذلك تسبب انخفاض استهلاك النفط في الدول الغربيه في حدود صدمه نفطية مضادة في الاشهر التي ثلاث ذلك

المطلب الثالث: أزمة 2008

دراسة الدكتور وليد احمد صافي: الأزمة المالية العالمية 200 طبيعتها اسبابها وتأثيرها وتأثيراتها المستقبليه على الاقتصاد العالمي العربي الملتقى الدولي الثاني 5 و6 ماي 2009 تهدف هذه الدراسة الى معرفه الازمة المالية العالمية 2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي ومقارنتها بالأزمات السابقه الكبير وألازمه الماليه عام 1987 والازمة الاسيوية عام 1997 ومن خلال ذلك اقترح بعض المعالجات الممكنة لقد تطرق الباحث الى اشكالية تكمن في تشخيص الاسباب التي ادت الى حدودها ومعرفة النتائج التي سببتها على الاقتصاد العالمي نتائج التي توصل اليها صاحب الدراسة والتوصيات.

النتائج:

- ✓ ان الازمة الماليه الاقتصادية تنشا بسبب عدم التوازن بين الاستثمار والاستهلاك في اغلب الاحيان لقد شهدت الازمة الماليه 2008 فقدان الثقة بالبنوك والمؤسسات الماليه الاخرى من قبل المواطنين في البلدان ذات المكانه مما ادى الى افلاس الكثير منها.
- ✓ ادت الازمة الماليه الى تسريح 100 الالاف من العاملين في الدول المتقدمه مما ادى الى تراجع مستوى الطلب بسبب ضعف القدره الشرائية الامر الذي ادى الى انتقال الازمة الى قطاعات اقتصاد الحقيقي كما حصل في صناعه السيارات الامريكية.
- ✓ انتشار الازمة الماليه الحاليه وتأثيرها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت اسعار المواد الخام ومنها اسعار النفط التي كان انخفاضها متميزا حيث بلغت نسبه 76.5 انخفاض مما سيكون له تأثير واسع على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية المصدره للمواد الخام.
- ✓ لقد ادت الاسماء الى خفض اسعار الفائدة لدرجات متدنية جدا هدف تشجيع الاستثمار ولكن ذلك لم يحقق الاهداف التي سعت اليها الادارات الاقتصادية في البلدان ذات العلاقة.
- ✓ لقد اظهرت الازمة المالية العالمية الحالية اهمية تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي ومراقبه ذلك النشاط منعا للنشاطات الطفيلية التي يمكن ان تهدد الحياة الاقتصادية وتطورها كما انها اثبتت ان من شأن الانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وقلة مراقبة كما كما روجت لها النظرية النقدية لميلتون فريدمان العولمة انما يعني مزيد من الازمات.
- ✓ اثبتت الازمة الماليه العالميه الحاليه مدى ارتباط الاسواق الماليه العالميه وتشابكها مع بعضها البعض ووجود مستثمرين من جنسيات مختلفة في تلك الاسواق ساعد في سرعة انتقال الازمات من سوق مالي الى اخر.

المطلب الرابع: القيمة العلمية المضافة للدراسة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تصنيف الضوء على الحرب الاوكرانية الروسية وتداعياتها وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية وخصصنا بالذكر تأثيرها على التضخم بغيه التعرف على علاقة الحرب الأوكرانية الروسية بارتفاع معدلات التضخم والذي يعتبر من المواضيع التي تشغل العالم في الوقت الحالي وصولا الى الاقتراحات التي .اقترحناها للتخفيف من معدلات التضخم وهذا لمدرسه اي دراسة سابقة مما يشكل اضافه نوعيه للدراسات العربية مما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي حدثتها ولا تزال قائمة الى حد الساعة .

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل الذي بتعلق ب بالجانب النظري للتضخم وعلاقته بالحرب الروسية ألأوكرانية استكشفنا مفاهيم التضخم وأسبابه ألمحتملة وتأثيره على الاقتصاد بشكل عام .تبين لنا أن التضخم يمكن أن يكون نتيجة لعوامل اقتصادية متعددة مثل زيادة الطلب أو تكاليف الإنتاج.

أما في الشق ألثاني ناقشنا الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على التضخم .أظهرت الدراسات أن النزاعات والحروب قد تؤدي إلى زيادة التضخم بسبب تأثيرها السلبي على الاستقرار الاقتصادي .فالحرب تسبب اضطرابات في الإنتاج والنجارة وتعرض البنية التحتية والمصادر الاقتصادية للتدمير مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

علاوة على ذلك فإن الحرب الروسية الأوكرانية أدت أيضًا إلى تقلبات في سوق النفط والغاز العالمي حيث تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر المنتجين والمصدرين للطاقة في العالم .هذا التقلب في أسعار الطاقة يمكن أن يتسبب في زيادة التكاليف وتأثيرها على الأسعار العالمية.

بناءً على ذلك يمكن القول إن الحرب الروسية الأوكرانية تؤثر سلبًا على التضخم من خلال زيادة التكاليف وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني: أثر الحرب الروسية الأوكرانية

تمهيد :

بعدما تطرقنا إليه في الفصل الأول من أطر نظرية لكل من التضخم والحرب وتوضيح العلاقة بينهما، سنقوم في هذا الفصل بدراسة تأثير الحرب الاوكرانية الروسية على التضخم وعلى قطاعات اخرى .

حيث تشكل الحرب الاوكرانية الروسية وأثرها على التضخم موضوعا مهما يستحق الدراسة والتحليل فمنذ بداية الحرب الاوكرانية الروسية حتى الوقت الحالي شهدت تطورات وتأثيرات كبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن بين هذه التأثيرات السلبية نجد تأثير ملحوظا على التضخم وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بحيث قمنا بتقسيم الفصل الى:

المبحث الاول :تأثير الحرب الاوكرانية الروسية على التضخم وقطاعات أخرى.

المبحث الثاني :تأثير الحرب الاوكرانية الروسية على اسعار الفائدة.

المبحث الثالث : طرق وسياسات معالجة التضخم.

المبحث الأول: تاثير الحرب الروسية الاكرانية على التضخم والقطاعات الإقتصادية الاخرى.

تشهد الحرب الروسية الأوكرانية تأثيرًا واسعًا على الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتضخم وقطاعات الطاقة والغذاء والنمو الإقتصادي حيث ارتفعت أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية بسبب القلق المتزايد من انقطاع الإمدادات بسبب تصاعد النزاع بين روسيا وأوكرانيا كما أثرت هذه الأزمة على قطاع الغذاء، وهذا قد يؤدي إلى تضخم في الأسعار بشكل كبير.

المطلب الاول:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على النمو الإقتصادي.

تشير الأعمدة فى الرسم التوضيحى التالى إلى معدل النمو الاقتصادى العالمى فى الفترة من 2019 حتى 2021 ومن خلال تحليلها نرصد بعض الملاحظات التالية[1]

الشكل رقم05:معدل النمو الاقتصادي العالمي في الفترة من 2019 حتى 2021.

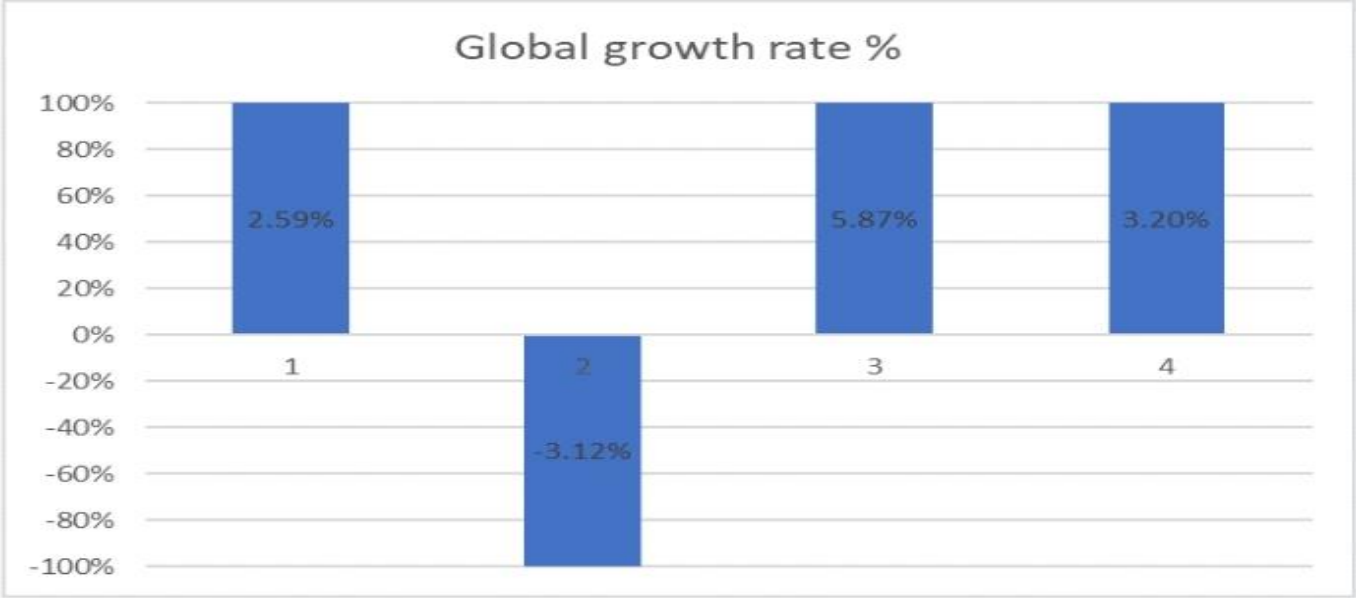

المصدر:موقع مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات 2023/3/2

- فى نهاية عام 2019 قد ضربت جائحة كورونا العالم وبلغ معدل النمو الاقتصادى فى ذلك التوقيت **59%** ليسجل انخفاضًا عن عام 2018بنسبة 0.69% وهى نسبة ضئيلة.
- كما شهد العالم نموًا اقتصاديًا بالسالب فى عام 2020أي وقت التزامن مع أزمة كورونا وما سببته من حالة كساد عالمى بسبب إغلاق الكثير من الدول لمدنها، ووقف النشاط الاقتصادى، وخفض العمالة، حيث بلغت هذه النسبة 3.12% وهذا المعدل ينخفض عن عام 2019بنسبة 71%وهذه نسبة كبيرة فى الانخفاض.
- وفى عام 2021بلغ معدل النمو العالمى 5.87%وهنا حدثت زيادة فى النمو الاقتصادى العالمى بنسبة تبلغ 8.99%، وكان قد بدأ الاقتصاد العالمى يسير فى تعافيه من الأزمة العالمية التى أصابته، إلا أنه قد عاد

[1] مركز شاف، للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (عام على الحرب الروسية الأوكرانية كيف القت بضلالها على ممختلف مناطق العالم)،2023/3/02 نقلا عن

للانخفاض مرة أخرى عام 2022 بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ليسجل 3.20%بالإضافة للتأثير السلبى على الاقتصاد العالمى بعد أن كان قد بدأ يخطو خطوات جديدة فى التعافى.

كما كان له تأثير على سرعة التضخم، حيث ارتفع التضخم العالمى من 4.7% فى2021، إلى 8.8% فى 2022 وفقًا لصندوق النقد الدولى، كما تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة فى تسريع وتيرة التضخم العالمى، ولم يسلم منه أكبر الاقتصاديات العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، والاتحاد الأوروبى.

- من المتوقع فى هذا العام 2023أن النشاط الاقتصادى سيبقى منخفضًا للغاية، كما يتوقع أن يكون معدل النمو الاقتصادى ضئيلًا ولا يتجاوز 0.3%.[1]

وتشير أحدث توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة بداية عام 2023 إلى تخفيض في توقعات النمو الاقتصادي، عاكسة حالة عدم اليقين التي سببتها حالة التضخم العالمي وتشديد السياسة النقدية، والتقلبات الجيوسياسية العالمية، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي يبدو أنها لم تتمكن بعد من استرجاع عافيتها منذ الصدمة التي تعرضت لها خلال فترة جائحة كوفيد19، فضلا عن التحديات التي تواجه بعض الدول مثل حجم الدين العام وتحدي الأمن الغذائي. إن تزايد مستويات المخاطر في ظل التداعيات المشار إليها يشمل الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، على حد سواء، لكن قد يكون لها تأثيرات شديدة على الدول منخفضة الدخل والفقيرة بسبب اعتمادها على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، والتنويع المحدود في اقتصاداتها، والديون المرتفعة، ما يتطلب إجراءات فورية لتعزيز النمو وزيادة الاستثمار، وإعادة تخصيص الإنفاق لدعم القطاعات ذات الأولوية. بناء على ما سبق، تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة في بداية عام 2023 ما بين 7.1 و8.2 في المئة لسنة 2023، وما بين 7.2 و0.3 في المئة لسنة 2024.

1-اتجاهات النمو الاقتصادي العـــالمي

بحسب توقعات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي من 4.3 في المئة في عام 2022 إلى 8.2 في المئة في عام 2023 ،ثم يرتفع إلى 0.3 في المئة في عام 2024 (شكل6) ويعتبر هذا رفعاً لتوقعات النمو لعام 2023 بمقدار 2.0 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2022، انعكاساً لبعض التطورات الإيجابية العالمية لعل أهمها إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد انتشار موجة جديدة من فيروس كوفيد-19 في النصف الثاني من عام 2022 مع ذلك، لا يزال رفع أسعار الفائدة بالبنوك المركزية العالمية لمكافحة التضخم والتطورات الحاصلة في شرق أوروبا يلقيان بظلالهما على النشاط الاقتصادي على مستوى توقعات التضخم، من المتوقع أن ينخفض معدل التضـخم العـالمي من 8.8 بالمئة في عام 2022 إلى 6.6 في المئة في عام 2023 ثم إلى 3.4 في المئة في عام 2024، ولا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجـائحة البالغة حوالي 5.3 في المئة. من المتوقع أن يشهد حوالي 84 في المئة من البلدان معدل تضخم رئيسي أقل (مؤشر أسعار المستهلك) في عام 2023 عنه في عام 2022 .بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعكس تراجعً التضخم المتوقع جزئيا انخفاض أسعار الوقود والسلع الأساسية بسبب ضعف الطلب العالمي.

[1] آفاق الاقتصاد العربي،صندوق النقد العربي، الإصدار الثامن عشر، مايو2022 ،ص7

كما أنه يعكس آثـار تشديد السيـاسة النقدية على التضخم الأساسي. في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم السنوي من 3.7 في المئة في عام 2022 إلى 6.4 في المئة في عام 2023 و6.2 في المئة في عام 2024 .في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ينخفض التضخم السنوي المتوقع من 9.9 بالمئة في 2022 إلى 1.8 بالمئة في 2023و5.5 بالمئة في 2024 ،أعلى من 9.4 بالمئة في فترة ما قبل الجائحة (شكل7).[1]

شكل رقم06: توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثامن عشر مايو 2023.

[1] مرجع نفسه، ص7

شكل رقم07: توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي2023.

تبدو أحدث توقعات البنك الدولي أكثر تحفظاً، حيث تبدو أحدث توقعات البنك الدولي يرى أن النمو العالمي قد تباطأ فعلياً إلى درجة أن الاقتصاد العالمي يقترب بشكل خطير من الانزلاق إلى الركود، بسبب تشديد السياسة النقدية من جانب البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم. بناء على ذلك، خفّ ض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي من التوقعات التي قدمها في منتصف عام 2022 إلى 7.1بالمئة لعام 2023 ،بعدما كانت التوقعات تشير في وقت سابق إلى توسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3 بالمئة في عام 2023 .كان هذا التعديل في التوقعات مدفوعا بتخفيض كبير في توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصادات المتقدمة، بشكل خاص الاقتصاد الأمريكي (يتوقع أن ينمو بنسبة 5.0 بالمئة من توقع سابق عند 4.2 بالمئة)، كما خفض البنك الدولي توقعاته للنمو في الصين لعام 2023 من 2.5 بالمئة إلى 3.4 بالمئة، واليابان من 3.1 بالمئة إلى 1 بالمئة، وأوروبا وآسيا الوسطى من 1.5 بالمئة إلى 1.0 بالمئة.

الشكل رقم 08:توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي

المصدر:(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

تبدو توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي في أفق 2023 و2024 أكثر تشاؤما، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي العالمي إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى سلسلة من وآفاقه الصدمات التي دعمت بعضها البعض خلال عام 2022 وجعلت بعض أهداف التنمية المستدامة 2030 تبتعد أكثر. تمثلت تلك الصدمات في استمرار جائحة كوفيد-19 ولو بتأثير أقل، والظروف غير المواتية في شرق أوروبا التي أدت إلى تقلبات في أسواق الغذاء والطاقة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان النامية. كما تسبب التضخم المرتفع في تآكل الدخل الحقيقي وأزمة تكاليف المعيشة العالمية التي دفعت بالملايين إلى براثن الفقر والصعوبات الاقتصادية. في الوقت نفسه، استمرت أزمة المناخ في إلحاق خسائر معتبرة، حيث تسببت موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير في أضرار اقتصادية جسيمة وتسبب في أزمات إنسانية في عدد من دول العالم.

شكل رقم09:توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي.

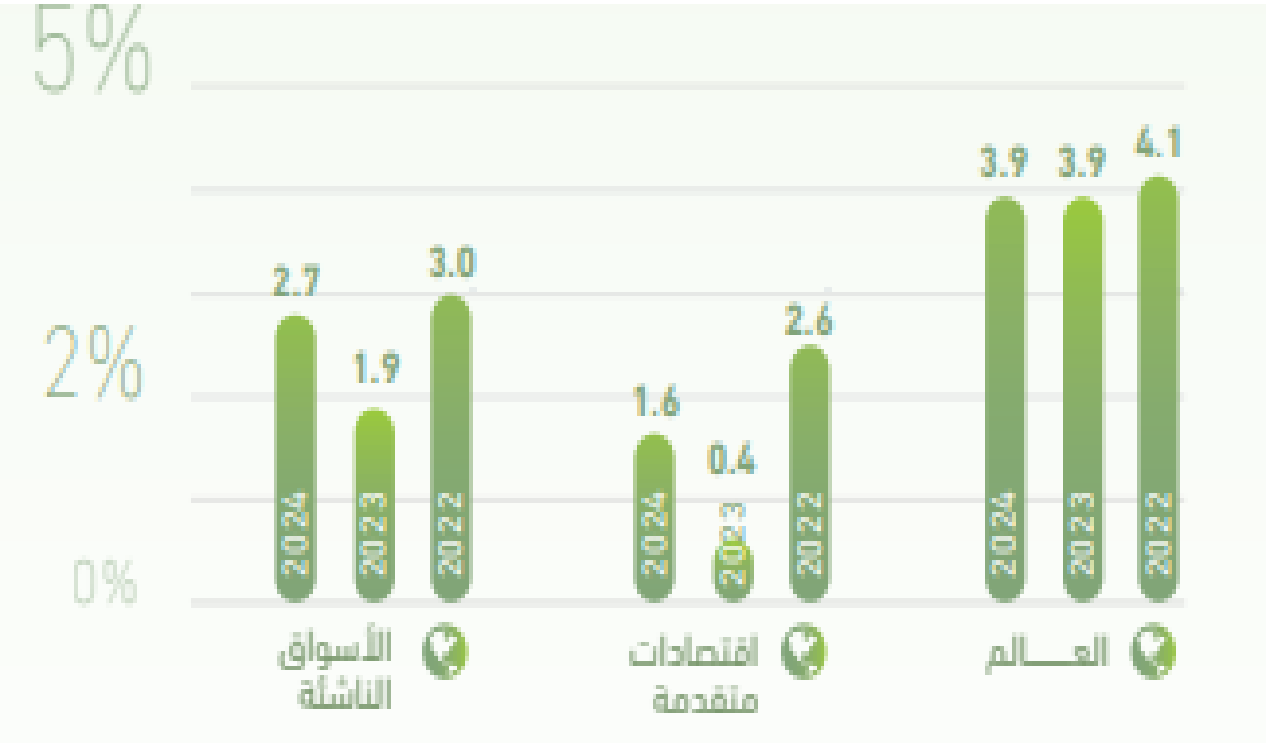

المصدر: World Bank: Global Economic Prospects, 2023:

شكل رقم10:توقعات التضخم للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة

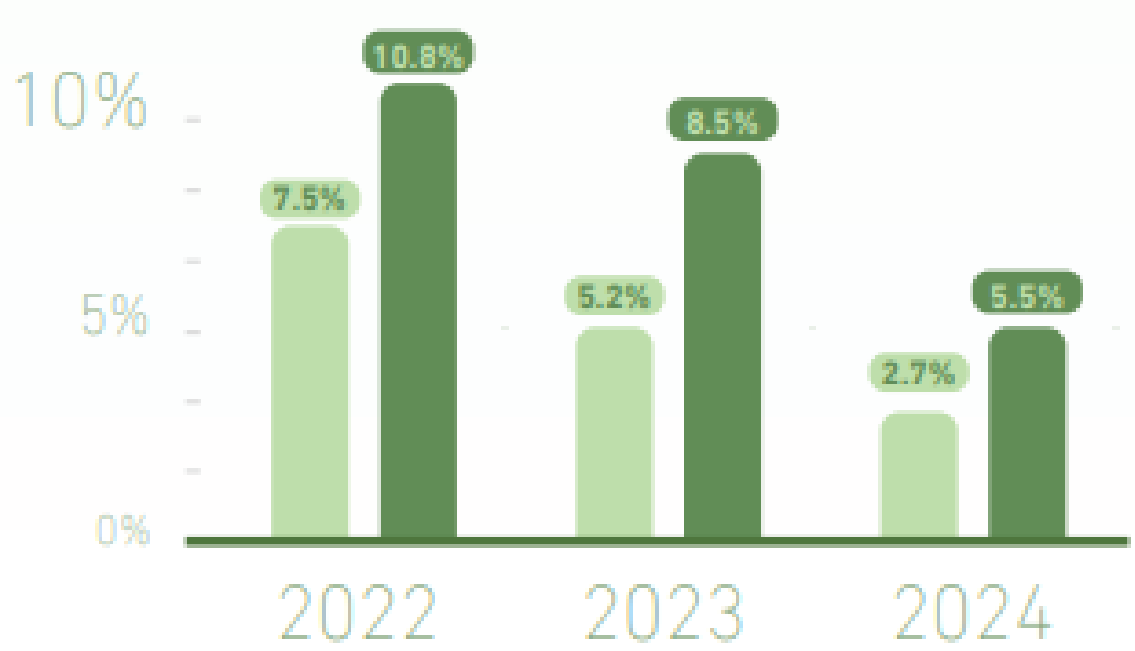

المصدر: World Bank: Global Economic Prospects, 2023:

بناء على توقعات الأمم المتحدة للأوضاع الإقتصادية خلال السنتين القادمتين،تتوقع ان ينمو الإقتصاد العالمي بنسبة 1.9 بالمئة سنة 2023،وأن يتحسن النمو بعد ذلك ليحقق معدل 2.7 بالمئة سنة 2024.

المطلب الثاني:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على الطاقة

عاودت أسعار السلع الأساسية التراجع خلال الربع الرابع من عام 2022 والربع الأول من عام 2023 ،ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال أوائل عام 2022 .لكن مع استمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية واستمرار التوترات في شرق أوروبا، فإن استمرار الاستقرار النسبي للأسعار سيظل محل شك، وعرضة للتقلبات . بخصوص تطورات أسواق الطاقة، فقد سجلت أسواق النفط والغاز تحسناً طفيفاً خلال النصف الثاني من عام 2022 ،وبماً نسبياً بعد الزيادات الكبيرة انعكس على مجمل أداء العام. فمن ناحية، شهدت معدلات نمو الطلب العالمي على النفط هدوء خلال العام السابق، حيث ارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 5.2 مليون برميل يومياً خلال عام 2022 .بالنسبة لعام 2023، يتوقع أن يتراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط بشكل طفيف ليقف عند عتبة 3.2 مليون برميل يومياً، إذ يتوقع نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 2.0ٌ مليون برميل يومياً فقط، فيما يتوقع نمو الطلب في الدول من خارج المنظمة بمقدار 1.2ٌ مليون برميل يومياً. هذا، ويتوقع أن يقود الطلب على وقود الطائرات، والكيروسين، والبنزين محركات نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2023.[1]

شكل رقم 11:التغير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023).

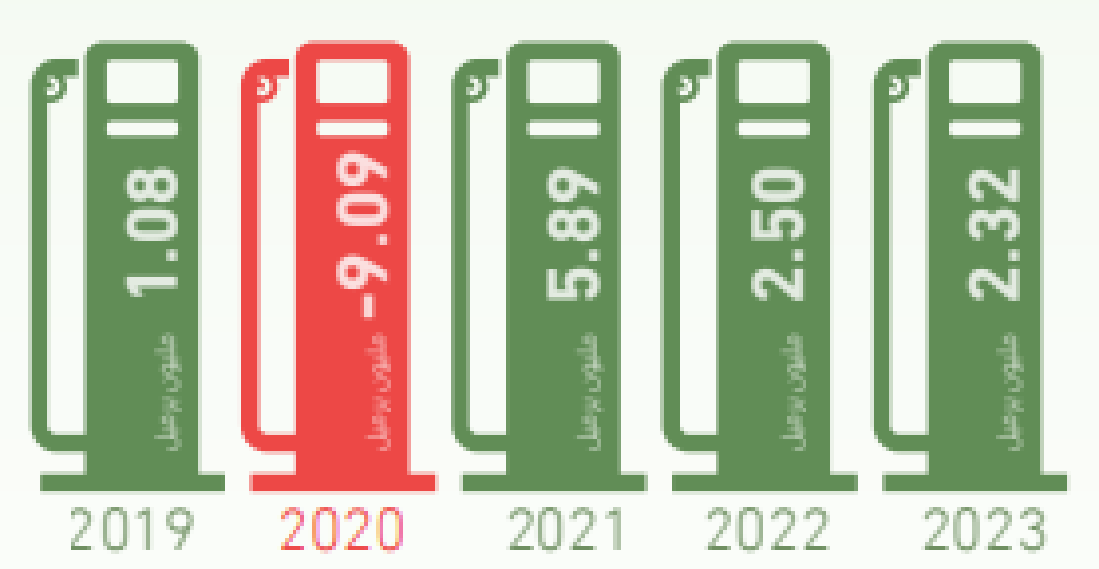

المصدر:(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

من جهة أخرى، اتسمت إمدادات النفط في السوق العالمي بالاستقرار النسبي خلال عام 2022 ،حيث ارتفعت مستويات المعروض النفطي من خارج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بمقدار 9.1 مليون برميل يومياً. وقد تركزت مصادر نمو إمدادات النفط من خارج دول المنظمة في الولايات المتحدة وروسيا وكندا وغينيا والصين والبرازيل.

[1] آفاق الاقتصاد العربي،صندوق النقد العربي، الإصدار الثامن عشر، مايو2022 ،ص12

وبالنسبة لعام 2023، يقدر معدل نمو إنتاج النفط من خارج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بمقدار 4.1 مليون برميل يومياً. بشكل مماثل، ارتفع الإنتاج الشهري من النفط الخام في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك-13 إلى متوسط 92.28 مليون برميل يومياً، وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة في 7.شهر مارس 2023 على التفاعلات السابقة بين العرض والطلب في بناء سوق النفط، فقد هدأت حدة الزيادات في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 بالمقارنة بعام 2021، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الخام ضمن سلة أوبك المعيارية إلى 5.89 دولاراً، وذلك مقابل 9.69 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2021، فيما يتوقع أن تتراجع الأسعار إلى 8.81 دولاراً للبرميل خلال عام 2023 ،بحسب توقعات منظمة الأوبك في مارس . 2023وفي ذات السياق، استمرت الأسعار الفورية للنفط الخام في التراجع مقارنة بالأسعار في العقود المستقبلية .

شكل رقم12:التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (الربع الأول- 2022 الربع الرابع2023)

المصدر: World Bank: Global Economic Prospects, 2023

بطريقة مماثلة، شهد سوق الغاز العـالمي هدوء نسبياً خلال النصف الثاني من عام 2022 ،بما انعكس على مجمل أداء العام. فبعد ارتفاع أســعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في أغســطس 2022 ،بدأت الأسعار في التراجع منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل فبراير 2022 ،وذلك مع قيام معظم الدول الأوروبية بإعادةً تعبئة مخزوناتها الاستراتيجية فضلا عن اعتدال الأحوال الجوية وبما ساهم في خفض الطلب على الغاز الطبيعي للتدفئة. خلال عام 2023، يتوقع أن تستمر أسعار الغاز الطبيعي في التراجع، وذلك بسبب انخفاض الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي مع ترشيد قطاع الأسر والشركات الصناعية للاستهلاك، إضافة إلى تراجع الطلب على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء في ضوء النمو السريع لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. في المقابل، من المتوقع زيادة حدة المنافسة على واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) على المسـتوى العالمي، مع توقع استمرار الطلب الأوروبـي على استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال لتحل محل الواردات الروسية من الغـــاز.

استجابة لهذا الطلب المتزايد، فقد ارتفع إنتاج منظمة الأوبك من الغاز الطبيعي المسال والسوائل غير التقليدية بمقدار 1.0 مليون برميل يومياً في عام 2022ليصل في المتوسط إلى 39.5 مليون برميلٌ يومياً، فيما يتوقع أن يرتفع إلى متوسط 44.5 مليون برميل يومياً في عام 2023 كذلك، فقد سادت ظروف مماثلة في الأسواق العالمية للفحم، حيث ارتفعت أسعار الفحم إلى مستويات قياسية خلال الربع الثالث من عام 2022 ،قبل أن تبدأ في التراجع خلال الربع الرابع من نفس العام. فيما تشير التوقعات إلى استمرار تراجع أسعار الفحم خلال عام 2023 مع زيادة الإنتاج العالمي، وخاصة في الصين والهند.

- **أسعار النفط الخام**

التغيرات الشهرية في أسعار النفط العالمية: واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها من أدنى مستوياتها منذ تفشي جائحة كورونا (Covid-19) حيث سجل التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام ارتفاعاً بنسبة بلغت 3.20% نهاية شهر مارس 2022 مقارنة مع فبراير 2022 ليصل إلى 113 دولار/ برميل. وارتفعت بنسبة 1.76% مقارنة بالسعر في مارس 2021. وطبقاً لأحدث إصدار في 3 مايو 2022 من نشرة "آفاق أسواق السلع الأولية" التي يصدرها البنك الدولي. فقد تراجع التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام بنسبة 8% في أبريل 2022 مقارنة بمارس الماضي. انظر(الشكل13). [1]

شكل رقم13: المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام (دولار / برميل) والتغير الشهري(%) .

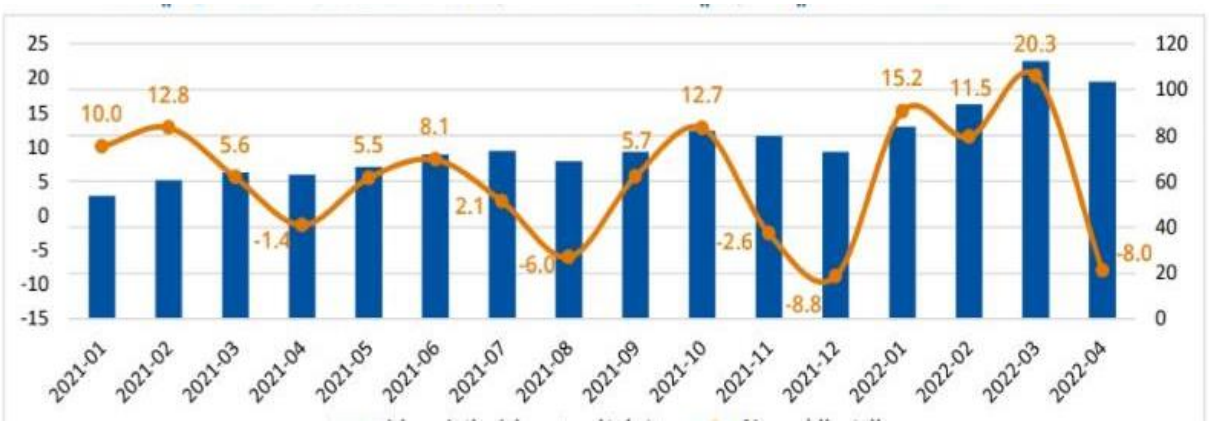

المصدر: world bank commodity price data may 3 2022

وبلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولارا للبرميل نهاية مارس2022 ، وهو أعلى بكثير من مستواه قبل الجائحة حيث ارتفع بنسبة زيادة بلغت 20.7% مقارنة مع فبراير .2022 وارتفعت بنسبة 77.3% مقارنة بمارس2021 ، وفي أبريل 2022 تراجع متوسط سعر خام برنت بنسبة 8.5% مقارنة بالشهر الماضي

.انظر الشكل 14

[1] التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، وقة تحليلية، يونيو2022، ص8

شكل رقم14: المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام (دولار/ برميل) والتغير الشهري(%) .

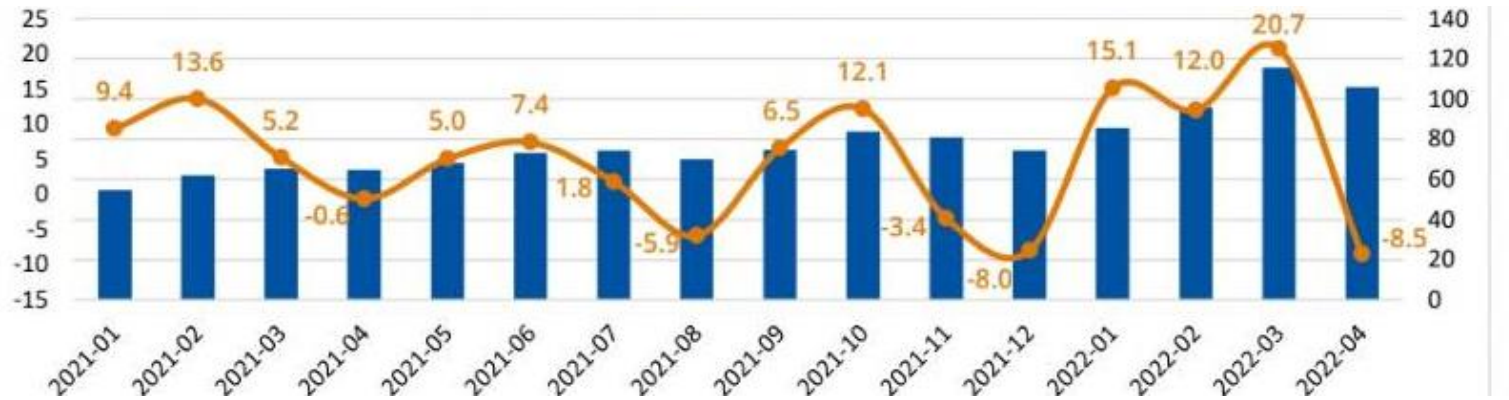

المصدر:world bank commodity price data may 2022

التغيرات الأسبوعية في أسعار النفط العالمية في مايو: يعتبر نفط خام برنت سعرا مرجعيا رئيسا لمشتريات النفط في جميع أنحاء العالم حيث يتم تسعيره مقارنة بهذا النفط، ووفقاً للبيانات اليومية الصادرة في 7 مايو 2022 عن (Trading Economics) فقد أظهرت التغيرات الأسبوعية تقلبات في أسعار العقود الآجلة لخام برنت كما هو موضح في الشكل(15) ؛ حيث ارتفع إلى أعلىمستوى له في ثلاثة أسابيع ليصل إلى 112.6 دولار/برميل في 7 مايو 2022 بنسبة زيادة أسبوعية بلغت حوالي 6.1% مقارنة مع حوالي

106.1دولار/برميل في 27 أبريل، وتتجه نحو الارتفاع الأسبوعي الثاني على التوالي حيث فاقت المخاوف بشأن شح الإمدادات العالمية وحظر الاتحاد الأوروبي الوشيك على النفط الروسي المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب على الوقود في إلقاء العبء على الأسواق .وفي الوقت نفسه، قررت أوبك +رفع أهداف الإنتاج بمقدار 432 ألف برميل يوميا للشهر المقبل، وتدني توفير المزيد من النفط في السوق وسط تباطؤ طلب الصين أكبر مستورد في العالم، ومع ذلك فإن السعر الحالي 112.6 دولار للبرميل يمثل زيادة سنوية بنسبة 65.6%عن السعر 68 دولار للبرميل المسجل في 7 مايو 2021 م "حيث تسيطر المخاوف بشأن الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى زيادة التضخم وتقويض النمو الاقتصادي، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي بنقطة مئوية كاملة، والقلق من اتجاهات سياسات البنوك المركزية في معظم أنحاء العالم التي تهدف إلى خفض التضخم وهو ما قد يعمل على تثبيط النمو الاقتصادي العالمي.

شكل رقم 15:تطور سعر النفط الخام برنت(دولار / برميل) خلال الفترة مايو(2021 مايو2022)

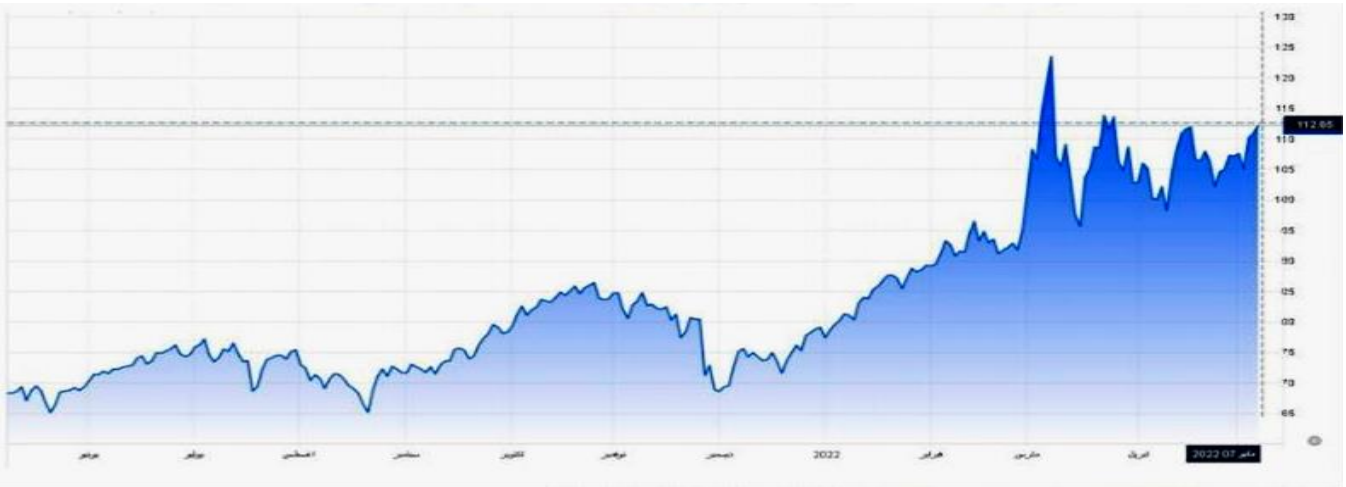

المصدر: trading economics may.7.2022

- **أسعار الغاز الطبيعي**

مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تعزز ارتفاع أسعار النفط أيضاً في ضوء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع القيود المفروضة علىالغاز الروسي .وتمثل الطاقة القناة الرئيسة لانتقال التداعيات حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لصادرات النفط والغاز الطبيعي .فضلاًعن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط باعتباره بديلاً لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء حيث أظهرت البيانات الصادرة

عن البنك الدولي ارتفاع مؤشر الغاز الطبيعي إلى 273.1 نقطة في مارس 2022 بنسبة زيادة شهرية بلغت 38.24%، وبنسبة زيادة سنوية 316.1% مقارنة بشهر مارس 2021 حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى 42.4 دولار/مليون وحدة حرارية في مارس 2022 بنسبة زيادة شهرية 55.7% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة زيادة سنوية 591.9% مقارنة بالشهر نفسه من العام 2021 حيث كان

السعر 6.1 دولار/مليون وحدة حرارية انظر الشكل 16[1]

[1] مرجع نفسه، ص10

شكل رقم 16:المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي(دولار / مليون وحدة حرارية) ومؤشر الغاز الطبيعي(2010 =100)

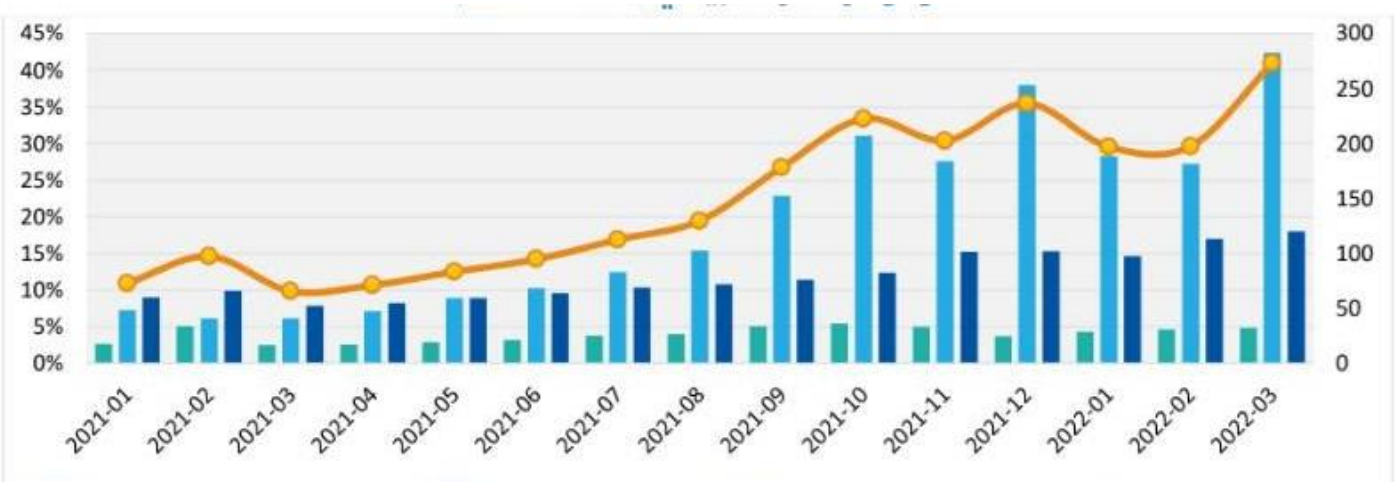

المصدر:world bank commodity price data.april12.2022

التغيرات الأسبوعية في أسعار الغاز الطبيعي: وفقا للبيانات اليومية الصادرة عن (Trading Economics) في 7 مايو2022 بلغت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة حوالي 8.6 دولار /مليون وحدة حرارية بنسبة زيادة أسبوعية بلغت حوالي 21.1%مقارنة بالسعر 7.1 دولار /مليون وحدة حرارية في الأسبوع الماضي 29 أبريل، ويمثل السعر الحالي 8.6 دولار أعلى مستوى في14عاما،

كما يمثل زيادة سنوية بنسبة 186.7% عن السعر 3.0 دولار/مليون وحدة حرارية المسجل في 7 مايو 2021.

انظر الشكل17:

شكل رقم17:تطور سعر الغاز الطبيعي (دولار / مليون وحدة حرارية)خلال الفترة مايو(2021 مايو2022)

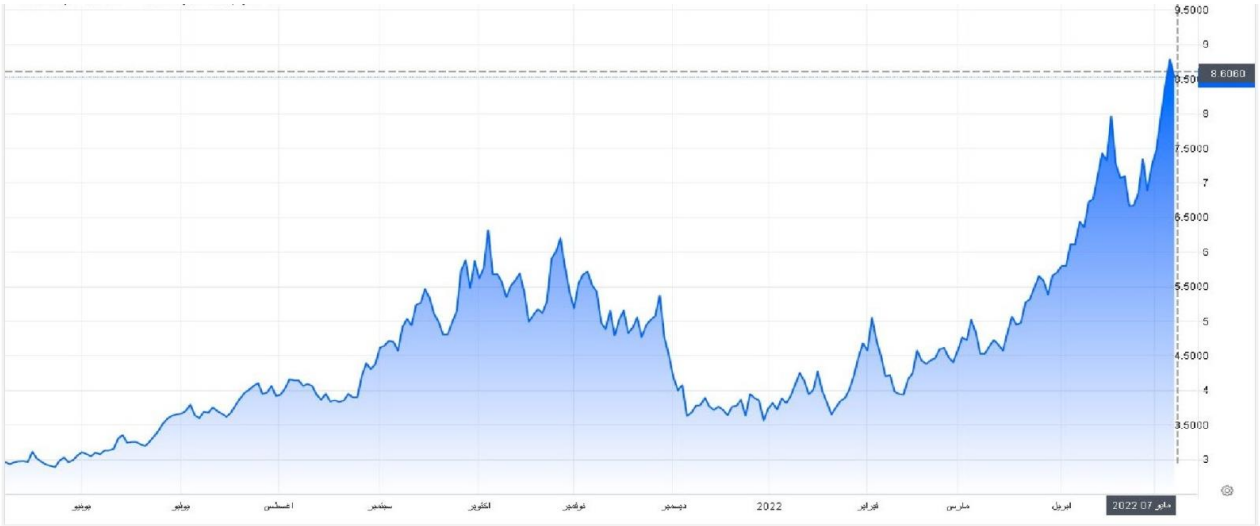

الصدر:trading economics.may.2022

المخاطر المحتملة في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي تمثل صدمة عرض تسهم في تقليل الإنتاج الاقتصادي وترفع الأسعار حيث تغطي صادرات الغاز الطبيعي الروسي 40% احتياجات الدول الأوربية، وبالتالي يتوقع أن يتسارع التضخم عام 2022 حسب صندوق النقد الدولي إلى 9.3% في الاقتصادات الأوروبية وإلى 5.5% في الاقتصادات المتقدمة، ويمثل التضخم خطراً واضحاً حيث تنتشر آثاره على نطاق واسع من خلال أسواق السلع، والتجارة، والروابط المالية .مما يفرض مزيدا من الضغط على الأسعار الدولية وربما يؤدي إلى نقص الطاقة أو الغذاء، وهذا من شأنه أن يلحق المزيد من الضرر بالبلدان منخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الطاقة والغذاء.

-الاتجاهات المستقبلية للأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي.

تمثل التوقعات المستقبلية للتعرف على اتجاهات أسعار النفط والغاز الطبيعي من الوسائل التي تعكس تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اتجاهات الأسعار حيث أظهرت التوقعات المستقبلية على المدى القصير في الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي طبقاً للعديد من الهيئات العالمية مثل :الوكالة الدولية للطاقة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وموقع اقتصاديات التجارة (TRADING ECONOMICS) اتجاها متزايدا في أسعار المشتقات النفطية والغاز الطبيعي خلال عام 2022 ويمكن استعراض ذلك كما يلي[1]:

توقعات الاتجاهات في أسعار النفط العالمية

يبين الشكل(18)أنه من المتوقع أن يتم تداول خام برنت عند 115.31 دولار(أمريكي /للبرميل) نهاية الربع الثاني 2022، وفقا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين من .Trading Economics وعلى المدى المتوسط تشير التوقعات إلى مستويات التداول عند127.18 دولار/برميل في غضون 12 شهرا وهذه التوقعات تدل على ارتفاع أسعار النفط خام برنت بنسبة 12.9% عن السعر الحالي112.6 دولار /برميل، وبنسبة زيادة 101.9% عن السعر 63 دولار/برميل في 22 ابريل2021 .

ومن ناحية أخرى، تشير هذه التوقعات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية المستقبلية عند مستويات تتراوح بين 44.1%نهاية الربع الثاني2022 و 59.1%على المدى المتوسط بعد 12 شهراً مقارنة بالأسعار السائدة قبل الحرب الروسية الأوكرانية عند حوالي80 دولاراً /برميل يناير 2022 .

[1] مرجع نفسه، ص11

كل رقم 18:التوقعات المستقبلية في أسعار النفط خام برنت(دولار/برميل)

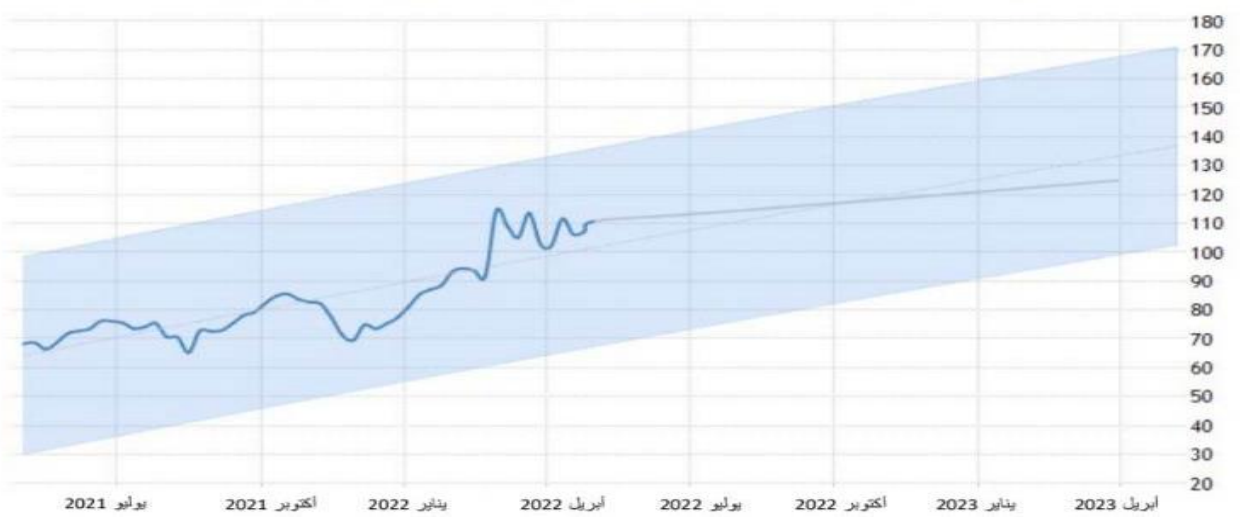

المصدر:trading economics.may.2022

وعلى الرغم من التقلب المستمر في أسعار النفط العالمية فإنه من غير المنتظر أن تتراجع أسعار النفط عن مستوى 100دولار وربما 110 دولارات أيضاء ما بقيت الحرب الروسية الأوكرانية مستمرة على الأقل .وتشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن زيادة أسعار النفط بنسبة 10% والتي تستمر لعدة سنوات يمكن أن تخفض النمو في الاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأساسية بمقدار عشر نقطة مئوية.

وتشير التوقعات إلى أنه في حالة أن قرر الاتحاد الأوروبي تطبيق عقوبات على النفط الروسي، فإن أسعار الخام قد تقفز بنحو65.% حيث إن الحظر الكامل والفوري قد يؤدي إلى إزاحة أكثر من 4 ملايين برميل يوميا من الإمدادات العالمية، مما قد يدفع أسعار الخام نحو مستوى 185 دولارا للبرميل.

توقعات الاتجاهات في أسعار الغاز الطبيعي.

من المتوقع أن يتم تداول الغاز الطبيعي عند 7.68 دولار أمريكي /مليون وحدة حرارية بنهاية الربع الثاني2022 ، وفقا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين من .Trading Economics وعلى المدى المتوسط، يقدر أنه سيتم التداول عند 8.88 دولار في غضون12شهرا.

وتدل توقعات متوسط المدى على ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 3.3% عن السعر الحالي 8.6 دولار أمريكي /مليون وحدة حرارية، وبنسبة زيادة 286.1% عن السعر 2.3 دولار أمريكي /مليون وحدة حرارية في 22 أبريل2021 .

شكل رقم 19:التوقعات المستقبلية في أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية)

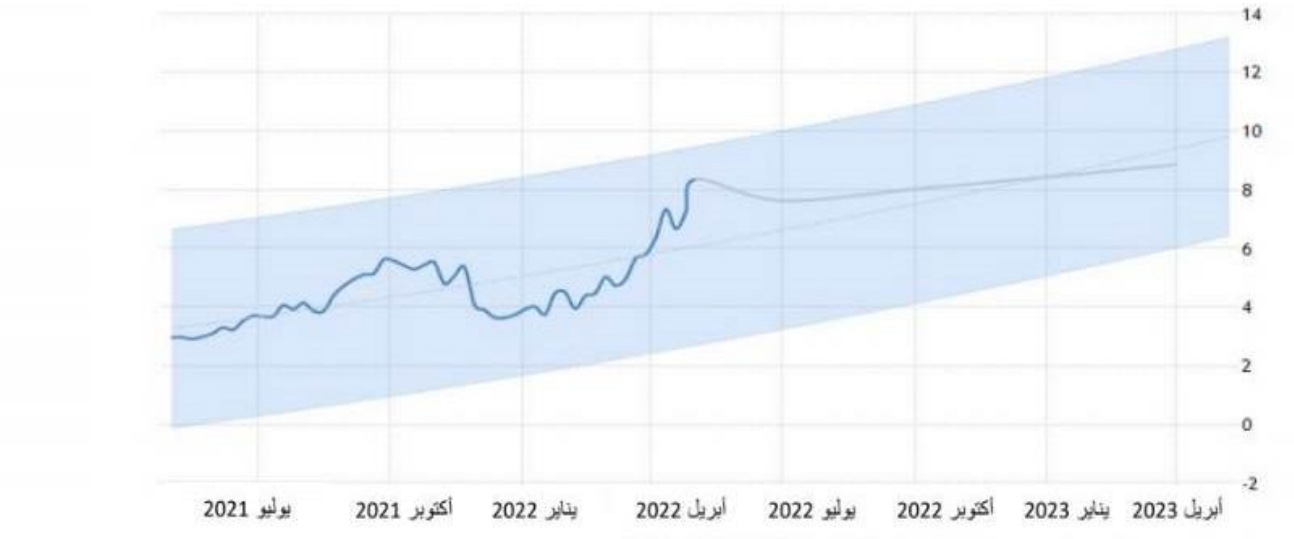

المصدر :trading economics.may.2022

ومما لا شك فيه ان هذه الارتفاعات المتوقعة بأسعار النفط والغاز ستحقق عائدات كبيرة للدول المنتجة والمصدرة؛ إلا أنها ستكون لها انعكاسات مؤكدة على تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي كما سبق الايضاح.

المطلب الثالث:تاثير الحرب الرؤسية الاكرانية على اللأمن الغذائي

يثير غزو روسيا غير المبرر لأوكرانيا، وهي دولة تعرف باسم «سلة خبز أوروبا»، مخاوف من حدوث أزمة غذائية عالمية، مما يزيد من تفاقم تحديات الأمن الغذائي الحالية في جميع أنحاء العالم. يعتمد الكثير على استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لعدد من السيناريوهات سريعة التطورالتأثير على الإمدادات الغذائية العالمية والأمن الغذائي هناك قلق دولي واسع النطاق من أن تثير حرب روسيا أزمة غذاء عالمية مماثلة أو أسوأ من تلك التي واجهتها في عامي 2007 و2008.

تأتي الحرب في وقت كان فيه النظام الغذائي العالمي يكافح بالفعل لإطعام سكانه المتزايدين بطريقة مستدامة، تحت الضغط الناجم عن تغير المناخ وجائحةCovid-19 .

تعد روسيا وأوكرانيا لاعبين زراعيين رئيسيين، حيث تصدران معا ما يقرب من 12٪ من السعرات الحرارية الغذائية المتداولة عالميا. وهي من كبار موردي السلع الزراعية الأساسية، بما في ذلك القمح والذرة وزيت عباد الشمس، وروسيا هي أكبر مصدر للأسمدة في العالم.[1]

تعتمد عدة مناطق اعتمادا كبيرا على الواردات من هذين البلدين للحصول على إمداداتها الغذائية الأساسية. وتوفر روسيا وأوكرانيا مجتمعتين أكثر من 50 في المائة من واردات الحبوب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، في حين

[1] Russia's war on Ukraine: Impact on food security and EU respons
EPRS | European Parliamentary Research Service Author: Anna Caprile, Members' Research Service PE 729.367 - April 2022

تستورد بلدان شرق أفريقيا 72 في المائة من الحبوب من روسيا و18 في المائة من أوكرانيا سيعتمد تأثير الحرب على الإمدادات الغذائية العالمية على مدتها وتطور سيناريوهات مختلفة، تتمحور حول ثلاثة عوامل:

انخفاض كبير في صادرات وإنتاج السلع الأساسية من كلا البلدين، بسبب الحرب وليس العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، والتي، لم تستهدف القطاع الزراعي.

وبشكل عام، تقدر المفوضية الأوروبية أنه "يجب استبدال ما يصل إلى 25 مليون طن من القمح لتلبية الاحتياجات الغذائية العالمية في الموسم الحالي والمقبل

ارتفاع عالمي في أسعار الإمدادات الغذائية والمدخلات اللازمة لإنتاج الأغذية الزراعية (الأسمدة والطاقة)، والتي كانت بالفعل عند مستويات قياسية قبل الحرب ؛ الاستجابة الدولية لما ورد أعلاه، والتي يمكن أن تؤدي إما إلى تضخيم آثار الأزمة (أساسا عن طريق حظر التصدير غير المنسق أو تدابير المضاربة) أو تخفيفها (تطبيق الدروس المستفادة من أزمة الغذاء 2007–2008). وقد فرض عدد من البلدان، بخلاف روسيا وأوكرانيا، أو أعلنت عن نيتها فرض بعض الرقابة على صادرات السلع الزراعية الأساسية، بما في ذلك مصر والأرجنتين وإندونيسيا وصربيا وتركيا، وفي الاتحاد الأوروبي، المجر.[1]

جدول رقم02:النسبة المؤوية لحصة الصادرات العالمية في عام 2021 .

السلعة	أوكرانيا	روسيا	روسيا وأوكرانيا
القمح	%10	% 24	% 34
الذرة	%15	% 2	% 17
شعير	% 13	% 14	% 27
زيت عباد الشمس	% 31	% 24	% 55
كعكة عباد الشمس	% 61	% 20	% 81
الزيوت النباتية			% 10
السمك الأبيض(ألاسكا بولوك)		% 16	
سماد معدني		% 13	
الأسمدة الجاهزة		% 16	
السعرات الحرارية الغذائية المتداولة عالميا	% 6	% 5,8	% 11,8

[1] مرجع نفسه

المصدر: منطقة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

الأثر المتوقع على الأمن الغذائي العالمي وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى 720 إلى 811 مليون شخص يواجهون بالفعل الجوع المزمن في عام 2020، فإن حرب روسيا في أوكرانيا تخاطر بزيادة – بنسبة 7.6 إلى 13.1 مليون عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عامي 2022 و2023. ويعد الأردن واليمن وإسرائيل ولبنان من بين البلدان الأكثر عرضة للخطر، لأنها تعتمد بشكل كبير على واردات السلع الأساسية، مع حصص كبيرة من روسيا وأوكرانيا. كما ستواجه البلدان الأفريقية صعوبات في مواجهة اضطرابات السوق وارتفاع الأسعار. وفي الوقت نفسه، سيكون لارتفاع الأسعار والنقص تأثير خطير على المساعدات الغذائية للبلدان الهشة. وفي أوكرانيا نفسها، يقدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن 45 في المائة من السكان قلقون بالفعل بشأن العثور على ما يكفي من الطعام.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للقمح:

يركز تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار القمح من خلال تحليل آخر نتائج المؤشرات الرئيسة في ثلاثة مصادر دولية توضح التطورات في أسعار القمح من خلال مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية الصادر في 6 مايو2022 ، وتحليل آخر إصدار من تقرير سوق الحبوب الصادر في 21 أبريل 2022 عن مجلس الحبوب الدولي، وأخيراً التطورات الأسبوعية وفقاً للبيانات اليومية الصادرة عنTrading Economic في 7 مايو2022 ،

- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية.

أدت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحقيق المؤشر قفزة نوعية ليبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس 2022 حيث بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 159.3 نقطة في مارس2022 ، أي بزيادة قدرها 17.9 نقطة (12.6%) عن مستواه المسجل في شهر فبراير، وأعلى بمقدار 40.1 نقطة) أي (33.6%عن مستواه قبل سنة .واستناداً إلى أحدث إصدار من مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الصادر في 6 مايو 2022فقد انخفض متوسط مؤشر الفاو لأسعار الغذاء بحوالي نقطة واحدة في أبريل2022 ، بنسبة تراجع بلغت نحو 0.5% عن أعلى مستوى سجله في مارس الماضي .انظر الشكل20.[1]

[1] التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، مرجع سابق،ص13

شكل رقم20:مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية وأسعار الحبوب (نقطة)، والتغير الشهري(%)

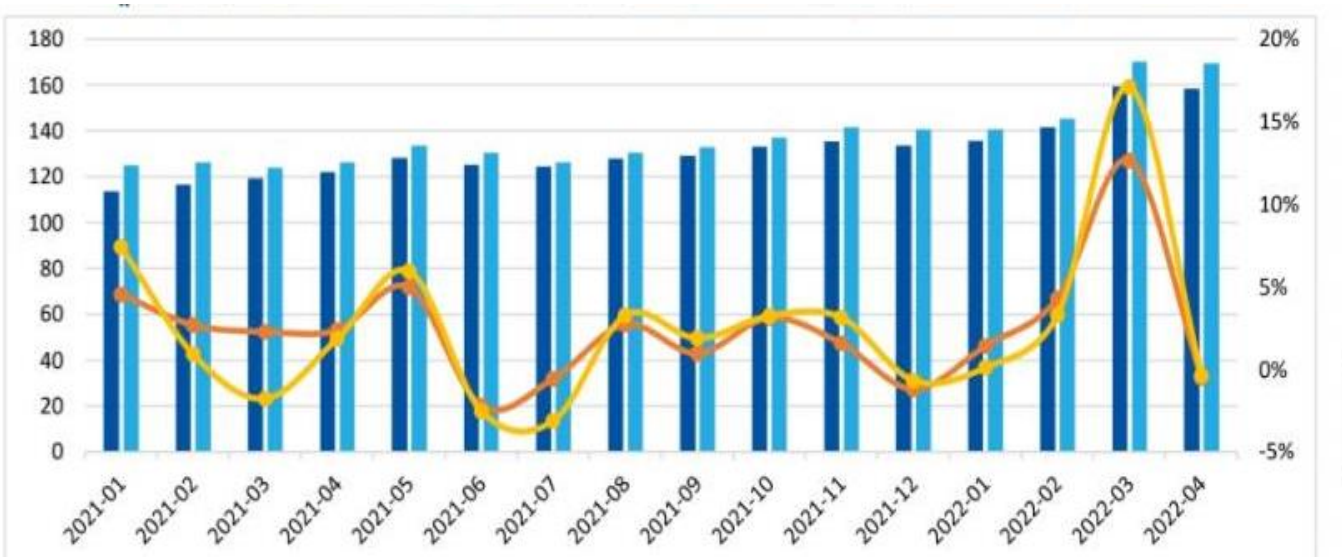

المصدر: the fao food price Index makes a gaint leap to another all-taim hing in marchre release date06/05/2022

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 170.1 نقطة في مارس، أي بزيادة قدرها 24.9 نقطة (17.1%) عن مستواه المسجل في شهر فبراير، وأعلى بمقدار 46.2 نقطة أي 37.3% عن مستواه قبل سنة، فبلغ بذلك أعلى مستوى له منذ عام

1990، وتظهر هذه الزيادة خلال الشهر الحالي ارتفاعا حادا في الأسعار العالمية للقمح والحبوب الخشنة، مدفوعا إلى حد كبير بالاختلالات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية والمترتبة على الصادرات من أوكرانيا، وإلى حد أقل من الاتحاد الروسي .وفي نهاية أبريل 2022 سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.7 نقطة بنسبة تراجع 0.4% مقارنة بالشهر الماضي .انظر الشكل20.

تقرير سوق الحبوب الدولي 21 أبريل2022

سجلت أسعار القمح على المستوى العالمي ارتفاعاً خلال أبريل 2022 لتعكس إلى حد كبير حالة الغموض التي تكتنف الإمداد

العالمي وسط اضطرابات التصدير المحتملة من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وطبقا لتقرير سوق الحبوب العالمي الصادر عن مجلس الحبوب الدولي (IGC) في 21 أبريل 2022 فقد ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة زيادة بلغت33.2% على أساس سنوي، ليصل إلى 357 نقطة حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح بنسبة زيادة سنوية بلغت 62.0% ليصل إلى 360 نقطة بينما سجلت أسعار الذرة ارتفاعاً سنوياً بنسبة

32.0%، كما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة زيادة سنوية بلغت .61.6% انظر الجدول:(03)

جدول رقم 03: مؤشر أسعار الحبوب والبذور، مجلس الحبوب الدولي، أبريل2022

يناير 2000=100	تقرير سوق الحبوب 531	التغير M/M	التغير Y/Y
مؤشر أسعر الحبوب والبدور،مجلس الحبوب الدولي	357	1.0+	33.2+
مؤشر القمح الفرعي	360	2.4+	62,0+
مؤشر الذرة الفرعي	367	2.0−	32,0+
مؤشر الشعير الفرعي	399	1.3+	61,6+
المؤشر الفرعي للأرز	171	0.4+	9,4−
مؤشر فول الصويا الفرعي	346	0,8+	26,1+

المصدر: igc grain market report 21april2022

وتتركز المخاطر والتهديدات المباشرة بشكل رئيس من خلال أسعار الشحن حيث ارتفع مؤشر أسعار شحن الحبوب لدى مجلس الحبوب الدولي في 19 أبريل بنسبة زيادة أسبوعية بلغت13% ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت .34% ومع تفاوت مستويات الارتفاع للمؤشرات الفرعية في أسعار شحن الحبوب حيث سجل مؤشر أوروبا زيادة سنوية بنسبة بلغت 46% يليه مؤشر كندا بنسبة زيادة سنوية ماما% ، ومؤشر الأرجنتين بنسبة زيادة سنوية بلغت37% ، وبالتالي فإن كانت الصادرات الإضافية من أصول أخرى، بما في ذلك الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل، ستعوض جزئيا انخفاض شحنات البحر الأسود فإن ارتفاع أسعار شحن الحبوب يمكن أنتؤثر على الأسعار بشكل كبير.

جدول رقم 04:مؤشر أسعار شحن الحبوب, مجلس الحبوب الدولي, أبريل 2022

	المؤشر 19 ابريل	التغير الأسبوعي	التغير السنوي
مؤشر شحن الحبوب والبدورالزيتية igc	232	13+	34
مؤشر الأرجنتين الفرعي	295	13+	37
مؤشر استراليا الفرعي	164	14+	25
مؤشر البرازيل الفرعي	311	17+	32
المؤشر البحر الأسود للأرز	229	11+	31
مؤشر كندا الفرعي	174	11+	44
مؤشر أوروبا الفرعي	197	10+	46
مؤشر الولايات المتحدة الفرعي	182	11+	34

المصدر:international grains council freightrates 19 apr 2022

ويبين الجدول (05) أسعار شحن الحبوب في 19 شهر أبريل 2022 حيث ارتفعت أسعار الشحن بنسبة زيادة أسبوعية بلغت حوالي 4%، في حين ارتفعت أسعار الشحن السنوية بنسبة زيادة تراوحت بين 22% و45%، مما يعكس المخاوف من المخاطر المحتملة من تأثيرات تداعيات ارتفاع أسعار الشحن على أسعار الغذاء.

جدول رقم05: مؤشر أسعار شحن الحبوب, مجلس الحبوب الدولي, أبريل 2022 (دولار/طن)والتغير%

	المؤشر 19 ابريل	التغير الأسبوعي	التغير السنوي
استراليا – ايران	37	4+	22
البرازيل – لإتحاد الأروبي	47	4+	45
اليابان – الولايات المتحدة (الخليج)	74	4+	24

المصدر: international grains council freightrates 19 apr 2022

-التطورات الأسبوعية في أسعار النفط 7 مايو2022

خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 2022 كانت العقود الآجلة للقمح في شيكاغو عند 11.07 دولار/للبوشل في 6 مايو، بنسبة زيادة أسبوعية بلغت نحو 4.5%مقارنة بالسعر 5.10 دولار/ للبوشل في الأسبوع الماضي 29 أبريل. وتأتي هذه الزيادة الأسبوعية نتيجة توجهات الهند في تقييد شحنات الحبوب بسبب أضرار ارتفاع درجات الحرارة التي أضرت بالمحاصيل في الهند، وهي خطوة تزيد الضغط على الإمدادات في وقت يتزايد فيه قلق العالم بشأن أزمة الغذاء الآخذة في الظهور، كما يزيد القلق بشأن الإمدادات، خاصة وأن شحنات الحبوب الهندية كانت مزدهرة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية [1]

ويمثل سعر القمح الحالي 11.07 دولار أعلى بنسبة 7.36% مما كانت عليه قبل الحرب الروسية الأوكرانية عند 1.8 دولار/للبوشل في 15 فبراير 2022. وأعلى بنسبة 70.3% مقارنة بالسعر 5.6 دولار في 27 مايو 2021. انظر الشكل21:

[1] مرجع نفسه، ص14

شكل رقم21:تطور سعر القمح (سنت/أمريكي/بوشل)خلال الفترة (مايو 2021–مايو 2022)

المصدر:trading economics may 7.2022

-الاتجاهات المستقبلية للأسعار العالمية للقمح

تعكس الاتجاهات المستقبلية إلى حد كبير انعدام اليقين المستجد بشأن الإمدادات العالمية للقمح وسط تعظل الأنشطة في منطقة البحر الأسود، وحركة التصدير من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وهما مصدران رئيسان للقمح في العالم، فقد أدى استمرار الحربوما نتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الزراعية إلى إثارة المخاوف بشأن مخاطر الأمن الغذائي المحتملة[1].

من المتوقع تداول القمح عند 11.4 دولار للبوشل بنهاية الربع الثاني2022 ، وفقا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين من.Trading Economics وعلى المدى المتوسط يتوقع أن يتم التداول عند 12.5 دولار في غضون 12 شهرا، انظر الشكل22:

[1] المرجع نفسه، ص15

شكل رقم 22:التوقعات المستقبلية في أسعار القمح (سنت أمريكي/بوشل)

المصدر:trading economics may 7.2022

وتدل هذه التوقعات على ارتفاع أسعار القمح بنسبة زيادة 54.3% عن السعر 8.1 دولار أمريكي /للبوشل قبل الحرب الروسية الأوكرانية في 15 فبراير 2021 ، مما يشير إلى تداعيات عميقة للحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الغذائية العالمية، تنعكس بشكل مباشر في تضخم أسعار المواد الغذائية، مع عواقب بعيدة المدى على الجوع والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

آثار ومخاطر تداعيات ارتفاع أسعار القمح

يعتبر القمح مادة غذائية أساسية تستعمله معظم شعوب الأرض، فهو يحتوي على مكونات غذائية عالية، يتاح استهلاكه للفقراء والأغنياء، كما أنه من أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم، ويعتمد مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على الأغذية التي تصنع من حبوب القمح في الصناعات الغذائية كالخبز والمعكرونة والمعجنات والحلويات وغيرها، وبالتالي فإن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية واستمرار الأزمة الحالية لجائحة COVID-19التي تدخل الآن عامها الثالث تضيف آثاراً ومخاطر سلبية مضاعفة نتيجة تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء وخاصة القمح[1].

وتؤثر التدابير التجارية بالفعل تأثيراً واضحاً على أسعار المواد الغذائية .فقد تكون الزيادة الكبيرة في التدخلات التجارية في مارس2022 دليلاً على ما قد يشهده المستقبل من حالات تعطل الإمدادات حيث بلغت القيود على

[1] Unicef as the war in ukrania continuis millions of children in the middle east and north Africa at increased risk of malnutrion amid food price hikes 07 april 2022

تصدير المواد الغذائية التي فرضت في مارس تقريباً ضعف عدد القيود التي فرضت في الشهرين السابقين .وتقلل التدابير التي تقيد التصدير حجم العرض العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويتسبب هذا الأمر في فرض قيود جديدة على الصادرات لاحتواء ضغوط الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى حدوث تأثير مضاعف "على الأسعار العالمية، وفي حالة قيام أي من أكبر خمسة مصدرين للقمح بحظر الصادرات (انظر الشكل). فسيتمثل الأثر التراكمي لهذه التدابير في زيادة الأسعار العالمية بنسبة 13% على الأقل – بل وأكثر من ذلك بكثير إذا أبدى المصدرون الآخرون رد فعل .

تعد كل من روسيا وأوكرانيا من بين أكبر 5 مصدرين للقمح، مما يغذي المخاوف من أن الأزمة قد تؤدي إلى تفاقم ضغط التضخم في قطاع الغذاء.

شكل رقم23:تصنيف أكبر مصدري القمح في العالم في 2020،(مليون طن).

المصدر:ukraine crisis likely to push up wheat prices.may9.2022

تشكل الأسعار المتزايدة خطرا كبيرا على تزايد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بشكل كبير .وسوف يترجم ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بشكل مباشر إلى تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، لا سيما في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء، مما يحد من قدرة الناس على تحمل تكاليف طعامهم وبالتالي على الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة ويؤكد بيان مشترك صادر في 13 أبريل 2022 من رؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية على أن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تلحق ضررا مستمرا بالناس حول العالم، ذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية بما في ذلك القمح ونقص الإمدادات يفرضان مزيدا من الضغوط على الأسر في أنحاء العالم ويدفعان الملايين نحو الوقوع في الفقر، ويبلغ هذا التهديد أوجه في أفقر البلدان التي تعتمد في جزء كبير من استهلاكها على الواردات الغذائية، وتحذر تقديرات البنك الدولي من أن مقابل كل زيادة مقدارها نقطة مئوية في أسعار الغذاء، يقع 10 ملايين نسمة في الفقر المدقع حول العالم[1].

[1] مرجع نفسه

على كل حال من المتوقع أن تبقى أسعار الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي وأسعار المواد الغذائية وخاصة القمح والأسمد دون انخفاض .مما يتطلب من المجتمع الدولي دعم البلدان المعرضة للمخاطر من خلال تقديم المنح لتغطية الاحتياجات التمويلية العاجلة لمواجهة تفاقم حالة الأمن الغذائي والتغذية.

المبحث الثاني:تاثير الحرب الروسية الاكرانية على اسعار الفائدة.

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بصورة كبيرة على العديد من القطاعات الاقتصادية العالمية، حيث ارتفعت الأسعار بشكل حاد في سوق النفط والغاز بسبب التوقعات بانقطاع الإمدادات، وكذلك تأثرت الأسواق المالية بسبب القلق الجيوسياسي الذي يحيط بالأوضاع في المنطقة وتعتبر هذه التحديات جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، وستؤثر بلا شك في قطاعات وحياة الناس بشكلٍ كبير، بما في ذلك تأثيرها على أسعار الفائدة في العالم وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التضخم وأسعار الفائدة عالميا.

أظهر الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو وارتفاعاً في معدلات التضخم في عام2022 وارتفعت الأسعار بسبب عوامل العرض والطلب بما في ذلك تعطل أسواق الغذاء والطاقة عقب نشوب الحرب في أوكراني. ففي العام الماضي، شددت الاقتصاديات المتقدمة وعديد من الأسواق الناشئة سياساتها النقدية لتحقيق استقرار الأسعار من خلال إضعاف الطلب والنمو، وتأثرت البلدان النامية بالمنطقة بارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاديات المتقدمة، على نحو أدى إلى انخفاض قيمة العملة مما أسفر عن زيادة أخرى في الأسعار المحلية، وشهدت الاقتصاديات المصدرة للنفط بالمنطقة نموا مرتفعا عام 2022 عززه ارتفاع أسعار النفط حتى مع رفع الكثير منها أسعار الفائدة الأساسية. ويتناقض المناخ الاقتصادي الحالي تناقضا صارخا مع معادلة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة والتي سادت قبل الجائحة، على الأقل منذ التعافي الضعيف من الأزمات المالية العالمية .ويتوقع تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي الصادر في يناير/كانون الثاني 2023 أن يتباطأ النمو العالمي هذا العام عن المستويات المنخفضة بالفعل التي شهدها عام2022 ، حيث يتوقع أن يبلغ معدله 1.7%في عام2023 ، على مدى ربع قرن، على نحو لا يفوقه سوءاً سوى عامي2008 ، الذي شهد الأزمة المالية العالمية، و2020، الذي شهد ركوداً من جراء الجائحة[1].

بشكل عام، هنالك نوعان أساسيان للتضخم:

- تضخم ناتج عن زيادة في الطلب:"Demand-Pull Inflation" ناتج عن الارتفاع في الطلب على السلع والخدمات بمعدل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، يحدث عادة في مرحلة النمو الاقتصادي وتكون له آثار محدودة ومقبولة نوعاً ما.
- تضخم ناتج عن ارتفاع في التكلفة :"Cost-Push Inflation" ناتج عن الارتفاع في تكلفة عناصر الإنتاج، يحدث عادة في مرحلة التباطؤ الاقتصادي وتكون آثاره أكثر حدة.

[1] حين تتبدل المصائر، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا،أبريل، بيسان 2023، ص18

أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن زيادة سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في شهر مارس2022 م وهي الزيادة الأولى منذ ما يقارب عامين وذلك بعد سلسلة تخفيضات قام بها البنك الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية حتى وصلت إلى الصفر في محاولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية
السلبية لجائحة كورونا، كما أوضح البنك الفيدرالي أنه سوف يستمر في رفع معدلات الفائدة لاحتواء الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم التي وصلت في أعلى مستوياتها إلى ما يقارب 9%على أساس سنوي وهو الأعلى خلال الأربعين عاماً الماضية والتزامه الكامل بخفض هذه النسبة إلى المعدل المستهدف قرابة 2%من المهم جدا معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة وخلال فترة زمنية قصيرة والتي يمكن تلخصيها على النحو التالي:

- اختلال سلاسل الإمداد : تأثرت سلاسل الإمداد العالمية بشكل حاد بظروف الجائحة خصوصاً أثناء

فترة الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها معظم دول العالم، مما أدى إلى اختلال غير مسبوق لسلاسل الإمداد والقدرة الاستيعابية لهذه السلاسل خلال المدى القصير.
إلا أنه مع تعافي الاقتصاديات العالمية بعد فترة الجائحة وانتعاش مستويات الطلب على السلع والذي تزامن مع حالة من عدم الجاهزية لسلاسل الإمداد لتلبية هذا الطلب، فقد أدى هذا إلى فرض ضغوط كبيرة على سلاسل الإمداد لعبت دورا هاما في ارتفاع التكاليف اللوجستية عالمياً خصوصاً تكاليف النقل.

- انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة بعد جائحة كورونا :لازالت معدلات المشاركة في سوق العمل أقل من مستوياتها قبل الجائحة خصوصاً في الدول المتقدمة والدول التي طبقت إجراءات صارمة لمواجهة الجائحة مما سبب ارتفاعات في الأجور بسبب نقص العرض وارتفاع الطلب.
- الحزم التحفيزية خلال وبعد جائحة كورونا :كانت للحزم التحفيزية التي قدمتها الحكومات لشعوبها دوراً كبيراً في رفع معدلات التضخم بعد جائحة كورونا، حيث ارتفع مستوى الطلب الكلي على السلع إلى مستويات أعلى من المتوقع نتيجة لمعدلات الإنفاق العالية بعد الجائحة والذي أدى بدوره إلى فرض المزيد من الضغوط تضخمية على أسعار السلع.
- الحرب الروسية الأوكرانية :أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير على أسعار الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد عالمياً .

حيث أدت العقوبات المفروضة على الاقتصاد الروسي إلى انخفاض المعروض من الغاز والنفط الروسي
مما أثر على أسعار الطاقة عالميا .كما أدت الحرب إلى هبوط مما أثر على أسعار الطاقة عالميا .كما أدت الحرب إلى هبوط كبير في المعروض من السلع الغذائية الأساسية كالقمح وذلك نظرا للحصة التي تشكلها صادرات روسيا وأوكرانيا في عدد من السلع الغذائية الأساسية كالقمح واعتماد مناطق واسعة من العالم على صادرات البلدين من تلك السلع[1].

[1] التضخم و السياسة المالية،ملتقى أسبار، تقرير رقم99، فبراير2023.

من الجدير بالذكر أن موجة التضخم ازدادت وتيرتها خلال عام 2022م تتضمن تضخمًا ناتجا عن ارتفاع مستويات الطلب "Demand"نتيجة للحزم التحفيزية، بالإضافة إلى تضخم ناتج عن ارتفاع التكلفة Cost-Push Inflationنتيجة للأسباب الأخرى مثل اختلال سلاسل الإمداد.

- استجابة البنوك المركزية لكبح جماح معدلات التضخم: كانت استجابة البنوك المركزية لكبح جماح معدلات التضخم متفاوتة سواء من ناحية الحدة والدرجة في تشديد السياسات النقدية ورفع نسبة الفائدة أو من ناحية السرعة في إقرار وتفعيل تلك السياسات .فعلى سبيل المثال، تعرض البنك الفيدرالي الأمريكي للكثير من النقد من قبل الاقتصاديين والمستثمرين نتيجة لتأخره في التدخل لاحتواء معدلات التضخم في البداية وتأكيده على أن موجة التضخم هي موجة قصيرة المدى وسوف تزول بسرعة، تعهد البنك الفيدرالي لاحقا بالقيام بسلسلة من الارتفاعات في معدل الفائدة حتى يتم السيطرة على التضخم ضمن المستويات المقبولة والمستهدفة وذلك بعد أن أدرك صناع السياسة النقدية الأمريكية أن أزمة التضخم قد تستمر لفترة أطول من المتوقع .وعلى غرار الفيدرالي الأمريكي، قام عدد من البنوك المركزية الأخرى حول العالم بتشيد مماثل للسياسات النقدية .[1]

المطلب الثاني:التضخم العالمي يتراجع ولكن يبقى مرتفعاً.

مظن المنتظر أن يكون التضخم العالمي أقل في عام 2023 مما كان عليه في عام2022 ، لكن من المتوقع أن يظل أعلى من مستوياته قبل الجائحة وأعلى من مستهدفات البنوك المركزية في معظم الاقتصادات التي تحدد أهدافا للتضخم.

إن تراجع الطلب العالمي مقترنا بإعادة تنظيم سلاسل الإمداد بعد تعطل الأسواق العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا هما عاملان مهمان يسهمان في خفض التضخم العالمي وأسعار السلع الأولية، وبخاصة في أسواق الطاقة والغذاء.[2]

الشكل رقم24: أسعار الهيدروكربونات

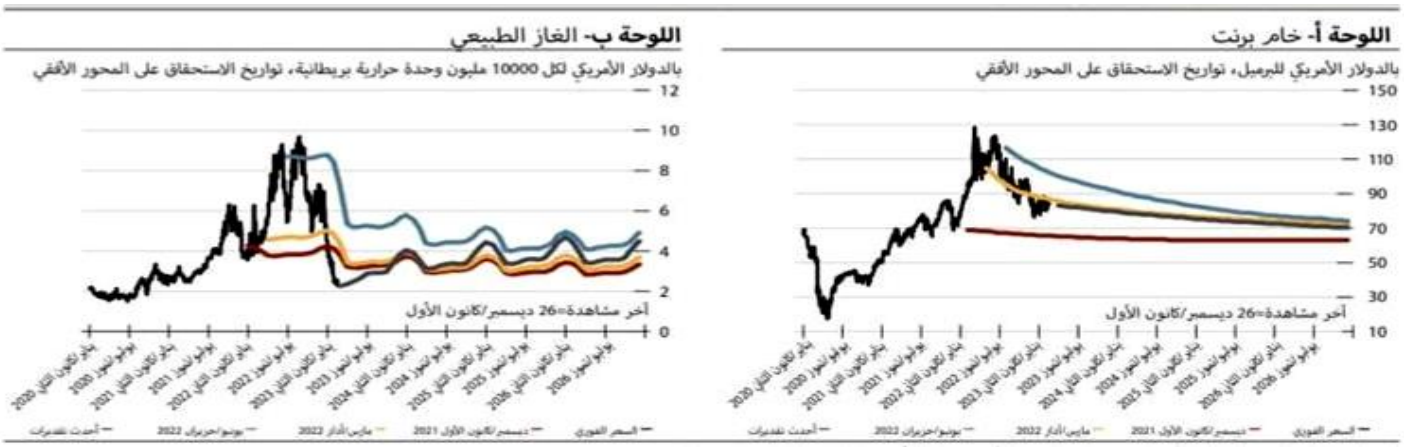

المصدر:مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بالبنك الدولي .

[1] مرجع نفسه

[2] حين تتبدل المصائر،مرجع سابق، ص5

وقد انخفضت أسعار الطاقة بشدة منذ منتصف عام2022 انظر الشكل23 وانخفض السعرالفوري لخام برنت من أكثر من 120 دولاراً للبرميل في يونيو/حزيران 2022 إلى نحو80 دولاراً للبرميل في فبراير2023 وهو ما لا يزال أعلىمما كان عليه قبل الحرب في أوكرانيا، وانخفض الغاز الطبيعي من 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى مستويات ما قبل الحرب البالغة قرابة 2.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، خلال الفترة الزمنية نفسها(انظر الشكل) والأهم من ذلك أن العقود الآجلة للطاقة انخفضت أيضاً منذ منتصف عام2022 ، مما يشير إلى أن الأسواق تتوقع أن تتراجع الارتفاعات الناجمة عن الحرب في أسعار النفط والغاز بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق.

الشكل رقم 25: أسعار المنتجات الزراعية

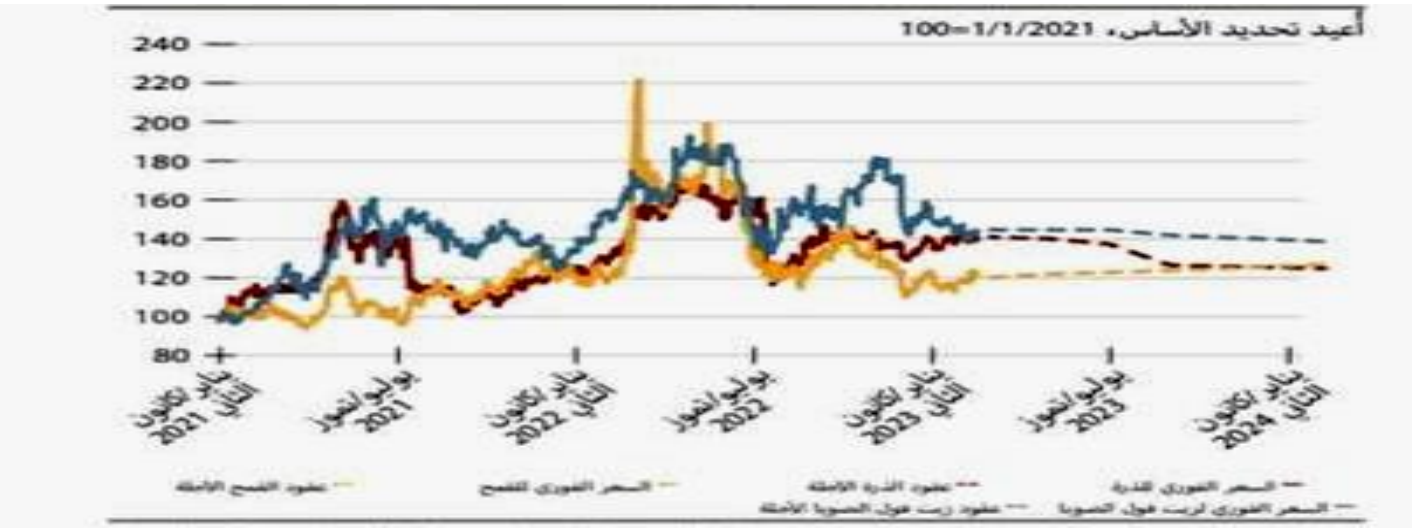

المصدر: مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بالبنك الدولي .

وانخفضت الأسعار العالمية للسلع الزراعية – مثل القمح والذرة والزيوت النباتية – منذ ذروتها في منتصف عام 2022، لكنها لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب(انظر الشكل .)ويأتي هذا مع استئناف أوكرانيا صادراتها من هذه المنتجات– وإن كانت بكمي ت أقل بكثير مما كانت عليه قبل الحرب – ومع بدء استجابة الإمدادات الدولية لارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية.

ولا يعني تراجع التضخم في الأسواق الدولية، أن يحذو التضخم المحلي حذوه بالضرورة .فهناك عوامل أخرى خلاف الأسعار العالمية تؤثر على التضخم المحلي .ففي الاقتصاد الصغير المفتوح النموذجي الاقتصاد الذي يجري معاملات تجارية مع كيانات أجنبية تعتمد التغيرات في السعر المحلي للسلع المتداولة في الأسواق العالمية على عاملين اثنين التقلبات في الأسعار العالمية لهذه السلع، وسعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة تقييم الأسعار العالمية، وهي الدولار الأمريكي في العادة .وانتقال هذين العاملين إلى التضخم المحلي أبعد من أن يكون مباشراً . فمن ناحية، تمثل السلع غير المتداولة في الأسواق الدولية جزءاً كبيراً من الاستهلاك، ومن ناحية أخرى، قد تطبق

الحكومات إجراءات تدخلية في أسواق المنتجات لكبح أسعار سلع أو خدمات محددة .وتؤثر هذه العوامل أيضا على المستوى العام للأسعار، وفي مختلف أنحاء المنطقة، تم تطبيق سياسات تستهدف الحيلولة دون وصول التضخم في الأسواق العالمية إلى الأسعار المحلية، ومن بين البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكل خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي جزءا كبيرامن زيادة الأسعار المحلية بعد الحرب في أوكرانيا.

المطلب الثالث:تقلبات أسعار الفائدة العالمية.

على مدى السنوات العشر الماضية، مرت أسـعار الفائدة العالمية بتطورات وتغيرات مختلفة. فيما يلي نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية: في أعقاب الأزمة المـالية العـالمية لعام 2008، نفذت العديد من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم سياسات أسعـار الفـائدة المنخفضة في محـاولة لتحـفيز النمو الاقتصـادي. أدى ذلك إلى فترة طويلة من أسعار الفائدة المنخفضة تاريخياً والتي استمرت لعدة سنـوات. ابتداءا من عام 2015، كانت هناك بعـض العلامات على زيادة تدريجية في أسعار الفائدة العـالمية، كانت هذه العملية بطيئة وحذرة، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة نسبيا بشكل عام.

في عام 2018، بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع بسرعة أكبر، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أربع مرات على مدار العام. عكس ذلك الثقة المتزايدة في قوة الاقتصاد الأمريكي، فضلا عن المخاوف بشأن التضخم، في عام 2020، كان لجائحة كوفيد- 19 تأثير كبير على أسعار الفائدة العالمية. نفذت العديد من البنوك المركزية حول العالم إجراءات طارئة لخفض أسعار الفائدة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي في مواجهة جائحة كورونا. في بعض الحالات، تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر، في عام 2021 وما بعده، أخذت أسعار الفائدة في الارتفاع مرة أخرى مع تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا. وفي العام 2022 شهدت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا بلغ أعلى مستوى له منذ أربعين عاماً، حيث تم رفع أسعار .الفائدة الأمريكية الى ما يقارب 5 %حتى نهاية فبراير2023.[1]

على الرغم من توقع حدوث تراجع في معدل التضخم العالمي، تشير التنبؤات إلى أنه سيظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة لفترة أطول. مما أشارت إليه التوقعات (آفاق الاقتصاد العالمي 2023) وربما يشير هذا إلى أن الضغوط التضخمية الأساسية أكثر استمرارا مما كان يعتقد من قبل، ويزيد من مخاطر إقدام الاقتصادات المتقدمة على زيادة تشديد السياسة النقدية .وسيكون لارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة تأثير كبير على تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يزيد من الضغوط على أسعار الصرف في هذه البلدان، الأمر الذي قد يؤدي بعد ذلك إلى مزيد من التضخم نظراً لزيادة تكلفة السلع المتداولة عالمياً بالعملة المحلية .لجأ واضعو السياسات إلى استخدام الاحتياطيات للحيلولة دون انخفاض العملة بسرعة أكبر اللاز، أو محاولة تجنب خفض قيمة العملة من خلال زيادة أسعار الفائدة المحلية، غير أن تلك الإجراءات لها في العادة ثمنها، إما عن طريق الضغط على الأسواق المالية المحلية أو إعاقة النمو بصورة أكبر أو كليهما معاً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان التي تربط عملاتها بعملات الاقتصادات المتقدمة، أن ترفع هي الأخرى أسعار الفائدة

[1] آفاق الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 14

عندما يقوم الاقتصاد المتقدم المعني بذلك، للحفاظ على تعادل أسعار الفائدة المكشوفة وتجنب تدفق رأس المال إلى الخارج.

وفي عام 2022 ، ارتفعت أسعار الفائدة بسرعة كرد فعل من البنوك المركزية على ارتفاع التضخم العالمي. وفي حين يمكن عزو جزء من تراجع التضخم العالمي إلى صعود أسعار الفائدة الناجم عن تشديد السياسات النقدية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة أسهم في تدهور الأوضاع المالية . وأدى انخفاض النمو الذي صاحبه ارتفاع معدلات التضخم وتشديد السياسة النقدية إلى إضعاف الرغبة في تحمل المخاطر، ودفع المقرضين إلى المطالبة بعوائد أعلى من سندات الديون السيادية، وخاصة من الاقتصاديات التي كانت تعاني من مواطن ضعف سابقة وتدن في التصنيف الائتماني .ويأتي هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من البلدان من عجز كبير في الاستجابة للجائحة العالمية، والحرب في

أوكرانيا في الآونة الأخيرة .وربما وجدت البلدان التي تعاني من ارتفاع أرصدة الديون وتكاليف خدمتها المرتفعة صعوبة في إعادة تمويل الديون القائمة، عندما يحين موعد استحقاقها، مما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي والتخلف عن السداد . وتتجلى خشية الأسواق من تلك التطورات في التباين، أو الفارق، المتزايد بين ما يجب عليها دفعه للاقتراض وما تدفعه وزارة الخزانة الأمريكية.[1]

استناداً إلى ما سبق، صارت سياسة التشديد النقدي ضرورية أمام صانعي السياسات، ذلك أن استمرار الموجة التضخمية يمكن أن يكون لها عواقب ملموسة على كل دول العالم، وبشكل خاص الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث قد تساهم تلك الموجة في تدهور الأوضاع المالية، خاصة بالدول ذات الجدارة الائتمانية الأقل.

ويوضح الجدول (05) اسعار الفائدة بمجموعة من الدول،بما في ذلك بعض الدول الصناعية الكبرى ودول اقتصادات ناشئة إضافة لبعض الدول العربية، حيث يتضح انه باستثناء بعض الدول،يتم رفع اسعار الفائدة بشكل مستمر لمواجهة الموجة التضخمية العالمية.[2]

جدول رقم 06: المعدلات الرئيسية للبنوك المركزية العالمية (مارس 2023)

الدولة	سعر الفائدة (مارس2023)	معدل التضخم	**سعر البك المركزي الحقيقي (real centeral bank rate)**	أخر حركة	شهر أخر حركة
اليابان	%0.1 -	4.3%	-4.4%	خفض	يناير 2023
سويسرا	1.5 %	3.4%	-1.9%	رفع	مارس 2023
تايوان	1.9%	2.4%	-0.6%	رفع	مارس 2023

[1] حين تتبدل المصائر، مرجع سابق، ص6

[2] آفاق الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص9

ماليزيا	2.8%	3.7%	-1.0%	رفع	نوفمبر 2023
النرويج	3.0%	6.3%	-3.3 %	رفع	مارس 2023
منطقة اليورو	3.0%	8.5%	-5.5%	رفع	مارس 2023
السويد	3.0%	12.0%	-9.0%	رفع	فبراير 2023
كوريا الجنوبية	3.5%	4.8%	-1.3%	رفع	يناير 2023
استراليا	3.6%	7.4%	-3.8%	رفع	مارس 2023
الصين	3.7%	1.0%	2.7%	خفض	اغسطس 2023
بريطانيا	4.3%	10.4%	-6.2%	رفع	مارس 2023
كندا	4.5%	5.2%	-0.7%	رفع	يناير 2023
الو.م.ا	4.9%	6.0%	-1.1%	رفع	مارس 2023
هونكونغ	5.3%	1.7%	3.6%	رفع	مارس 2023
المملكة .ع . س	5.5%	3.0%	2.5%	رفع	مارس 2023
اندونيسيا	5.8%	5.5%	0.3%	رفع	يناير 2023
الهند	6.5%	6.4%	0.1%	رفع	فبراير 2023
جنوب افريقيا	7.3%	7.0%	0.2%	رفع	يناير 2023
روسيا	7.5%	11.0%	-3.5%	خفض	سبتمبر 2023
تركيا	8.5%	55.2%	-46.7%	خفض	فبراير 2023
المكسيك	11.0%	7.6%	3.4%	رفع	فبراير 2023
البرازيل	13.8%	5.6%	8.2%	رفع	اغسطس 2023
الأرجنتين	78.0%	102.5%	-24.5%	رفع	مارس 2023

المصدر: آفاق الاقتصاد العربي – الإصدار الثامن عشر – مايو 2023.

المبحث الثالث:طرق وسياسات معالجة التضخم.

تؤثرالحربالاكرانية الروسية بشكل كبير على الاقتصادات والمجتمعات، وغالبًا ما تؤدي إلى تدهور الأنظمة الاقتصادية والبنية التحتية، وتعرقل إنتاج السلع والخدمات الضرورية. هذا يؤدي في العادة إلى زيادة الطلب على السلع المتاحة ونقص العرض، مما يزيد من مستويات التضخم هناك عدة طرق يمكن استخدامها لمعالجة التضخم الناتج عن الحرب وهذا ما ستنطرق اليه من خلال المطالب التالية

المطلب الأول: تحديات التضخم وسبل التصدي لها.

في هذا المطلب سنتطرق الى فهم التاثيرات الإقتصادية للحرب الأكرانية الروسية وتحديات التضخم التي تنجم عنها تأثير الاضطرابات السياسية والعسكرية: يمكن أن تتسبب الحروب في تعطيل الأنظمة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وارتفاع التكاليف هذا يزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد.

الاضطرابات في إمدادات الطاقة: قد يؤدي تعطل إمدادات النفط والغاز وتوقف تشغيل المنشآت الطاقوية إلى زيادة أسعار الوقود والطاقة، مما يؤثر سلبًا على التضخم.

النقص في الموارد الزراعية وارتفاع أسعار الغذاء: يمكن أن تؤدي الحروب إلى نقص الموارد الزراعية وتهجير السكان الريفيين، مما يؤثر على إمكانية تلبية احتياجات الغذاء ويزيد من تكاليفه.

الاضطرابات في السوق المالية وارتفاع أسعار الفائدة: تتسبب التوترات السياسية والاقتصادية في انخفاض الثقة في السوق المالية وتعزز عدم اليقين، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وتأثيرها على الاستثمارات والتضخم.

السياسات النقدية والمالية للتصدي للتضخم: يمكن أن تعتمد الحكومة على سياسات نقدية ومالية فعالة للحد من التضخم ومواجهة تحدياته. هذه السياسات قد تشمل زيادة أسعار الفائدة،

اعتماد سياسات نقدية ومالية فعالة للحد من التضخم ومواجهة تحدياته يمكن أن تشمل هذه السياسات

رفع أسعار الفائدة: يمكن أن يتخذ البنك المركزي إجراءات لرفع أسعار الفائدة بهدف تقليل الإنفاق وتقييد النمو الاقتصادي، وبالتالي تقليل ضغوط التضخم.

سياسات المالية التقشفية: يمكن أن تتبع الحكومة سياسات تقشفية لتقليل الإنفاق العام والعجز المالي، مما يساهم في تقليل الطلب وضبط التضخم.

تحفيز الإنتاجية والاستثمار: يمكن للحكومة تعزيز الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الرئيسية لتعزيز العرض وتقليل الضغط على الأسعار.

التحكم في الأسعار: يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات للتحكم في الأسعار للسلع الأساسية والغذاء الحيوية، مثل تنظيم الأسعار وزيادة المراقبة وتعزيز المنافسة في السوق.

تعزيز الاستدامة الاقتصادية: يتطلب التصدي للتضخم الاهتمام بالاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، من خلال تنمية القطاعات الحديثة وتعزيز الابتكار وتحسين التعليم وتطوير المهارات العاملة.

هذه المقترحات تعكس بعض الطرق التي يمكن أن تستخدمها الحكومات والسلطات المختصة للتصدي لتضخم الأسعار وتقليل تأثيراته السلبية على الاقتصاد والمجتمع. ومع ذلك، يجب أن تتوافق هذه السياسات مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة وتتطلب تنفيذًا فعالًا وإرادة سياسية ومع ذلك فان الحروب والصراعات العسكرية تؤثر على الاقتصادات وتسبب تضخمًا اقتصاديًا اضطرابات الحرب تؤدي إلى تعطيل البنية التحتية وتدمير الإنتاج، مما يزيد من التكاليف والضغوط التضخمية.[1]

قد يحدث نقص في إمدادات الطاقة وارتفاع في أسعار الوقود والطاقة، مما يؤثر على التضخم

الحروب تؤدي إلى نقص الموارد الزراعية وارتفاع أسعار الغذاء، وتؤثر على الأمن الغذائي الاضطرابات في السوق المالية تزيد من عدم اليقين وتؤثر على الاستثمارات وأسعار الفائدة.

[1] www.cnbcarabia.com

السياسات النقدية والمالية تلعب دورًا في مكافحة التضخم، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة وتحفيز الإنتاجية والاستثمار يجب أن تتوافق السياسات مع الظروف المحلية وتتطلب تنفيذًا فعالًا وإرادة سياسية ومنه فهذه اهم النقاط الرئيسية المتعلقة بتحديات التضخم وكيفية التصدي لها في ظل الحرب.

المطلب الثاني: سياسات تخفيف التضخم.

هناك عدة طرق يمكن للدول من خلالها مكافحة مستويات التضخم المرتفعة سنتطرق اليها فيما يلي:

السياسة النقدية: يمكن للبنوك المركزية رفع أسعار الفائدة للحد من الإنفاق وتقليل التضخم الذي الذي يدفعه الطلب.

السياسة المالية: يمكن للحكومات تقليل عجز ميزانياتها، أو خفض الإنفاق، أو زيادة الضرائب لتقليل الضغوط التضخمية.

تدابير من جانب العرض: يمكن للحكومات إزالة معوقات وتحسين بيئة الأعمال لزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف

سياسة سعر الصرف: إذا كان تضخم الدولة ناتجًا عن انخفاض قيمة العملة، فيمكنها التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

ضوابط الأسعار: يمكن للحكومات فرض ضوابط على أسعار سلع وخدمات معينة للحد من التضخم. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص وتشوهات أخرى في السوق.

من المهم ملاحظة أن أفضل استراتيجية لمعالجة التضخم ستعتمد على الظروف المحددة لكل دولة وأسباب التضخم ومع استمرار معاناة الكثيرين، ينبغي أن تستمر الحكومة في إعطاء أولوية لمساعدة أكثر الفئات ضعفا على مواكبة التكلفة شديدة الارتفاع للغذاء والطاقة وتغطية التكاليف الأخرى غير أن على الحكومات أيضا أن تتجنب زيادة الطلب الكلي الذي يهدد بعودة التضخم إلى الارتفاع. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، يمكن أن يحقق الانضباط المالي خفضا للتضخم مع تحقيق خفض موازٍ في المديونية.

الضبط المالي والحد من الديون:تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة للحد من الطلب واحتواء التضخم، الذي بلغ في كثير من البلدان أعلى مستوياته منذ ثمانينات القرن الماضي. ولأن ارتفاعات الأسعار السريعة مكلفة بالنسبة للمجتمع وضارة باستقرار النمو الاقتصادي، يجب أن تتحرك السياسة النقدية لمواجهتها على نحو حاسم.

وبينما تمتلك السياسة النقدية الأدوات اللازمة لخفض التضخم، فإن سياسة المالية العامة يمكنها وضع الاقتصاد على مسار أسلم في المدى الطويل من خلال الاستثمار في البنية التحتية والرعاية الطبية والتعليم؛ والتوزيع العادل للدخول والفرص عن طريق نظام عادل للضرائب والتحويلات؛ وتوفير الخدمات العامة الأساسية. غير أن رصيد المالية العامة الكلي يؤثر في الطلب على السلع والخدمات وعلى الضغوط التضخمية.[1]

وتخفيض العجز من شأنه تهدئة الطلب الكلي والتضخم، ومن ثم لا يحتاج البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة كثيرا للوصول إلى هذه النتيجة. وبالإضافة إلى ذلك، فمع الأوضاع المالية العالمية التي تفرض قيودا على الميزانيات، ونِسَب الدين العام التي تجاوزت مستويات ما قبل الجائحة، فإن تخفيض العجز يعالج أيضا مواطن الضعف المتعلقة بالديون.

[1] توبياس أدريان،فيتور غاسبار، كيف يمكن للانظباط المالي أن يساعدد في مكافحة التضخم،21نوفمبر2022 نقلا عنwww.imf.org

وعلى العكس من ذلك، فإن التحفيز المالي في بيئة التضخم المرتفع الحالية من شأنه إجبار البنوك المركزية على استخدام أدواتها بصورة أشد لكبح التضخم. وفي سياق الدين المرتفع للقطاعين العام والخاص، قد يتسبب هذا في زيادة المخاطر على النظام المالي، كما يوضح عدد أكتوبر من تقرير الاستقرار المالي العالمي

وعلى هذه الخلفية، فإن صناع السياسات لديهم مسؤولية فيما يتعلق بتوفير سبل الحماية القوية لمن يحتاجون إليها مع تقليصها في مواطن أخرى أو تعبئة إيرادات إضافية لخفض العجز الكلي وتبرهن المسؤولية المالية أو حتى الضبط المالي حيثما دعت الحاجة على أن صناع السياسات مصطفون في مواجهة التضخم.

وعندما يكون الضبط المالي مستمرا، وهو ما يحدث في الوضع المثالي من خلال إطار متوسط الأجل للمالية العامة يحدد ملامح مسار السياسات على مدار الأعوام القليلة القادمة، فإنه يعالج أيضا ما يلوح من ضغوط تهدد بقاء الدين في حدود مستدامة. وتتضمن هذه الضغوط شيخوخة السكان في معظم الاقتصادات المتقدمة وعدة اقتصادات صاعدة، والحاجة لإعادة بناء هوامش أمان يمكن الاستعانة بها في الأزمات المستقبلية أو في فترات الهبوط الاقتصادي.[1]

شكل رقم 26: كبح التضخم

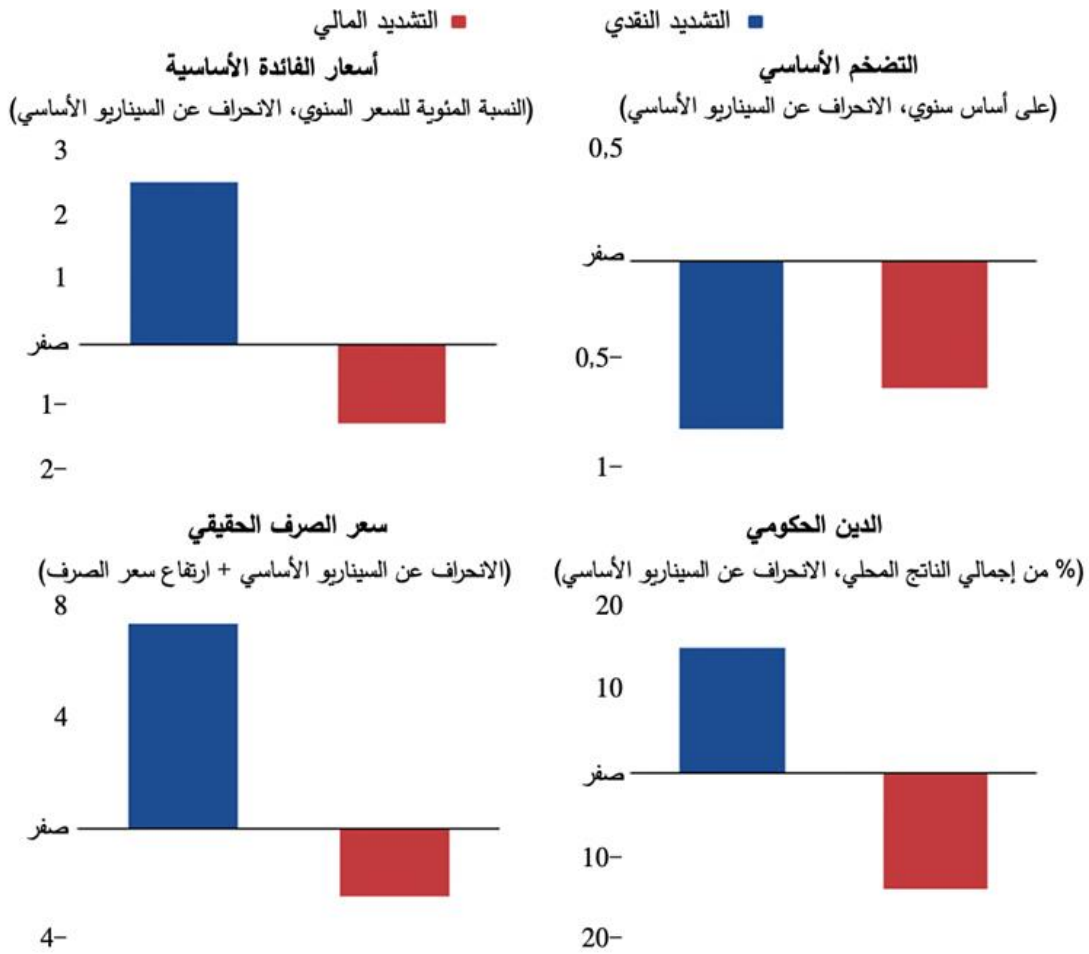

المصدر:دراسة توبياس أدريان، فيتور غاسبار 21نوفمبر 2022 نقلا عن www.imf.org

[1] مرجع نفسه

ومن خلال هذه المخططات يوجد منهجين مختلفين لكبح التضخم. الأول يعتمد حصريا على التشديد النقدي لتهدئة النشاط الاقتصادي المحموم، بينما ينطوي الثاني على عملية للضبط المالي. وكلاهما مبني على نحو يترك آثارا متماثلة على النمو الاقتصادي، وكل منهما فعال في تخفيض التضخم. وفي ظل المنهج الأول، يساهم ارتفاع أسعار الفائدة وتراجُع النمو في زيادة الدين العام. وفي الوقت ذاته، ترتفع أسعار العملات مع زيادة إقبال المستثمرين نتيجة لارتفاع العائد.

وفي ظل المنهج الثاني، يؤدي التشديد المالي إلى تهدئة الطلب دون الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة، ومن ثم ينخفض سعر الصرف الحقيقي. ومع انخفاض تكاليف خدمة الدين وتراجُع العجز الأوّلي، ينخفض الدين العام. ويعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في ظل تشديد السياسة النقدية أن التضخم يسجل بعض الانخفاض الإضافي، ولكن هذا الفرق يتقلص إذا انتهجت بلدان أخرى هذه السياسات.

وفي مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، يمكن للحكومات تحسين مركز المالية العامة بالانتقال من الدعم واسع النطاق إلى مساعدة أشد الفئات ضعفا وذلك، في الوضع المثالي، من خلال التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين. ولأن صدمات العرض تستمر لفترة طويلة، فإن محاولات الحد من الزيادات السعرية عن طريق ضوابط الأسعار أو الدعم المالي أو التخفيضات الضريبية ستكون باهظة التكلفة على الميزانية وبلا تأثير في نهاية المطاف. وتكتسب الإشارات السعرية أهمية كبيرة في تعزيز حفظ الطاقة وتشجيع الاستثمار الخاص في مصادر الطاقة المتجددة.

ويعتمد موقف المالية العامة المرغوب والتدابير التي يستند إليها على ظروف كل بلد على حدة، بما في ذلك معدلات التضخم الجارية والاعتبارات طويلة المدى مثل مستويات الدين واحتياجات التنمية. وفي معظم البلدان، يؤدي ارتفاع التضخم إلى تعزيز الاعتبارات الداعية إلى الانضباط المالي، مما يدعو إلى زيادة الإيرادات أو إعطاء أولوية للإنفاق الذي يحافظ على الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي الداعمة للحماية الاجتماعية والمعززة للنمو.[1]

مع ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، ووصول نسبة ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الأميركي، أكبر اقتصاد في العالم، وغيره، تتباين الآراء بشأن أفضل السبل لكبح جماح التضخم، والحل التقليدي هو أن تقوم البنوك المركزية بمهامها الأساسية وتستخدم الوسيلة المتاحة لديها، وهي رفع سعر الفائدة لوقف ارتفاع الأسعار وقيمة الأصول، لكن معدل الارتفاع والنطاق الواسع للتضخم طال كل قطاعات الاقتصاد تقريباً ولم يقتصر على القطاعين النقدي والمالي، لذا، أعدّت صحيفة "واشنطن بوست" تقريراً مطولاً، تضمن آراء 12 من الاقتصاديين المرموقين من مختلف التوجهات السياسية والأيديولوجية حول أفضل وسيلة يراها كل منهم لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم لو أنه كان المسؤول عن السياسة الأميركية.

1-زيادة الانتاج

يكتب البروفيسور روبرت هوكيت، أستاذ القانون في جامعة "كورنيل"، كيف أنه كان واضحاً منذ بداية أزمة وباء كورونا في 2020 أنها ستؤدي إلى ضغوط تضخمية عبر تحديات في جانب الطلب وجانب العرض. ومع تركيز

[1] مرجع نفسه

الحكومة على حل مشكلة جانب الطلب، عبر ضخ السيولة في الاقتصاد والمساعدات النقدية المباشرة للأميركيين، ارتفع الطلب من دون أن تقابله زيادة في العرض، ويضرب هوكيت أمثلة بمقارنة الانتاج الأميركي من السلع التي زاد الطلب عليها كالسيارات الكهربائية وألواح توليد الطاقة الشمسية، وغيرها.

وفي رأيه أن زيادة الإنتاج التصنيعي الأميركي ممكنة، وهو ما يمكنه أن يوازن معارضة العرض والطلب، بالتالي الحد من ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم، ويضرب أمثلة حول كيف زادت ألمانيا من إنتاجها الصناعي في أعقاب الحرب العالمية، كما يذكر بما فعله الرئيس فرانكلين روزفلت منتصف القرن الماضي حين طلب زيادة إنتاج الطائرات الأميركية من ثلاثة آلاف طائرة في العام إلى 50 ألف طائرة عام 1940.

ويخلص البروفيسور هوكيت إلى أن أميركا لديها الموارد والأدوات التي كانت متوفرة في أربعينات القرن الماضي، ولو كانت هناك الإرادة السياسية في البيت الأبيض لأمكن "جعل أميركا تنتج مجدداً"، وفي رأيه أن ذلك كفيل ليس فقط بخفض معدلات التضخم فحسب، بل أيضاً تحويل أربعة عقود من التراجع الاقتصادي إلى تقدم.[1]

2-وقف الإنفاق

يلقي برايان ريدل، الباحث في معهد "مانهاتن"، باللائمة في الزيادة الصاروخية للأسعار وارتفاع معدلات التضخم من توقعات الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي بنسبة 1.8 في المئة في 2021 إلى نحو سبعة في المئة على حزم التحفيز الاقتصادي لإدارة جو بايدن، ويرى أن تريليونات الدولارات من الإنفاق الحكومي لم تكن لمواجهة وباء كورونا نفسه، فمن حزمة التحفيز التي أقرتها إدارة بايدن في مارس العام الماضي بنحو تريليوني دولار (1.9 تريليون دولار) لم يذهب سوى نسبة واحد في المئة للقاحات، ونحو خمسة في المئة للرعاية الصحية إجمالاً.

ويعتبر ريدل أن زيادة الانفاق الحكومي بشكل "توزيعات نقدية" هو السبب الرئيس في ارتفاع معدلات التضخم، وأن البيت الأبيض لم يستمع لكل من حاولوا التحذير من ذلك، بل على العكس تواصل الإدارة السعي لزيادة الإنفاق بما يمكن أن يعوق محاولات الاحتياطي كبح جماح التضخم. ويطالب المشرعون في الكونغرس، بمجلسيه النواب والشيوخ، بعدم الموافقة على خطة الإنفاق الجديدة للحكومة الأميركية بعنوان "البناء الأفضل للمستقبل"، فبدلاً من التوسع في الإنفاق يتعين وقف الإنفاق لضبط معادلة الأسعار في الاقتصاد.

3-السيطرة على الوباء

في رأي كلوديا سام، مديرة أبحاث الاقتصاد الكلي في معهد "جين فاميلي"، أن الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح، ومؤشراته الكلية جيدة، وأن الاحتياطي الفيدرالي يقوم بمهامه على أفضل وجه، إنما البيت الأبيض هو الذي لا يمسك بزمام الأمور في مواجهة وباء كورونا، وتفصل الباحثة الأكاديمية تأثير الزيادة في أعداد الإصابات بفيروس كورونا والسياسات "المتخبطة" في مواجهة تبعات أزمة الوباء على الاقتصاد، وتطالب الحكومة والبرلمان والسلطات المحلية في الولايات بسرعة تنفيذ سياسة موحدة للسيطرة على الوباء وتقليل أثره الضار على الاقتصاد، وتخلص إلى أن السيطرة على الوباء، التي فشل فيها البيت الأبيض حتى الآن، تعني السيطرة على التضخم وارتفاع الأسعار.

[1] أحمد مصطفى،12 طريقة لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم،الثلاثاء 1 فبراير 2022 نقلا عن www.independentarabia.com

4-رعاية الأطفال

ترى لورين ميلوديا، نائب مديرة تحليلات الاقتصاد الكلي في معهد "روزفلت"، أن الاستثمار في رعاية الأطفال يجب أن يكون أولوية الإدارة الأميركية، وعلى الرغم من أن ذلك يعني زيادة الإنفاق الحكومي ضمن خطط إدارة بايدن التي يطالب الجمهوريون بالحد منها لوقف توسع الطلب، إلا أنها ترى أن سياسات رعاية الأطفال يمكن أن تزيد التوسع في الاقتصاد وترفع معدلات الإنتاجية، بالتالي آفاق نمو الاقتصاد.

وتتضمن خطة الانفاق لإدارة الرئيس بايدن التي ما زالت تنتظر موافقة الكونغرس بنداً لزيادة الإنفاق على رعاية الأطفال، لكن لورين ميلوديا تطلب زيادة هذا البند أكثر مما تتضمنه حزمة الإنفاق تلك، وتفصل كثيراً في عرض وجهة نظرها بالتأكيد أن الاستثمار في الأطفال يضمن قوة سوق العمل وكفاءة الإنتاج في الاقتصاد.[1]

5-ضريبة الأثرياء

يبدو رأي ويليام سبريغ، أستاذ الاقتصاد في جامعة "هوارد" ومساعد وزير العمل السابق، أقرب للتيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الحاكم. فهو يرى أن ارتفاع معدلات التضخم تعود للاضطرابات في جانب العرض وليس فقط نتيجة زيادة الطلب بسبب خطط التحفيز الحكومية، ويخلص إلى أنه حتى إذا كان الحد من الطلب حلاً مناسباً، فليس هناك أفضل وسيلة لتحقيق ذلك من زيادة الضرائب على الأثرياء، ويعزز سبريغز حجته بالأرقام حول الزيادة الهائلة في الاستهلاك مع نقص العرض، ويقول إن نسبة 10 في المئة الأكثر ثراء يستهلكون ما يوازي استهلاك نسبة 40 في المئة من محدودي الدخل والفقراء، وبالتالي، فإن أي ضرائب على تلك الشريحة عالية الثراء يمكن أن تخفض الاستهلاك بوضوح، بالتالي تؤدي إلى موازنة معادة العرض والطلب في الاقتصاد.

6-وقف الحرب التجارية

يركز مايكل سترين، مدير دراسات السياسات الاقتصادية في معهد "أميركان إنتربرايز"، على الاحتياطي الفيدرالي والسياسات التجارية للبيت الأبيض. وفي رأيه أن الاحتياطي لم يواكب ارتفاع معدلات التضخم بشكل جيد، ويطالب بأن تكون تعيينات إدارة بايدن الجديدة في مجلس الاحتياطي الفيدرالي منتقاة بعناية لتعيد للبنك دوره، ويرى أن ذلك الدور يتركز في أن يكون هدف الاحتياطي الرئيس هو وقف ارتفاع التضخم وليس محاولة دعم السوق.

أما بالنسبة لإدارة بايدن في البيت الأبيض، فيطالبها بالتوقف عن فرض الرسوم على الواردات، كما حدث مع كندا مثلاً. وكذلك بالتراجع عن تصعيد الحرب التجارية مع الصين، بما يضمن عدم ارتفاع أسعار الواردات الذي يغذي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، لكنه يريد أن يحدث ذلك بطريقة لا يبدو فيها أي تهاون مع الصين.

7-تحسين سلاسل التوريد

يقترح مات دارلنغ، الباحث في مركز "نيسكانن"، أن تنتهز أميركا هذه الفرصة مع ارتفاع معدلات التضخم والتأثيرات الأخرى لأزمة وباء كورونا لتحسين سلاسل التوريد الخاصة بها لتكون قادرة على تلبية أي زيادة في الطلب، ويقول دارلنغ إن الأسعار ليست مرتفعة بهذا الشكل نتيجة اختناق سلاسل التوريد وحسب، بل إن أميركا تستورد الآن بزيادة بنسبة 20 في المئة عما كان عليه الاستيراد قبل أزمة وباء كورونا.

[1] مرجع نفسه

يأتي رأي داريك هاميلتون أستاذ الاقتصاد في "نيو سكول" وديموند درمر المدير في مركز "بوليسي لينك" تقدمياً أكثر من الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الحاكم. ففي مقالهما لا يريان أن هناك "أزمة تضخم"، على الرغم من الارتفاع الكبير في الأسعار ومعدلات التضخم الرسمية. ويفسران ذلك بأنه أمر ليس غير مسبوق، فقد سبق وارتفعت معدلات التضخم بشكل هائل في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إنما يرى الاقتصاديان أن هناك محاولة "خلق ذعر بشأن التضخم" بالمبالغة في التخويف منه، ويلومان من يريدون الحد من الإنفاق الحكومي على حالة الذعر تلك.

منطقي طبعاً أن يطالب الباحثان بمزيد من الإنفاق الحكومي مع حل مشاكل العرض من اختناقات سلاسل التوريد وغيرها، وينفيان تماماً أن حزم التحفيز الحكومية هي المسؤولة عن تغذية الضغوط التضخمية، ويعتبران أن جماعات التخويف من التضخم، أي المعارضون من الحزب الجمهوري، يستغلون ذلك التخويف لوقف "التيار التقدمي" في محاولة لردع الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية والتغير البيئي، وغيرها.[1]

9-الحد من أرباح الشركات الكبرى

أما ليندساي أوين، المديرة التنفيذي لمركز "غراوند وورك كولابوراتيف"، فترى أن على البيت الأبيض استخدام كل ما لدى الحكومة من أدوات من هيئة مكافحة الاحتكار وغيرها لمواجهة تركز الربحية لدى الشركات الكبرى، وتشرح كيف أن القضاء على تركز النفوذ لدى مجموعة من الشركات العملاقة يحتاج للمواجهة بما يقلل من ارتفاع التضخم، وتربط بين احتكار الشركات وارتفاع الأسعار لتركيز الأرباح الكبرى.

فالاحتكار، من وجهة نظرها، يجعل نفوذ الشركات الكبرى في السوق من القوة بحيث تحدد الأسعار وتتآمر بانتهازية لتحقيق عائدات استثنائية من أزمة وباء كورونا، كما تعتبر تضخم الشركات الكبرى مسؤولاً عن ضعف سلاسل التوريد بتقليل الكفاءة لصالح فاعلية التكلفة، وذلك هو ما جعل العرض لا يكفي لتلبية الطلب المتزايد، وتعيد التأكيد على أهمية سياسة مكافحة الاحتكار واستخدامها لتفكيك الشركات الكبرى وزيادة المنافسة في الاقتصاد.

10-ضبط التوقعات

ربما يكون راي آدم بوزن، رئيس معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، المختلف نوعياً عن كل الآراء الـ12 في تحقيق "واشنطن بوست" المطول. ففي رأيه أن الاحتياطي الفيدرالي يقوم بمهامه في استخدام السياسة النقدية لضبط التضخم، لكن على البيت الأبيض أن يغير من سياسة رسائله للشعب الأميركي، تحديداً لضبط التوقعات.

من بين ما يقترحه بوزن على البيت الأبيض ألا يقف مكتوف الأيدي بانتظار أن يتباطأ ارتفاع معدل التضخم، بل عليه أن يكون مباشراً وواقعياً، وأن يبلّغ الناس ماذا يحتاج الوضع كي تتراجع الأسعار، ثم عليه أن يشرح بوضوح وبشكل مباشر أن خطط الإدارة الاقتصادية لا تؤدي إلى ارتفاع التضخم، بخاصة حزم الإنفاق العام. ويرى أن سياسة الواقعية من قبل البيت الأبيض ستساعد الاحتياطي الفيدرالي على تنفيذ سياسته النقدية لكبح جماح التضخم.

[1] مرجع نفسه

11-خفض تكلفة الرعاية الصحية

يكتب ثلاثة من مؤسسة "إيمبلوي أميركا" التي تنشط من أجل توظيف كامل لكل الأميركيين، هم المدير التنفيذي، سكاندا أمارنات، والمستشار أرناب داتا، والباحث أليكس ويليامز أن ما على البيت الأبيض والكونغرس القيام هو خفض تكاليف الرعاية الصحية، ويقول الاقتصاديون، الواضح توجهاتهم النيوليبرالية، أن تكاليف الرعاية الصحية تشكل مكوناً هاماً في معدل التضخم المرتفع، وأن بإمكان الحكومة خفض تلك التكاليف، فبدلاً من زيادة مخصصات الرعاية الصحية في الإنفاق الحكومي، يتعين خفض تلك الميزانيات بحيث يتم التفاوض مع موردي الخدمات الصحية على أسعار أقل، بالتالي سيتنافس القطاع الخاص على تقديم خدمات الرعاية الصحية بأسعار أقل. ويرى الباحثون أن أزمة الوباء جعلت أسعار الرعاية الصحية ترتفع بشكل هائل، وزادت من ذلك موافقة الكونغرس على رفع مخصصات الرعاية الصحية في خطط البيت الأبيض بدلاً من تخفيضها، ويطالبون بتفاوض الحكومة على تخفيض أسعار الأدوية للمستهلك النهائي.

ويخلص هؤلاء إلى أن الاعتماد فقط على السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي لخفض معدل التضخم لا يكفي، وإنما باستطاعة الإدارة خفض السعار كما في حالة الرعاية الصحية بتقليل الإنفاق الحكومي عليها.[1]

12-تحديد الأسعار

يطرح تود تكر، مدير الدراسات الحكومية في معهد "روزفلت"، أداة مثيرة للجدل يمكن للحكومة استخدامها لكبح جماح التضخم والحد من ارتفاع الأسعار بالشكل الذي نشهده حالياً: فرض تحديد الأسعار، ويجادل بأن آراء البعض أن ذلك يتنافى مع حرية السوق والحقوق الدستورية لرجال الأعمال ليست صحيحة، ويذكر مثالاً، ما لجأ إليه الرئيس السابق دونالد ترمب حين فرض تحديداً للأسعار لبعض المنتجات التي افتقرت إليها السوق في بداية أزمة وباء كورونا مثل أقنعة الوجه وغيرها، ويشير إلى أن الإجراء نجح في وقف المغالاة من قبل البعض، الذي رفع بعضهم هامش ربحه بأكثر من 300 في المئة.

ويرى تكر أن تحديد الأسعار ليس إجراءً غير ديمقراطي كما يمكن أن يجادل البعض، بل سبق تطبيقه بفاعلية منذ الحرب العالمية الثانية. وحين رفع البعض قضايا بشأنه حكمت المحكمة لصالح الحكومة باعتباره إجراءً قانونياً، ويقول تود تكر إن بالإمكان فرض تحديد الأسعار في القطاعات التي تشهد تركزاً للشركات، والتي تفتقر للمنافسة بما يسمح بالتحكم في الأسعار ورفعها، وفي تلك الحالة، يمكن للحكومة تحديد سقف أعلى للسعر. أما الجانب الآخر فهو السلع الأساسية كالطاقة وغيرها، ويمكن تحديد سقف السعر للمستهلك ولو عبر تقديم معونات مباشرة لغير القادرين، لكنه في النهاية، يخشى أن قدرة الحكومة على تطبيق تحديد الأسعار تحتاج إلى إمكانات ربما لا تتوفر لها حالياً، فمراقبة الالتزام بما تحدده الحكومة من سقف للسعر يتطلب توظيف مئات الآلاف من المراقبين في مختلف أرجاء البلاد لضمان تنفيذ ذلك، وهو ما لا يتوفر للإدارة الحالية.[2]

[1] مرجع نفسه
[2] مرجع نفسه

المطلب الثالث: الحلول المقدمة.

ظاهرة التضخم التي قد نشات نتيجة للحرب الأوكرانية الروسية قد تتطلب تدابير اقتصادية وسياسية شاملة للحد من تأثيرها على الاقتصاد ومن بين هذه الحلول ما يلي:

هنا بعض الحلول المقترحة :سياسة مالية ونقدية محكمة: يمكن للحكومة الاعتماد على سياسة نقدية محكمة وتقييد إصدار النقود بحيث لا تزيد عن قدرتها على النمو الاقتصادي والاستثمار.

يجب أن تكون السياسة المالية متوازنة وأن تتضمن تقليل الإنفاق العام وتقليل العجز المالي

زيادة الإنتاجية وتحسين الهيكل الاقتصادي: يمكن للحكومة تعزيز الإنتاجية وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى للتقليل من التبعات السلبية للتضخم. يمكن ذلك عن طريق تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وتشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية، وتوفير بيئة تجارية مشجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي: يمكن للحكومة تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي والاستثمار في البنية التحتية الزراعية لضمان توفر الغذاء والحد من الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية

سياسات تنظيمية ومراقبة الأسعار: يمكن للحكومة تنفيذ سياسات تنظيمية لمراقبة الأسعار ومنع استغلال التضخم من قبل التجار والشركات يمكن تنظيم الأسعار للسلع الأساسية والضرورية وفرض رقابة على الربحية.

سياسات التقشف وتقليص الإنفاق العام: يمكن للحكومة تنفيذ سياسات تقشف وتخفيض الإنفاق العام للحد من التضخم ويتضمن ذلك تقليص الإنفاق على الرواتب الحكومية العالية، وتقليص الدعم المالي للشركات الكبيرة، وتحسين فعالية الإنفاق الحكومي.

تعزيز السياسة التجارية الخارجية: يمكن للحكومة العمل على تعزيز العلاقات التجارية الخارجية وتوسيع أسواق التصدير لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على واردات مكلفة. يمكن التوسع في الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة المنتجات المصدرة.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للحكومة تقديم الدعم والتسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد جزءًا أساسيًا من الاقتصاد. يمكن أن تشمل هذه الدعم تقديم قروض ميسرة، وتقديم تدريب ومساعدة فنية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والعقود الحكومية.

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يمكن للحكومة تعزيز الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد، مما يعزز الثقة في النظام الاقتصادي ويقلل من التضخم غير المشروع الناجم عن الفساد والاحتكار.

تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن للحكومة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بلإصلاحات الهيكلية: يمكن للإصلاحات الهيكلية العميقة التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين كفاءته الإجمالية أن تساعد في معالجة التضخم المستمر.

المساعدات الدولية: قد يطلب بلد ما المساعدة من المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، لمعالجة قضايا التضخم وميزان المدفوعات.

الإصلاحات المرتبطة بالعملة: في الحالات القصوى، قد يحتاج بلد ما إلى إجراء إصلاحات مرتبطة بالعملة، مثل إعادة تسميتها أو تبديلها، وذلك لاستعادة ثقة الجمهور في العملة وتقليل التضخم.

خلاصة الفصل الثاني

في ختام الفصل الثاني، يمكننا الاستنتاج أن الحرب الأوكرانية الروسية لها تأثير كبير على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية في المنطقةحيث تشهد قطاعات الطاقة والنمو الاقتصادي والغذاء وأسعار الفائدة تأثيرات سلبية ملحوظة نتيجة للاضطرابات والتوترات الناجمة عن الصراع.

فبالنسبة لقطاع الطاقة، فإن الحرب تسبب في انقطاعات واضطرابات في إمدادات النفط والغاز، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الطاقة وتقليل الإمكانيات الإنتاجية يترتب على ذلك تأثير سلبي على الصناعة والتجارة وتكاليف الإنتاج، مما يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وتوازن الميزان التجاري اما بالنسبة للنمو الاقتصادي، فإن الحرب وتبعاتها تؤدي إلى تراجع الاستثمارات وتدهور الثقة في السوق، مما يعوق النمو الاقتصادي ويقلل من فرص التوظيف والازدهار الاقتصادي،فيما يتعلق بالغذاء، يشهد القطاع الزراعي تأثيرات سلبية جراء تدمير البنية التحتية وفقدان الموارد الزراعية وتهجير السكان الريفيين ويترتب على ذلك نقص في إنتاج الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يؤثر على الأمن الغذائي ويعاني السكان من نقص الإمدادات وتدهور الظروف المعيشية أما بالنسبة لأسعار الفائدة، فإن الحرب والتوترات السياسية والاقتصادية المصاحبة تؤثر على استقرار السوق المالية وتعزز عدم اليقين والتردد بين المستثمرين يعتبر النزاع العسكري والتضخم المرتفع من العوامل التي قد تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة

بصورة عامة، يمكن القول إن الحرب الأوكرانية الروسية تتسبب في تأثير سلبي وشامل على الطاقة والنمو الاقتصادي والغذاء وأسعار الفائدة. تتطلب معالجة هذه التحديات تبني استراتيجيات شاملة للحد من التداعيات الاقتصادية السلبية وتوفير الاستقراروالتنمية المستدامة في المنطقة.

خاتمة عامة

خاتمة العامة

في ختام هذه المذكرة، تعتبر الحرب الأوكرانية الروسية وتأثيرها على التضخم في الدول المتقدمة من أهم المواضيع الحديثة في وقتنا الحالي حيث أظهرت الدراسة أن هذه الحرب أدت إلى تداعيات اقتصادية ومالية على الدول المتأثرة، مما أدى إلى زيادة في معدلات التضخم وأكدت الدراسة أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي نشأت عن الحرب الأوكرانية الروسية أدت إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالميةحيث تأثرت أسعار النفط والعملات والأسهم بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع الثقة وتقلبات في الأسواق المالية، هذه الظروف المتقلبة أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وزادت معدلات التضخم في الدول المتقدمة .

بالإضافة الى ذلك فإن الحرب الأوكرانية الروسية أدت إلى ارتفاع في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية وانتقال تلك التكاليف إلى المستهلكين النهائيين. هذا الارتفاع في أسعار السلع والخدمات أدى إلى زيادة التضخم في الدول المتقدمة، حيث ارتفعت تكاليف المعيشة وأصبحت السلع الأساسية غير متاحة لبعض الفئات الضعيفة علاوة على ذلك فقد تأثرت سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب،حيث تم قطع الروابط التجارية و التوقف عن الشحن و النقل بشكل كبير مما ادىإلى نقص المواد الخام و السلع في الأسواق العالمية ،مما زاد من إرتفاع الأسعار و تفاقم التضخم ومنه يمكن القول أن الحرب الأوكرانية الروسية أثرت بشكل كبير على التضخم في الدول المتقدمة و قد أدت الاظطرابات السياسية والإقتصادية الى تدهور الأوضاع المالية و الإقتصادية في المنطقة مما أثر على الثقة في الأسواق المالية وزاد عدم الإستقرار.

و بعد معالجتي لموضوع الحرب الأوكرانية الروسية وأثرها على التضخم في الدول المتقدمة و محاولتي التطرق لأهم جوانب الموضوع توصلت الى جملة من الإستنتاجات باعتبار ان القيمة العلمية للدراسة العلمية تقاس بالنتائج المتوصل اليها و يمكن ابرازها فيمايلي:

– نتائج الدراسة:

زيادة أسعار السلع والخدمات: يؤدي تعطيل البنية التحتية والإنتاج الاقتصادي في الدول المتأثرة بالحرب إلى نقص في المعروض من السلع والخدمات ويترتب على ذلك زيادة في الأسعار و التضخم.

ارتفاع تكاليف الطاقة: إذا تأثرت إمدادات الطاقة، مثل الغاز الطبيعي والنفط، بالحرب، فقد يحدث ارتفاع في أسعار الوقود والطاقة ويؤثر هذا الارتفاع في التضخم في الدول التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة.

تغيرات في السياسة النقدية: يتطلب التعامل مع آثار الحرب الأوكرانية الروسية تغيرات في السياسة النقدية للحكومات والبنوك المركزية وتزيد الحكومات من الإنفاق العام لإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، وهذا يساهم في زيادة التضخم.

تباطؤ النمو الاقتصادي: تؤدي الحروب والصراعات العسكرية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتأثرة قد ينجم عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنتاجية الاقتصادية، مما يؤثرسلبًا على الاقتصاد بشكل عام و يسهم في زيادة التضخم

تأثير الأحداث الجيوسياسية: الحروب والصراعات العسكرية تسبب عادةً في عدم الاستقرار الجيوسياسي والسياسي في المنطقة المتأثرة وحول العالم. تؤدي هذه التوترات إلى تقلبات في أسواق المال وتدفقات رأس المال، مما يؤثر على قيمة العملات ويسهم في زيادة التضخم

تأثير السياسات الاقتصادية: رد الحكومات على الحرب الأوكرانية الروسية يشمل اتخاذ سياسات اقتصادية محددة. على سبيل المثال، يتم زيادة الإنفاق العام على الأمن والدفاع، وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية وتضخم النقود المتداولة

ارتفاع أسعار السلع الأساسية: يتأثر المعروض والإمداد بالسلع الأساسية، مثل الغذاء والوقود والمواد الخام، نتيجة للتوترات والقيود الناجمة عن الحرب. ويؤدي ذلك إلى زيادة في الأسعار والتضخم

تدهور قيمة العملة: في ظل الأحداث الجيوسياسية الهامة والتوترات السياسية، يحدث تدهور في قيمة العملة المحلية. إذا انخفضت قيمة العملة، فإنها تؤدي إلى زيادة في أسعار الواردات وتكاليف الاستيراد، مما يسهم في ارتفاع التضخم

انعكاسات السياسة النقدية والمالية: يلجأ البنك المركزي في الدول المتأثرة إلى اتخاذ سياسات نقدية لمواجهة التحديات الاقتصادية المرتبطة بالحرب. على سبيل المثال، يتم زيادة معدلات الفائدة للحد من التضخم، ولكن هذا يؤثر أيضًا على النمو الاقتصادي

تأثير الاستثمار والثقة: يؤدي النزاع إلى تراجع الثقة في الاستثمار والأعمال في الدول المتأثرة. يتراجع الاستثمار وينخفض الإنتاج اقتصادي، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ويضغط على الطلب الاستهلاكي والاستثماري ويزداد التضخم في ظل ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الإنتاجية

تأثير التجارة الخارجية: يتأثر النمو الاقتصادي والتضخم في الدول التقدمة بسبب تأثير الحرب على التجارة الخارجية قد يحدث تباطؤ في الصادرات والواردات بسبب القيود التجارية والتوترات الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على التضخم

اختبار الفرضيات:فيمايلي سنجاول اختبار الفرضيات التي قمت بصياغتها في مقدمة البحث كما يلي:

– الفرضية الأولى:قد ثبت صحتها فالتوتر العسكري و السياسي بين روسيا و أوكرانيا يؤدي الى إرتفاع أسعار النفط و الغاز العالمية.

– الفرضية الثانية:يتأثر التضخم في الدول المتقدمة نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية والتوترات الجيوسياسية يؤديان الى إنخفاض قوة الشراء و تراجع الإستهلاك في هذه الدول و يتسبب إرتفاع أسعار الطاقة و السلع الأساسية ليضا في زيادة التكاليف و الضغوط التضخمية.

– الفرضية الثالثة:قد ثبت صحتها حيث يؤدي إرتفاع أسعارالسلع الأساسية نتيجة الحرب الأوكرانية الرؤسية الى زيادة التضخم في الدوا المتقدمة

التوصيات:

تعزيز التعاون الدولي للتصدي لتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية على التضخم.

العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي.

تبني سياسات نقدية ومالية حكيمة للتصدي للتضخم المرتفع..

دعم الابتكار وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالحرب بحيث يمكن أن يساهم الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الضغوط التضخمية.

تعزيز الشفافية والمراقبة يجب أن تعزز الدول المتقدمة الشفافية والمراقبة في الأسواق المالية والتجارية.

ينبغي على الدول المتقدمة تعزيز قدراتها في الاستجابة الاقتصادية للتضخم الناتج عن الحرب الأوكرانية الروسية.

السعي إلى تعزيز التعليم والتدريب المهني للعمالة الشابة والباحثين عن العمل،.

تعزيز التجارة الدولية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ينبغي أن تبني سياسات متوازنة تجمع بين الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التضخم

آفاق الدراسة:

تحليل الأسباب والدوافع للحرب الأوكرانية الروسية.

تأثيرالحرب الأوكرانية الروسية على الاقتصاد العالمي.

أُثرالحرب على أسواق الطاقة وأسعار النفط.

تحليل سياسات البنوك المركزية للدول التقدمة في مواجهة التضخم.

تأثير الحرب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

1/كتب

1- أحمد رمضان نعمة الله،التنمية الاقتصادية و مشكلاتها مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة دارالتعليم الجامعي الإسكندرية 2015.

2- حسين عمر مبادئ علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي القاهرة 1991.

3- خالد أحمد سليمان شبكية، التضم و أثره على الدين دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2008.

4- صبحي قريصة النقود و البنوك دار النهضة العربية بيروت لبنان1984.

5- صبحي نادرس قريصة،مدحت محمود العقاد النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت دار النهضة العربية، 1983.

6- غازي حسين عناية التضخم المالي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 200.

7- غازي عناية،تمويل التنمية الإقتصادية بالتضخم المالي، بيروت دار الجبل 1999.

8- فؤاد هاشم إقتصاديات النقود و التوازن النقدي القاهرة دار النهضة العربية 1969.

9- مروان عطوان مقاييس، إقتصادية النظريات النقدية دار النعث للطباعة و النشر، 1989.

10- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، الدار الجامعية ، 1985.

2/الأطروحات و المذكرات

أ/الأطروحات

1- سعيد فتنهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية،ورقلة الجزائر 2005-2006.

2- شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية ،انتشار النووي نموذجا ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، العراقجامعة النهرين2012 .

3- شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية ،انتشار النووي نموذجا ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، العراقجامعة النهرين، 2012.

ب/المذكرات

1-حلقوم الحاج دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الاسهم الرياض سطيف،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،جامعة فرحات عباس سطيف 2009 2010.

3/المجلات

1- دراسات العدد الإقتصادي (4652-1112)المجلد 15 العدد 02 جوان 2018 جامعة الأغواط.

2- مجلة المعيار،تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلد 27 عدد1(رت 70) السنة 2023.

3- مجلة معهد العلوم الاقتصادية،الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها عل الاقتصاد العالمي، المجلد 25، العدد02،السنة 2022، بتاريخ (05.12.2022)

التقارير

1- آفاق الاقتصاد العربي،صندوق النقد العربي، الإصدار الثامن عشر، مايو2022

2- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، وقة تحليلية، يونيو2022

3- حين تتبدل المصائر، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا،أبريل، بيسان 2023

4- صندوق النقد الدولي، سبتمبر،2022 أزمة فوق أزمة، تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر2022 ، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2022

الملتقيات

1_التضخم و السياسة المالية،ملتقى أسبار، تقرير رقم99، فبراير2023.

ثانيا/مراجع الأنترنت

https://www.bbc.com/arabic/world-60683368
https://www.almayadeen.net/news/politics/
https://arabicpost.net
imf.org/external/pubs/fr/ar
2022/03/05/imf.org/ar/news/articles
59772108-bbc.com/arabic/world
www.alarabiya.com
www.imf.org
www.independentarabia.com
www.cnbcarabia.com

ثالثا/مراجع باللغة الأجنبية

Stephen Walt an international relations theory guide to the war in Ukraine Unicef as the war in ukrania continuis millions of children in the middle east and north Africa at increased risk of malnutrion amid food price hikes 07 april 2022
20/05/2022
Russia's war on Ukraine: Impact on food security and EU respons
EPRS | European Parliamentary Research Service Author: Anna Caprile, Members' Research Service PE 729.367 - April 2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى فهم التأثيرات الإقتصادية للصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا، وتحديدا كيف تأثر على مستويات التضخم في الدول المتقدمة؟، حيث تعد الحرب الأوكرانية الروسية حالة استثنائية تشهدها المنطقة، و يترقب المجتمع الدولي تداعياتها على الإقتصاد العالمي وتكمن اهمية الدراسة في تعزيز المعرفة حول العلاقة بين الأحداث السياسية و الإقتصادية و تأثيرها على الاستقرار الإقتصادي العالمي. وقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق الى الاطار النظري لكل من التضخم و الحرب الأوكرانية الروسية و دراسة العلاقة بينهما في الفصل الأول، اما في الفصل الثاني تطرقت الى اثر الحرب الأوكرانية الروسية و الذي توصلنا من خلاله الى أن أثر الحرب الأوكرانية الروسية على التضخم في الدول التقدمة يمكن أن يكون متعدد الجوانب بشكل عام،حيث يؤدي التوتر الجيوسياسي والعسكري إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد والأسواق المالية، وبالتالي زيادة التضخم، وأحد هذه التأثيرات التأثيرعلى إمدادات النفط والغاز، وإمدادات الغذاء،وأسعار الفائدة،وهذامن خلال زيادة أسعار الطاقة والغذاء، ورفع أسعار الفائدة، مما يسهم في زيادة التضخم في الاقتصادات المتأثرة.

الكلمات المفتاحية:الحرب الروسية الأوكرانية، التضخم، أسعارالمحروقات، النمو الإقتصادي، الدول المتقدمة.

Summary: This study aims to understand the economic effects of the military conflict between Russia and Ukraine, specifically how it affected inflation levels in developed countries?, as the Ukrainian-Russian war is an exceptional case in the region, and the international community is awaiting its repercussions on the global economy and the importance of the study lies in enhancing knowledge about the relationship between political and economic events and their impact on global economic stability. The descriptive approach was used by addressing the theoretical framework of both inflation and the Ukrainian-Russian war and studying the relationship between them in the first chapter, but in the second chapter it touched on the impact of the Ukrainian-Russian war, through which we concluded that the impact of the Ukrainian-Russian war on inflation in developed countries can be multifaceted in general, as geopolitical and military tension leads to negative effects on the economy and financial markets, and thus increase inflation, One such impact is the impact on oil and gas supplies, food supply, and interest rates, through increased energy and food prices, and higher interest rates, contributing to increased inflation in the affected economies.

Keywords: Russian-Ukrainian war, inflation, fuel prices, economic growth, developed countries.